الاحتفال بمرور 20 عاما
صندوق البيئة العالمية
الاستثمار في كوكبنا

20 عاما

صندوق البيئة العالمية من الألف إلى الياء

دليل صندوق البيئة العالمية

المعدّ لمنظمات المجتمع الدولي

فهرس المحتويات

كلمة افتتاحية 3

قائمة الأسماء المختصرة والمختصرات المعتمدة 5

صندوق البيئة العالمية 7

أثر صندوق البيئة العالمية 8

نظام الإدارة وهيكلها 10
الجمعية العمومية 10
المجلس 10
الأمانة العامة 11
القيّم على الصندوق 12
الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته 13
الهيئة الاستشارية العلمية والفنية 14
مكتب التقييم 14
مراكز التنسيق التابعة للصندوق 15

صندوق البيئة العالمية-5: إستراتيجيات مجالات التركيز 17

التنوع البيولوجي 18

تغيّر المناخ 21

المياه الدولية 24

تدهور الأراضي 26

المواد الكيميائية 29

الإدارة المستدامة للغابات/الدفُعة الإضافية التي يتطلبها الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها 31

تنمية القدرات المشتركة 33

برنامج المِنَح الصغيرة 37

الطبيعة الفريدة لبرنامج المنح الصغيرة 37

النتائج التي حققها برنامج المنح الصغيرة 38

كيفية الحصول على تمويل من برنامج المنح الصغيرة 38

نهج العمل خُطوة خطوة 40

مشروعات الصندوق وبرامجه 43

كيفية الحصول على موارد تمويلية من الصندوق 44

نهج العمل خُطوة خطوة بشأن المشروعات 45
المشروعات الكبيرة 45
المِنَح الخاصة بإعداد المشروعات 48
المشروعات المتوسطة 48

نهج العمل خُطوة خطوة في البرامج 50

التكاليف الإضافية 52

تعزيز علاقات الشراكة مع منظمات المجتمع المدني 55

شراكة منظمات المجتمع المدني في مشروعات يمولها الصندوق 56

شراكة منظمات المجتمع المدني في مناصرة السياسات 56

تقوية مشاركة منظمات المجتمع المدني في الدورة الخامسة لتجديد موارد الصندوق 57

كلمة افتتاحية

مونيك باربوت
المسؤول التنفيذي الأول
ورئيسة صندوق البيئة العالمية

تشكل حماية البيئة العالمية تحديا مستمراً، في حين يمثل التمويل في سياقها عاملاً محفزا ودافعاً إلى إحداث التغيير الإيجابي. غيرَ أن صندوق البيئة العالمية (GEF)، بوصفه آليةً لتمويل أنشطة بموجب عدة اتفاقيات دولية رئيسية، قد تصدى لهذا التحدي مراراً وتكرارا على مدار تاريخه الممتد منذ 20 عاما بصفته مؤسسة عاملة في مجال المعرفة والتعلم — ما فتئت تطور نفسها بما يلبي احتياجات البلدان التي يخدمها الصندوق.

ولعل أحد الأسباب الأساسية التي تقف وراء نجاحنا في تحقيق الاستفادة القُصوى من مواردنا يرجعُ إلى المشاركة التفاعلية المباشرة مع منظمات المجتمع المدني. فالصندوق كان من أوائل المؤسسات المالية الدولية في التواصل مع منظمات المجتمع المدني للاستفادة من خبرتها العملية المكتسبة على أرض الواقع في زيادة فاعلية مشروعاتنا وكفاءة سياساتنا. وتعلّمنا بمضي الوقت أننا في ظل هذه المنظمات الأعضاء في شبكتنا — من المؤسسات الدولية الكبيرة غير الهادفة للربح إلى الجماعات الصغيرة في المجتمعات المحلية ومنظمات الشعوب الأصلية — نتمتعُ بأقوى التحالفات الدائمة. فعندما يدوّي النفير لحماية البيئة العالمية، يمكنُنا أن نعتمد على منظمات المجتمع المدني في تحفيز التأييد المحلي والعمل على أرض الواقع.

قام صندوق البيئة العالمية منذ عام 1991 بمساندة تنفيذ أكثر من 2700 مشروع في أنشطة قائمة على مجال تركيزٍ واحد و أخرى متعددة مجالات التركيز. وانطوت أغلبية هذه المشروعات على مشاركة منظمات المجتمع المدني بمستويات مختلفة في مراحل دورة المشروعات وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، قُمنا من خلال برنامج المنح الصغيرة منذ عام 1992 بدعم أكثر من 13 ألف مشروع بإتاحة المِنح مباشرة للمجتمعات المحلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية. وفي ظل البرامج القطرية لبرنامج المنح الصغيرة، الذي جرى تطويره مؤخرا ويعمل على نحوٍ أكثر استقلالية بعد زيادة الموارد، استطعنا الترحيب ببلدان جديدة في هذا البرنامج الذي يشملُ الآن ما مجموعه 137 برنامجا قُطريا.

وتُدلي منظمات المجتمع المدني بدلوها أيضا في مجال المساعدة على تشكيل ملامح مستقبل الصندوق. فهي تشارك من خلال شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية في المشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة، وتُبدي رأيها خلال اجتماعات مجلس الصندوق، مثلما فعلت في عملية تجديد موارد الصندوق مؤخرا، وهي بذلك تُؤثّر في عملية صُنع القرار. وتتواصل هذه الشبكة، من خلال نشر المعلومات وعمليات التشاور، مع عدد كبير من أعضاء منظمات المجتمع المدني حول العالم.

وفي سياق دورة التمويل الراهنة (المعروفة بالعملية الخامسة لتجديد موارد الصندوق)، قامت الأمانة العامة للصندوق بتفعيل إصلاحات رائدة من شأنها تعظيم الأثر الناتج عن جهودنا، بعد 20 عاما من قوة الأداء، عن طريق تعزيز الصلات الوثيقة بمنظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات الشعوب الأصلية، والبلدان التي نستثمر في مشروعاتها.

ومع المضي قدما للأمام، فإننا نظل ملتزمين بتعزيز الصلات والروابط مع منظمات المجتمع المدني لأنها الجهات الحاضرة على أرض الواقع التي تملك الخبرة المباشرة بما ينفع وبما لا جدوى منه. وفضلا عن ذلك، فنحن في حاجة لهذا الصوت المستقل لنتأكد من استمرار زخم الإصلاحات الأخيرة التي أجريناها ومسايرتها لمتطلبات العصر.

ولهذه الغاية، يهدف هذا الدليل إلى مساعدة منظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين في فهم كيفية عمل الصندوق بعد إصلاحه. ويقدم هذا الدليل تفاصيل عن الشركاء في الصندوق وأدوارهم، والإستراتيجيات الجديدة، والإجراءات والفرص التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تستثمر فيها على مستوى المشروعات، وكيفية الانخراط والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والدولي.

إن ما نرجوه هو أن يكون هذا الدليل من منظور جميع منظمات المجتمع المدني والشركاء المحتملين الآخرين ــ سواء في القطاع الخاص أو العام، أو قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح، أو منظمات الشعوب الأصلية ــ أداة نافعة تُشجع على مشاركة تفاعلية أكثر قوة في أنشطة صندوق البيئة العالمية. وفي الختام، فإننا نود جميعا، بوصفنا أعضاء في منظومة شبكة الصندوق، أن نحقق نتائج مهمة ومجدية تدومُ الآن وتبقى لأجيال المستقبل. وما هذا الدليل إلا خطوة مهمة في ذلك الاتجاه لنيْلِ المقاصد.

قائمة الأسماء المختصرة والمُختصرات المعتمدة

ABS	إمكانات الحصول والوصول ومشاطرة المنافع
ABNJ	المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية
ADB	البنك الآسيوي للتنمية
AfDB	البنك الأفريقي للتنمية
BPAs	مناطق الأحياء القاعية المحمية
CBD	الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
CBO	منظمات المجتمع المحلي
CEO	المسؤول التنفيذي الأول
COP	مؤتمر الأطراف
CPB	بروتوكول قرطاجنة المعني بالسلامة البيولوجية
CPMT	فريق إدارة البرنامج المركزي
CSO	منظمات المجتمع المدني (م.م.م)
EBRD	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
FAO	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)
FSPs	المشروعات الكبيرة
GEB	منافع بيئية عالمية
GEF	صندوق البيئة العالمية
GHG	الغازات المسببة للاحتباس الحراري
HCFCs	مركبات الكربون الهيدروكلوروية فلورية
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IDB	بنك التنمية للبلدان الأمريكية
ICM	الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
IWRM	الإدارة المتكاملة للموارد المائية
LDCF	الصندوق الخاص بأقل البلدان نموا
LMEs	الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة
LULUCF	استخدامات الأراضي، وتغيّر استخدامات الأراضي، والحراجة
MPAs	المناطق المحمية البحرية
MSPs	المشروعات المتوسطة
NBSAPs	الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المعنية بالتنوع البيولوجي
NC	المنسق الوطني
NCSA	التقييم الذاتي للقدرات الوطنية
NIP	خطط التنفيذ الوطنية
NSC	اللجنة التوجيهية الوطنية
NGO	منظمة غير حكومية
ODS	المواد المسببة لاستنفاد طبقة الأوزون
PA	النهج المستند إلى برامج
PES	مدفوعات مقابل خدمات الأنظمة الإيكولوجية
PFD	الوثيقة الإطارية للمشروع
PIF	إستمارة تحديد المشروع
PPG	منحة لإعداد المشروع
POPs	الملوثات العضوية الثابتة
REDD	الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها
SAICM	النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية
SAPs	برامج العمل الإستراتيجي
SCCF	الصندوق الخاص بتغير المناخ
SFM	الإدارة المستدامة للغابات
SGP	برنامج المنح الصغيرة
SLM	الإدارة المستدامة للأراضي
STAP	الهيئة الاستشارية العلمية والفنية
STAR	نظام التخصيص الشفاف للموارد
TNAs	عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية
UNCCD	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)
WSSD	القمة العالمية المعنية بالتنمية المُستدامة

صندوق البيئة العالمية

صندوق البيئة العالمية هو آلية مالية مستقلة تُقدم المنح للبلدان النامية والمؤهلة لصالح المشروعات التي يعود تنفيذها بالنفع على البيئة العالمية.

ويقوم الصندوق بمساندة المشروعات المعنية بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والمياه الدولية وتدهور الأراضي وطبقة الأوزون والملوثات العضوية الثابتة. وتُفيد هذه المشروعات في إنشاء روابط في مواجهة التحديات البيئية على المستوى المحلي والوطني والعالمي، وتعزيز بناء سبل حياة مستدامة.

ويعمل الصندوق بوصفه آلية مالية محددة من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ، واتفاقية ستوكهولم المعنية بالملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وبتوحيد جهود 182 بلدا عضوا، يعمل الصندوق على نحوٍ وثيق مع الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والأمانات العامة للاتفاقيات الدولية، والهيئات الدولية المختلفة. ويمثل التعاون مع منظمات المجتمع المدني قيمة بالغة بالنسبة للصندوق على وجه خاص، إذ استفادت مشروعاته وسياساته إلى حد كبير من تنوع آراء هذه المنظمات وخبراتها ووجهات نظرها.

ومنذ إنشائه عام 1991 باعتباره برنامجا تجريبيا لمعالجة القضايا البيئية العالمية، تطور الصندوق ليصبح كيانا فاعلا وشفافا له سجل راسخ من الإنجازات المدفوعة بتحقيق النتائج (انظر الإطار 1).

الإطار 1: لمحة تاريخية سريعة عن صندوق البيئة العالمية

جاءت بداية نشأة صندوق البيئة العالمية في سياق الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي تجاه القضايا البيئية العالمية.

أُنشئ الصندوق في عام 1991 ليكون برنامجا تجريبيا للمساعدة في حماية البيئة العالمية. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي الهيئات الثلاث الشريكة الأولي التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته.

في عام 1992، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل، اتفاقيات معنية بالتنوع البيولوجي وتغيّر المناخ تضمنت أحكاما بشأن آلية مالية. واتفق المشاركون في المؤتمر بعدئذ على أن يعمل صندوق البيئة العالمية بوصفه آلية مالية من أجل تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالبيئة العالمية.

في عام 1994، جرى اعتماد وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته، التي تصف نظام إدارة الصندوق وهيكلها وإجراءات الإشراف على الجوانب التشغيلية والمالية والإدارية في الصندوق. وأدى قرار ترسيخ الصندوق باعتباره منظمة مستقلة إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات ــ وهي سمة فريدة بالمقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى ــ وفي تنفيذ المشروعات. وعُهِدَ إلى الصندوق في سياق إعادة هيكلته بأن يصبح الآلية المالية لكل من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغيّر المُناخ. وفي عام 2002، اختير الصندوق للعمل بوصفه آلية مالية لاتفاقيتين دوليتين أخريين هما اتفاقية ستوكهولم المعنية بالملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر.

تضم منظومة الشراكة مع الصندوق 10 هيئات هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

يسانِدُ به الصندوق المشروعات من مساهمات البلدان المانحة. ويتم تجديد هذه المساهمات المالية مرة كل أربع سنوات، علما بأن المساهمة المبدئية التي بلغت مليار دولار للمرحلة التجريبية في عام 1991 قد ارتفعت بدرجة كبيرة إلى 4.25 مليار دولار في الدورة الخامسة لتجديد موارد الصندوق. وبلغ إجمالي مساهمات المانحين منذ إنشاء الصندوق 16 مليار دولار لصالح المشروعات المعنية بالبيئة العالمية (انظر الشكل 1).

أثر صندوق البيئة العالمية

قام الصندوق ببناء شبكة ذات تأثير ملموس على الصعيد العالمي من خلال شراكته الفريدة مع الحكومات، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة المباشرة.

وبصفته أكبر جهة لتمويل مشروعات تحسين البيئة العالمية، قام الصندوق بتخصيص 9.2 مليار دولار، بالإضافة إلى أكثر من 40 مليار دولار في عمليات تمويل مشترك، لحماية البيئة العالمية. وساندت هذه الموارد حوالي 2700 مشروع من أكثر من 165 بلدا من البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية. ومن خلال برنامج المنح الصغيرة الذي يقدم مساندة مباشرة لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمعات المحلية، استثمر الصندوق 304 ملايين دولار، مما أدى إلى استقطاب تمويل مشترك نقديا وعينيا بما يزيد على 421 مليون دولار. وأسفرت هذه الاستثمارات عن دعم ومساندة قرابة 13 ألف منحة صغيرة. ويأتي التمويل الذي

الشكل 1: دورات تجديد موارد صندوق البيئة العالمية

(بمليارات الدولارات)

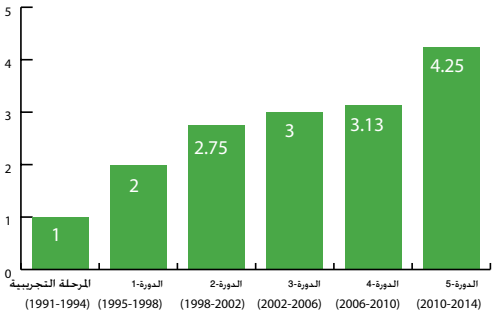

يؤدي الصندوق دورا تحفيزيا في حماية البيئة العالمية. ولم يسفر تأثير موارد الصندوق على تعبئة الأموال واستقطابها إلى تحقيق زيادة كبيرة في الموارد التمويلية فحسب، بل أدى أيضا إلى تعزيز الجهود المشتركة في حماية البيئة العالمية. فمنذ عام 1991، أدت 19 في المائة (8.8 مليار دولار) من استثمارات الصندوق، في المتوسط، إلى استقطاب 81 في المائة من التمويل المشترك (38.6 مليار دولار) من مصادر أخرى ـ أي بنسبة 1 إلى 4 (انظر الشكل 2).

وتتسم مصادر التمويل المشترك بتنوعها في إطار علاقات الشراكة التي يعمل الصندوق على تعزيزها. وقد ساهمت المنظمات المتعددة الأطراف والحكومات بنصيب كبير، بما نسبته 32 في المائة و31 في المائة على التوالي، منذ عام 1991. كما قدمت منظمات المجتمع المدني مساهمات كبيرة ــ وتمثل المساهمات المجُمّعة من منظمات المجتمع المدني والجهات المستفيدة، بما في ذلك المساهمات العينية، 4 في المائة (انظر الشكل 3).

ويوضح تحليل استثمارات الصندوق هيمنة المشروعات المرتبطة بكل من التنوع البيولوجي وتغير المناخ التي تمثل 33 في المائة و32 في المائة على التوالي. كما تمثل الاستثمارات المتعلقة بالمياه الدولية والأخرى متعددة مجالات التركيز نصيبا كبيرا أيضا بنسبة 13 في المائة لكل مجموعة. وفي عام 2002، تمت إضافة مجالي تدهور الأراضي والملوثات العضوية الثابتة إلى مجالات التركيز في حافظة العمليات، ويمثل كل من هذين المجالين 4 في المائة منذ ذلك الحين. وتقتصر الأنشطة المرتبطة باستنفاد طبقة الأوزون على البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتي السابق، وهي تمثل 2 في المائة من استثمارات الصندوق (انظر الشكل 4).

ويوضح التوزيع الإقليمي لموارد الصندوق أن آسيا تحظى بالنصيب الأكبر البالغ 26 في المائة، تليها أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 23 في المائة و21 في المائة على التوالي. وتحظى بنسبة 13 في المائة من الاستثمارات كل من المشروعات العالمية والمشروعات في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، في حين تمثل المبادرات الإقليمية 4 في المائة من الاستثمارات (انظر الشكل 5).

الشكل 2: مخصصات الصندوق والتمويل المشترك: 1991-2009

(بملايين الدولارات)

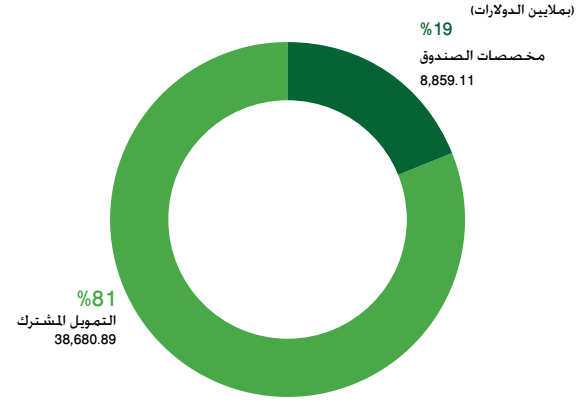

الشكل 3: مصادر التمويل المشترك للصندوق: 1991-2009

(بملايين الدولارات)

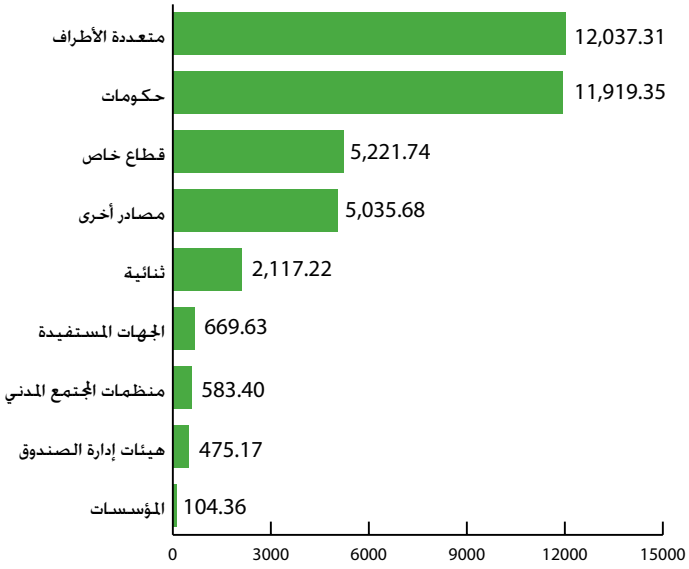

الشكل 4: مخصصات الصندوق حسب مجال التركيز: 1991-2009

(بملايين الدولارات)

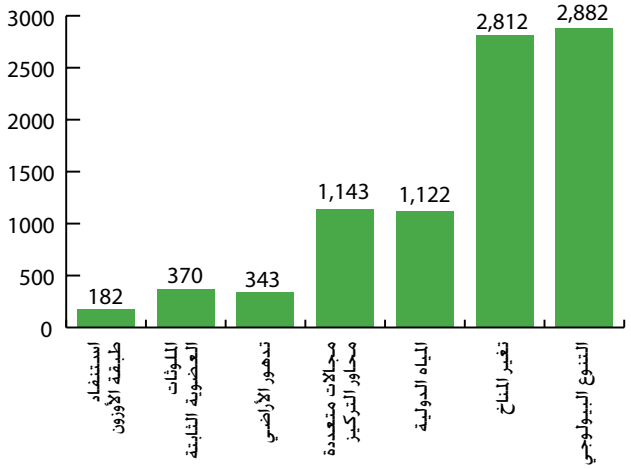

الشكل 5: مخصصات الصندوق حسب المنطقة: 1991-2009

(بملايين الدولارات)

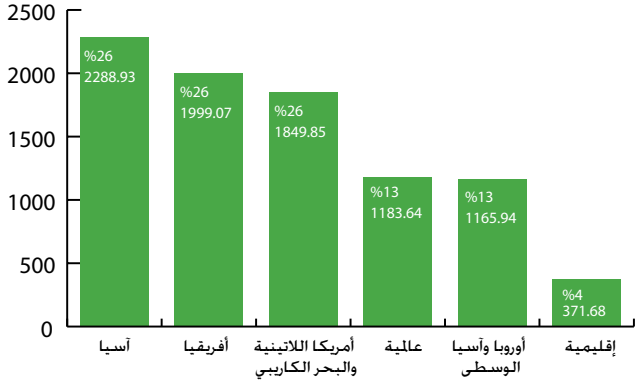

نظام إدارة الصندوق وهيكلها

للوفاء بالتزامات التفويض الممنوح له لمعالجة القضايا البيئية العالمية، تتسم منظومة الشراكة مع الصندوق بهيكلها الفريد. فنظام الإدارة وهيكلها في الصندوق يتكون من الجمعية العمومية، والمجلس، والأمانة العامة، و10 هيئات شريكة، والهيئة الاستشارية العملية والفنية، ومكتب التقييم (انظر الشكل البياني 1).

ويقوم مؤتمر أطراف الاتفاقيات التي يقوم صندوق البيئة العالمية بدور الآلية المالية لها بتقديم الإرشادات الإستراتيجية إلى المجلس.

وفي آخر المطاف، يؤدي التفاعل الوثيق بين هذه الجهات الفاعلة إلى تحقيق النتائج المرجوة من تنفيذ المشروعات والبرامج. ويتم تنفيذ الإجراءات على أرض الواقع من خلال الشراكة مع الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة المباشرة بالتنسيق مع مسؤول تنسيق العمليات في كل بلد.

وبوصفها من الشركاء الرئيسيين، تسهم منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف الصندوق بطرق متعددة ومتميزة ــ بدءا من تحديد المشروع وتنفيذه إلى التأثير في إدارته وفي عملية اتخاذ القرارات (انظر القسم 5).

الجمعية العمومية

تتألف الجمعية العمومية من مندوبين عن البلدان الأعضاء أو الجهات المشاركة كافة. وتعقد الجمعية العمومية اجتماعاتها مرة كل ثلاث سنوات على المستوى الوزاري للقيام بما يلي:

1. استعراض سياسات الصندوق العامة؛
2. استعراض وتقييم عمل الصندوق على أساس التقارير المرفوعة من المجلس؛
3. الاستمرار في استعراض أعضاء الصندوق وعضويته ؛
4. النظر في التعديلات على وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته بناء على توصيات من المجلس بهدف الموافقة عليها عن طريق اتفاق الآراء.

المجلس

المجلس هو الهيئة الإدارية الرئيسية للصندوق، ويتألف من 32 عضوا يمثلون المجموعات المشتركة التي تشكل البلدان الأعضاء: 14 عضوا من المجموعات المشتركة المانحة، و18 عضوا من المجموعات المشتركة المتلقية لمساعدات (انظر الإطار 2). ويتم تشكيل هذه المجموعات وتوزيعها في إطار ضرورة التمثيل المتوازن والمنصف لجميع البلدان المشتركة مع إعطاء الوزن الواجب للجهود التمويلية من الجهات المانحة كافة. وتكون فترة ولاية كل عضو في المجلس ثلاث سنوات أو حتى تُعيّن المجموعة عضوا جديدا.

يعقد المجلس اجتماعاته كل ستة أشهر، ويتولى مسؤولية وضع واعتماد وتقييم سياسات عمليات الصندوق وبرامج الأنشطة التي يمولها، بالإضافة إلى استعراض برنامج العمل والموافقة عليه (المشروعات المرفوعة للموافقة عليها). ويقوم المجلس بعمله في انسجام مع السياسات وأولويات البرامج ومعايير الأهلية التي يقررها مؤتمر الأطراف لأغراض الاتفاقيات المعنية. ويتخذ المجلس قراراته بتوافق الآراء.

للاطلاع على كيفية الاتصال بأعضاء المجلس والأعضاء المناوبين، يرجى زيارة الموقع:
www.thegef.org/gef/Council_Members_Alternates

الإطار 2: مجلس صندوق البيئة العالمية

مجموعات المشتركين المانحين المجموعات المشتركة المانحة

1. النمسا، بلجيكا، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، لوكسمبورغ، الجمهورية السلوفاكية، تركيا.
2. أستراليا، نيوزيلندا، جمهورية كوريا.
3. كندا.
4. فرنسا.
5. الدانمرك، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج.
6. إستونيا، فنلندا، السويد.
7. اليونان، أيرلندا، البرتغال، إسبانيا.
8. إيطاليا.
9. ألمانيا.
10. اليابان
11. سويسرا، أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيز، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان.
12. هولندا.
13. الولايات المتحدة.
14. المملكة المتحدة.

مجموعات المشتركين المتلقين لمساعدات المجموعات المشتركة المتلقية لمساعدات

أفريقيا

1. بنن، كوت ديفوار، غانا، غينيا، ليبريا، نيجيريا، سيراليون، توغو.
2. بوتسوانا، ليسوثو، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، جنوب أفريقيا، سوازيلند، زامبيا، زمبابوي.
3. بوركينا فاصو، الرأس الأخضر، تشاد، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، غامبيا.
4. بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، غابون، ساو تومي وبرنسيبي
5. جزر القمر، جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، رواندا، سيشيل، الصومال، السودان، تنزانيا، أوغندا.
6. الجزائر، مصر، المغرب، تونس.

آسيا والمحيط الهادئ

7. الصين
8. إيران
9. بنغلاديش، بوتان، الهند، المالديف، نيبال، سري لانكا.
10. كمبوديا، كوريا الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، تايلند، فييتنام.
11. أفغانستان، الأردن، لبنان، باكستان، سوريا، اليمن.
12. جزر كوك، فيجي، إندونيسيا، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، نيوي، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، ساموا، جزر سليمان، تيمور الشرقية، تونغا، توفالو، فانواتو

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

13. أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كوبا، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، غرينادا، غيانا، هايتي، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فينسنت وغرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو.
14. الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي
15. البرازيل، كولومبيا، إكوادور.
16. كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، فنزويلا.

أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتي السابق

17. ألبانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جورجيا، مقدونيا، مولدوفا، الجبل الأسود، بولندا، رومانيا، صربيا، أوكرانيا.
18. أرمينيا، بيلاروس، الاتحاد الروسي.

الأمانة العامة

تقوم الأمانة العامة بتنسيق تنفيذ أنشطة صندوق البيئة العالمية. وتقدم الأمانة العامة الخدمات وترفع التقارير إلى الجمعية العمومية والمجلس.

ويرأس الأمانة العامة المسؤول التنفيذي الأول ـ رئيس الصندوق الذي يُعيّنه المجلس في منصبه لمدة ثلاث سنوات، ويجوز للمجلس إعادة تعيينه.

وتضم الأمانة العامة فرق عمل مختلفة، منها الفريق المعني بتغير المناخ والمواد الكيميائية، وفريق الموارد الطبيعية، وفريق الشؤون الخارجية، والفريق المعني بالعمليات وإستراتيجية العمل. ويختص فريق العلاقات الخارجية بالعلاقات مع منظمات المجتمع المدني.

تتمثل المهام الرئيسية للأمانة العامة للصندوق، من بين وظائف أخرى، في تنفيذ قرارات الجمعية العمومية والمجلس؛ وتنسيق وضع أنشطة البرامج ورصد تنفيذها؛ وضمان تنفيذ سياسات العمليات بالتشاور مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته؛ ورئاسة الاجتماعات المشتركة بين الهيئات لضمان التنفيذ الفاعل لقرارات المجلس وتسهيل التنسيق والتعاون بين الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق؛ والتنسيق مع الأمانات العامة للهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، وخاصة سكرتاريات الاتفاقيات الدولية.

الشكل البياني 1: **الهيكل التنظيمي لصندوق البيئة العالمية**

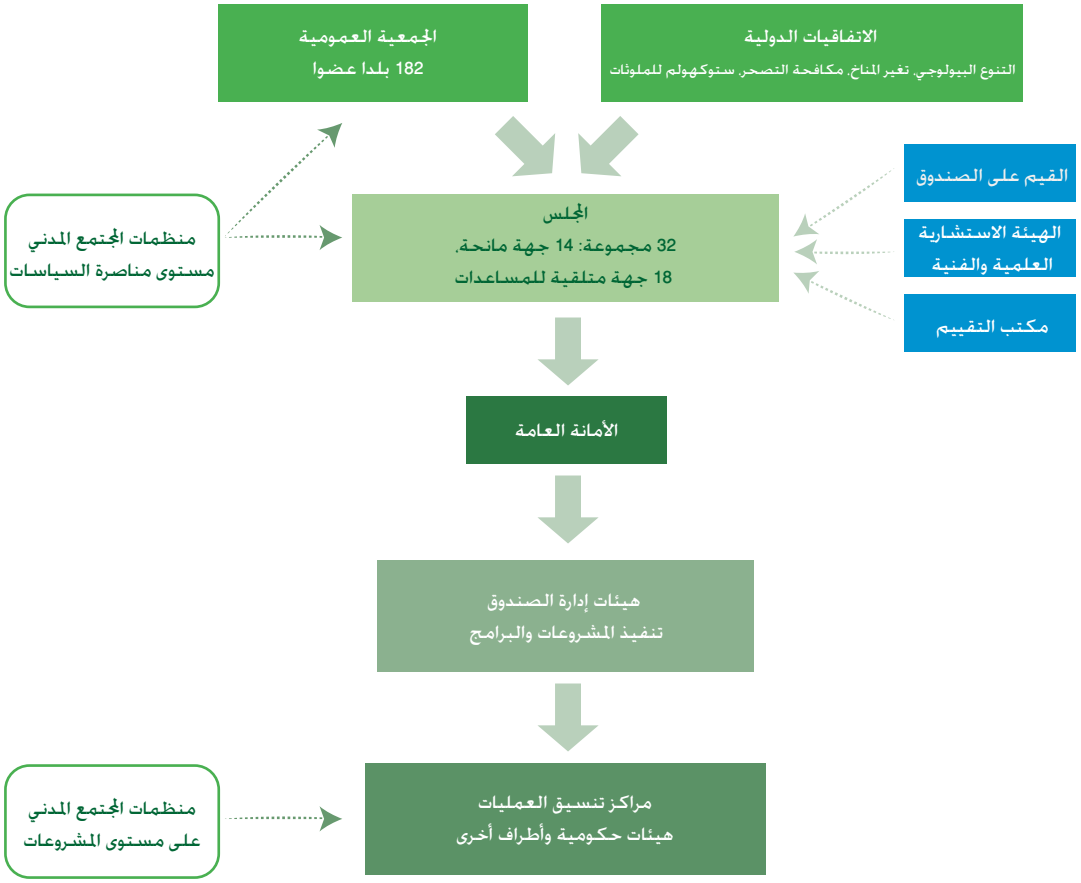

بالإضافة إلى ما سبق، تقدم الأمانة العامة خدمات تسوية الخلافات والنزاعات؛ بهدف تعزيز المُناخ العام للشفافية داخل الصندوق، وتوفير الوساطة الفاعلة وحل القضايا المثارة، وإدارة وبناء المعرفة بشأن تلك القضايا، ويرفع مُفوض تسوية الخلافات تقاريره مباشرة إلى المسؤول التنفيذي الأول. ويمكن للهيئات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة، أن تثير أية قضية مهمة بالنسبة للصندوق، أو تقدم شكوى، أو تطلب تسوية خلاف أو نزاع، عن طريق القيام مباشرة بإرسال طلب رسمي إلى المسؤول التنفيذي الأول. ويتضمن الموقع التالي مزيدا من المعلومات:
http://www.thegef.org/gef/node/2131

القيّم على صندوق البيئة العالمية

يكون البنك الدولي القيّم على صندوق البيئة العالمية وإدارة الصندوق الاستئماني (مساهمات الجهات المانحة). وتتضمن مسؤوليات القيم على الصندوق تعبئة الموارد للصندوق الاستئماني وإدارته ماليا، بما في ذلك دفع الأموال للهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، بالإضافة إلى إعداد تقارير مالية عن الاستثمارات واستخدام الموارد، ورصد استخدام موارد الموازنة والمشروعات.

ويكون القيم على الصندوق الاستئماني مسؤولا أمام المجلس عن الاضطلاع بمسؤولياته الائتمانية.

الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته

تمثل الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق الذراع التشغيلية في تنفيذ مشروعاته. وتتعاون هذه الهيئات تعاونا وثيقا مع مؤيدي المشروعات ــ من الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة المباشرة ــ في تصميم وإعداد وتنفيذ المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق.

ولكل هيئة من هذه الهيئات خبرة تخصصية فريدة تعطيها **ميزة نسبية** نوعية بالنسبة لصندوق البيئة العالمية:

- **البنك الآسيوي للتنمية** ــ تشجيع المشروعات الاستثمارية على المستويين القطري والمتعدد البلدان في آسيا، علاوة على القدرة على تضمين تنمية القدرات والمساعدات الفنية في مشروعاته. ويتمتع هذا البنك بخبرات قوية في مجالات كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة والتكيف مع تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد المائية والإدارة المستدامة للأراضي.
- **البنك الأفريقي للتنمية** ــ على الرغم من أن البنك الأفريقي للتنمية في المراحل الأولية لمعالجة القضايا البيئية العالمية، فإنه بصدد تضمين سياسته البيئية في عملياته. وترتبط مشروعاته البيئية بتغير المناخ (من حيث التكيف والتأقلم، والطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة)، وتدهور الأراضي (إزالة الغابات والتصحّر)، والمياه الدولية (إدارة الموارد المائية ومصائد الأسماك).
- **البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير** ــ العمل في خلق الأسواق وتحويل طبيعتها، وضمان الاستدامة من خلال القطاع الخاص (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم) ومشروعات البنية الأساسية البيئية للبلديات على المستوى القُطري والإقليمي في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا الوسطى، وخاصة في مجالات كفاءة استخدام الطاقة، وتعميم حفظ التنوع البيولوجي وإدارة موارد المياه.
- **منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)** ــ تقديم القدرات الفنية والخبرة في مجال مصائد الأسماك، والحراجة، والزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية. وتتمتع الفاو بخبرة قوية في الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي، والطاقة الحيوية، والسلامة البيولوجية، والتنمية المستدامة في مناطق الإنتاج، والإدارة المتكاملة للآفات والمبيدات.
- **بنك التنمية للبلدان الأمريكية** ــ التركيز على مشروعات الاستثمار على المستويين القطري والإقليمي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويقوم هذا البنك بتمويل عمليات مرتبطة بالتنوع البيولوجي (المناطق المحمية، والموارد البحرية، والحراجة، والتكنولوجيا الحيوية)، وتغير المناخ (شاملا الوقود الحيوي)، والمياه الدولية (إدارة مستجمعات المياه)، وتدهور الأراضي (مكافحة الحت والتعرية)، والملوثات العضوية الثابتة (إدارة مكافحة الآفات).
- **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** ــ العمل المرتبط بقضايا تدهور الأراضي، والتنمية الريفية المستدامة، والإدارة المتكاملة للأراضي. ويتصدى هذا الصندوق على نحوٍ مكثف لقضايا الأراضي الهامشية (المحجرة وغير القابلة للزراعة)، وتدهور النظم الإيكولوجية، وحالات ما بعد الصراع.

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ــ المتخصص في تقديم المساعدة الفنية، وخاصة لبرامج تنمية القدرات والمشروعات المعنية بالمساعدة الفنية. وللبرنامج شبكة عالمية من المكاتب القطرية، فضلا عن تمتعه بالخبرة في وضع السياسات المتكاملة، وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز المؤسسات، ومشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية.
- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** ــ هو المنظمة الوحيدة في الأمم المتحدة الممنوحة تفويضا وولاية مستمدة من الجمعية العامة لتنسيق عمل الأمم المتحدة في مجال البيئة، وترتبط أنشطة عملها الأساسي بالبيئة. ويقدم هذا البرنامج لصندوق البيئة العالمية طائفة من الخبرات ذات الصلة، ولا سيما من خلال تحفيز تطوير التحليل العلمي والفني وتحقيق تقدم الإدارة البيئية في الأنشطة التي يمولها الصندوق.
- **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)** ــ تُعنى هذه المنظمة بالقطاع الصناعي في مشروعات صندوق البيئة العالمية المُنفذة في المجالات التالية: كفاءة الطاقة الصناعية، وخدمات الطاقة المتجددة، وإدارة موارد المياه، وإدارة المواد الكيميائية (بما في ذلك الملوثات العضوية الثابتة، والمواد المسببة لاستنفاد طبقة الأوزون)، والتكنولوجيا الحيوية. وتتمتع هذه المنظمة أيضا بمعرفة واسعة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية ونظيرتها في بلدان الاقتصادات الانتقالية.
- **البنك الدولي** ــ تشجيع وضع مشروعات الاستثمار وإدارتها وتعبئة الموارد من القطاع الخاص. وبوصفه مؤسسة مالية دولية رائدة على الصعيد الدولي في عدد من القطاعات، يتمتع البنك الدولي بخبرات قوية في الإقراض لأغراض الاستثمار مع التركيز على بناء المؤسسات، وتطوير البنية التحتية وإصلاح السياسات، بما يشمل جميع مجالات التركيز في أنشطة صندوق البيئة العالمية وعملياته.

الهيئة الاستشارية العلمية والفنية

الهيئة الاستشارية العلمية والفنية هي هيئة استشارية لصندوق البيئة العالمية لتقديم مشورة موضوعية وإستراتيجية في الجوانب العلمية والفنية بشأن السياسات، وإستراتيجيات العمليات، والبرامج والمشروعات.

وتتألف الهيئة من ستة أعضاء من الخبراء المُعترف بهم دوليا في مجالات العمل الأساسية لصندوق البيئة العالمية، وتُساندهم شبكة عالمية من الخبراء والمؤسسات. وتتفاعل هذه الهيئة الاستشارية أيضا مع الهيئات العلمية والفنية الأخرى ذات الصلة، وخاصة الهيئات التابعة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية ستوكهولم المعنية بالملوثات العضوية الثابتة.

وتتلقى الهيئة الاستشارية مساندة إدارية حيث يتيحُ برنامج الأمم المتحدة للبيئة السكرتارية اللازمة للهيئة، والتي تقوم أيضا بمهمة جهة الارتباط بين البرنامج والصندوق.

مكتب التقييم

يؤدي مكتب التقييم في صندوق البيئة العالمية دورا مركزيا لضمان مهام التقييم المستقل داخل الصندوق.

يتولى مكتب التقييم مسؤولية إجراء عمليات تقييم مستقل لمجموعة من المشروعات. وتشمل عمليات التقييم عادةً مجالات التركيز، والقضايا الصناعية أو محاور التركيز المشتركة. ومن بين أمثلة عمليات التقييم:

- تقارير الأداء السنوية، التي تقدم معلومات تقييمية عن التحسن الجاري في حافظة العمليات ومدى جودة متابعة وتقييم المشروعات على مستوى الحافظة.
- عمليات تقييم محاور التركيز ــ تقارير التقييم التي تشمل البرامج، والعمليات، ومحاور التركيز المشتركة أو مجالات التركيز، وتتيحُ الأساس لاتخاذ القرارات والتعلّم من الدروس المستخلصة.
- الدراسة المعنية بالأداء العام ــ التي يتم إجراؤها مرّة كل أربع سنوات لإحاطة الجهات المانحة وتحقيق استنارتها قبل كل عملية من عمليات تجديد موارد الصندوق، وتقديم تقييم مستقل لإنجازات الصندوق في دورة تجديد موارده.

يقوم مكتب التقييم أيضا بمساندة تبادل المعرفة ومتابعة التوصيات المنبثقة عن تقارير التقييم. ويعمل هذا المكتب مع الأمانة العامة للصندوق والهيئات التي تتولى إدارته من أجل ترسيخ أنظمة نشر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة من أنشطة التقييم والمتابعة وتقديم أدلة تقييمية مستقلة إلى قاعدة معارف صندوق البيئة العالمية.

يعمل المكتبُ مستقلا عن الأمانة العامة للصندوق ويرفع تقاريره مباشرة إلى المجلس. ويرأس المكتب مديرٌ يُعيّنه المجلس للتنسيق والإشراف على عمل فريق من المتخصصين في مجال التقييم.

مراكز التنسيق التابعة للصندوق

يقوم كل بلد عضو في الصندوق بتكليف مسؤولين حكوميين بمسؤولية التنسيق القُطري لأنشطة الصندوق. ويُؤدي هؤلاء المسؤولون، الذين يُطلق على مجموعاتهم مُسمى مراكز التنسيق التابعة للصندوق، دورا تنسيقيا بالغ الأهمية لقضايا الصندوق على المستوى القطري، إلى جانب العمل بوصفهم جهة ارتباط مع الأمانة العامة والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتمثيل بلدانهم في المجموعات المشتركة في مجلس الصندوق.

و هناك نوعان لمراكز التنسيق التابعة للصندوق ــ مراكز التنسيق السياسية ومراكز تنسيق العمليات. وتختلف المهام والمسؤوليات بين هذين النوعين: فجميع البلدان الأعضاء في الصندوق (المانحة والمتلقية لمساعدات) لديها مراكز تنسيق سياسية، في حين تقتصر مراكز تنسيق العمليات على البلدان المستفيدة المؤهلة للحصول على مساندة من الصندوق.

وتكون مراكز التنسيق السياسية مسؤولة على نحوٍ رئيسي عن تعاطي الأمور والقضايا المرتبطة بنظام إدارة الصندوق وهيكلها، بما في ذلك السياسات والقرارات، والعلاقات بين البلدان الأعضاء في مجموعاتها المشتركة في مجلس الصندوق. وجرت العادة على أن مراكز التنسيق السياسية هي التي تقوم بمتابعة مناقشات المجلس وتمثيل بلدانها في الجمعية العمومية.

تتولى مراكز تنسيق العمليات مسؤولية الجوانب التشغيلية لأنشطة الصندوق في البلدان التي تتوفر فيها هذه المراكز، بما في ذلك استعراض اقتراحات المشروعات والموافقة عليها لضمان الانسجام والاتساق مع الأولويات الوطنية، وتسهيل التنسيق والدمج والتشاور بشأن أنشطة الصندوق على المستوى القطري.

يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لمراكز التنسيق التابعة للصندوق، بما في ذلك أسماء المسؤولين ووظائفهم والهيئات الحكومية التابعين لها وبيانات الاتصال بهم، على الموقع التالي: http://www.thegef.org/gef/focal_points_list

صندوق البيئة العالمية -5: إستراتيجيات مجالات التركيز

ما فتئ صندوق البيئة العالمية يسعى دائما، بوصفه مؤسسة متطورة، إلى تحسين فاعليته وكفاءته في دعم ومساندة جهود حماية البيئة العالمية وتعظيم الاستفادة من مواردها؛ فأنشطة الدعم والمساندة تسترشد بالطرق المنهجية والسياسات الجديدة في كل دورة من دورات تجديد موارد الصندوق. وتأتي هذه الطرق والسياسات، من بين جوانب أخرى، في سياق الاستجابة للإرشادات الواردة في الاتفاقيات الدولية والتوجيهات الإستراتيجية من قبل الجهات المانحة، بالإضافة إلى الأولويات الوطنية المحددة من جانب البلدان المتلقية للمساندة.

والواقع أن إستراتيجيات مجالات التركيز هي نتاجٌ لهذه العملية. وتعكس هذه الإستراتيجيات المناهج الرئيسية لبرمجة موارد الصندوق في كل مجال من مجالات التركيز. ويجري استعراض هذه الإستراتيجيات كل أربع سنوات قبل تجديد موارد الصندوق وتوافق عليها الجهات المانحة.

اعتُمدت في الدورة الخامسة لتجديد موارد الصندوق إستراتيجياتٌ جديدة لمجالات التركيز تتضمن أهدافا وغاياتٍ إستراتيجيةً طويلة الأمد. ويأتي إطار متابعة النتائج لكل مجال من مجالات التركيز مُكملا للهدف المحدد. ويتضمن إطار النتائج الآثار المتوقع تحقيقها بشأن كل هدف من الأهداف الإستراتيجية طويلة الأمد والنواتج المتوقعة لكل برنامج من البرامج الإستراتيجية، علاوة على مؤشرات لقياس الآثار والنواتج المتوقعة.

بالإضافة إلى ذلك، من أجل ضمان العدالة والشفافية والكفاءة في استخدام موارد الصندوق، تندرج ثلاثة مجالات للتركيز ـــ هي التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي ـــ ضمن نطاق التغطية والشمول في نظام التخصيص الشفاف للموارد (STAR) في الدورة الخامسة لتجديد موارد الصندوق (انظر الإطار 3).

يتم صوغ إستراتيجيات مجالات التركيز لكل مجال على حدة؛ غير أن عمليات وضع المشروعات وتصميمها وتنفيذها تسعى بالضرورة إلى تحقيق أوجه التعاضد والارتباط بين مجالات التركيز المختلفة. ويعني

الإطار 3: نظام التخصيص الشفاف للموارد

نظام التخصيص الشفاف للموارد هو نظام لتخصيص الموارد وتوزيعها على البلدان بأساليب شفافة ومتسقة مع الأولويات البيئية العالمية وقدرات البلدان، والسياسات والممارسات اللازمة لنجاح تنفيذ مشروعات صندوق البيئة العالمية. وتتمثل المزايا الرئيسية لهذا النظام في القدرة على التنبؤ بالموارد التمويلية والتعويل عليها ومرونة إعداد البرامج؛ مما يسهم في اقتناع البلدان بأن مشروعات الصندوق وبرامجه تنبع من صميم مصلحتها. ويتم تحديد مُخصص تأشيري لكل بلد مؤهل ـ أي الموارد المتاحة حسب كل مجال تركيز التي يمكن لهذا البلد الحصول عليها خلال الدورة الراهنة. وللاطلاع على القائمة الكاملة للبلدان المؤهلة ومخصصاتها التأشيرية للدورة الخامسة للصندوق بموجب نظام التخصيص الشفاف للموارد، يرجى زيارة الموقع التالي: http://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/documents/c38-inf8-rev1-final.pdf. . ويعرض الموقع أدناه شرحا أكثر تفصيلا لنظام التخصيص الشفاف للموارد:

http://www.thegef.org/gef/pubs/STAR

ذلك إمكانية تركيز مشروع ما على تحقيق هدف لمجال تركيز أو معالجة مجموعة من الأهداف ومجالات التركيز ـــ المشروع المتعدد مجالات التركيز ـــ لتعظيم الآثار والنتائج البيئية العالمية.

في الدورة الخامسة لتجديد موارد الصندوق، يتم تخصيص موارد للتنوع البيولوجي، وتغير المناخ (تخفيف آثاره)، والمياه الدولية، وتدهور الأراضي، والمواد الكيميائية، والإدارة المستدامة للغابات، وتنمية القدرات المشتركة، في إطار الأهداف الإستراتيجية التالية:

التنوع البيولوجي

يتمثل الهدف المعني بالتنوع البيولوجي، بوصفه أحد مجالات التركيز في الصندوق، في صون التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو يحقق استدامته والحفاظ على سلع المنظومات الإيكولوجية وخدماتها. ولتحقيق هذه الغاية، تتضمن الإستراتيجية الأهداف التالية:

تحسين استدامة أنظمة المناطق المحمية

يعرف صندوق البيئة العالمية منظومة المناطق المحمية القابلة للاستمرار بأنها تلك التي لها خصائص توافر الموارد المالية الكافية التي يمكن التعويل عليها، شاملةً التمويل الخارجي المتوفر لمساندة تكاليف إدارة المناطق المحمية؛ والحماية الفاعلة من الوجهة الإيكولوجية لعينات نموذجية من المنظومات الإيكولوجية القابلة للاستمرار في البلد المعني، وإتاحة تغطية ملائمة للأنواع المهددة بالانقراض بقدرٍ يكفي لضمان استمرارها على الأمد الطويل؛ وتوافر القدرات الكافية الفردية والمؤسسية على إدارة المناطق المحمية بما يحقق أهداف صونها والحفاظ عليها.

لتعزيز فاعلية إدارة المناطق المحمية والأنظمة المعنية بها، سوف يستمر الصندوق في تشجيع المشاركة وتنمية قدرات مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ وإدارة مشروعات المناطق المحمية من خلال أُطر راسخة، مثل المناطق المحمية في المجتمعات الأصلية والمحلية. ويقوم الصندوق أيضا بتعزيز الإدارة المشتركة للمناطق المحمية بين الحكومات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حيثما تكون نماذج الإدارة المشتركة ملائمة.

بالإضافة لذلك، يساندُ الصندوق وضع وتكامل تدابير التكيف ومرونة الإدارة في إطار مشروعات إدارة المناطق المحمية من أجل تحسين أنظمة المناطق المحمية المرنة إزاء تغير المناخ.

مُنحت أولوية لأربعة أنواع رئيسية للأنشطة من أجل مساندة مشروعات الصندوق بموجب هذه الغاية:

أ) تحسين التمويل المستدام لأنظمة المناطق المحمية: يساندُ الصندوق وضع وتنفيذ حلول تمويل شاملة على مستوى الأنظمة والمساعدة في بناء القدرة اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية.

ب) توسيع نطاق إدماج النظم الإيكولوجية البحرية والبرية: يساند الصندوق جهود معالجة فجوة تغطية الأنظمة الإيكولوجية البحرية داخل المنظومات الوطنية من خلال خلق وإدارة شؤون شبكات المناطق المحمية الساحلية والقريبة من الشواطئ، شاملة مناطق منع الاستغلال، وذلك بهدف صون التنوع البيولوجي البحري واستخداماته القابلة للاستدامة. وسيساند الصندوق أيضا خلق وإدارة المناطق المحمية الجديدة من أجل زيادة إدماج الأنظمة الإيكولوجية الأرضية والداخلية لموارد المياه في أنظمة المناطق المحمية. وفي سياق جهود الحد من فجوات التغطية، يمكن أيضا إدراج الحفاظ على مواطن السلالات الأصلية (البلدية) والمحاصيل البرية القريبة للأنواع ذات الأهمية الاقتصادية.

ج) زيادة تغطية السلالات المهددة بالانقراض: يساند الصندوق خلق وإدارة شؤون المناطق المحمية الجديدة بما يؤدي لتوسيع نطاق تغطية السلالات المهددة بالانقراض في أنظمة المناطق المحمية وتحسين تغطية نطاقها المكاني.

د) تحسين فاعلية إدارة المناطق المحمية القائمة: يساند الصندوق المشروعات الرامية إلى تحسين فاعلية إدارة المناطق المحمية القائمة. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم الدعم والمساندة إلى المناطق المحمية العابرة للحدود.

جعل صون التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام جزءا لا يتجزأ من عمليات الإنتاج براً وبحرا وفي القطاعات

من أجل استكمال استثماراته لتعزيز استدامة أنظمة المناطق المحمية، سيعمل الصندوق على تشجيع التدابير المساعدة في الحد من الآثار السلبية لقطاعات الإنتاج على التنوع البيولوجي، وخاصة تلك الواقعة خارج المناطق المحمية والأخرى المؤثرة على أنواع المناظر الطبيعية، وإبراز إسهام جميع مكونات التنوع البيولوجي في وظائف الأنظمة الإيكولوجية، والتنمية الاقتصادية والرفاهية البشرية ـــ وهي مجموعة من الإجراءات التي يُشار إليها غالبا «بإجراءات تعميم المراعاة».

سوف يتم استهداف قطاعات الإنتاج المعتمدة على التنوع البيولوجي والقطاعات ذات الآثار الإيكولوجية الكبيرة التي تؤثر على الموائل الغنية بالتنوع البيولوجي: الزراعة، ومصائد الأسماك، والحراجة، والسياحة، والصناعات الاستخراجية الرئيسية للنفط والغاز والتعدين.

تركز إستراتيجية الصندوق المعنية بمساندة مراعاة صون التنوع البيولوجي على الدور والمساهمات الممكنة لكل من القطاعين العام والخاص.

أُعطيت الأولوية لثلاثة أنواع من الأنشطة من أجل مساندة مشروعات الصندوق:

أ) تعزيز السياسات والأطر التنظيمية: يساندُ الصندوق وضع وتنفيذ السياسات والأطر التنظيمية التي تقدم حوافز تشجع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على انسجام ممارساتها وسلوكياتها مع مبادئ الاستخدام والإدارة بما يحقق الاستدامة. ولهذه الغاية، سيقومُ الصندوق بإزالة الحواجز الماثلة أمام المعرفة البالغة الأهمية مع تنمية القدرات المؤسسية اللازمة. ويشمل ذلك على الصعيدين المحلي ودون الوطني ـــ حيث يمكن أن يكون التنفيذ أكثر فاعلية ـــ دعم تطبيقات التخطيط المكاني لاستخدام الأراضي التي تتضمن تقييم خدمات التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية.

ب) تنفيذ أطر إدارة شؤون السلالات الغازية الغريبة: يساند الصندوق إجراءات التدخل المعنية بالمعالجة المنتظمة لقضية السلالات الغازية الغريبة من خلال وضع سياسات قطاعية، وقواعد تنظيمية، وترتيبات مؤسسية للوقاية وإدارة موجات الغزو وتأكيد أهمية نهج إدارة المخاطر بالتركيز على مسارات الغزو المنطوية على أعلى درجات المخاطر. وستُعطى الأولوية لوضع تدابير على صعيد السياسات للحد من تأثير السلالات الغازية على البيئة عن طريق الوقاية من هجمات الغزو الجديدة، والاكتشاف المبكر، والأطر المؤسسية المعنية بالاستجابة السريعة لموجات الغزو الجديدة.

ج) إنتاج السلع والخدمات غير المضرة بالتنوع البيولوجي: لزيادة إنتاج السلع الصديقة للتنوع البيولوجي، سيقوم الصندوق بتركيز مساندته على: أ) تحسين معايير المصادقة على المنتجات بما يحقق منافع التنوع البيولوجي العالمية؛ ب) إنشاء نظم لتدريب المزارعين ومديري الموارد على كيفية تحسين ممارسات الإدارة لتلبية معايير التصديق؛ ج) تسهيل الحصول على التمويل اللازم للمنتجين والتعاونيات والشركات من أجل إنتاج السلع والخدمات المُعتمدة.

بناء القدرة على تنفيذ بروتوكول قرطاجنة المعني بالسلامة البيولوجية

يسعى بروتوكول قرطاجنة المعني بالسلامة البيولوجية إلى حماية التنوع البيولوجي من المخاطر الممكنة للعضويات المعدلة الناجمة عن التكنولوجيا الحيوية الحديثة. وتقضي إستراتيجية الصندوق الخاصة ببناء قدرات تنفيذ بروتوكول قرطاجنة بإعطاء أولوية لتنفيذ الأنشطة المحددة في دراسات تحليل جرد القدرات القطرية.

أُعطيت الأولوية لثلاثة أنواع رئيسية من الأنشطة في سياق مساندة مشروعات الصندوق:

أ) المشروعات في بلد واحد: سيتم تنفيذ مشروعات في بلد واحد حين يتّضح أن خصائص البلد المؤهل حسبما يتم تقييمها في تحليل جرد القدرات ــ وتصاميم الجهود الإقليمية أو الإقليمية الفرعية الحالية أو المستقبلية في هذا المجال ــ تبرر اعتماد نهج مشروع البلد الواحد بشأن تنفيذ بروتوكول قرطاجنة في ذلك البلد المعني.

ب) المشروعات الإقليمية والإقليمية الفرعية: سيتم اتباع أسلوب تقديم المساندة للبلدان المؤهلة من خلال مشروعات إقليمية أو إقليمية فرعية، حيثما تتوفر فرص تقاسم الموارد المحدودة على نحو يحقق فاعلية التكاليف وفرص التنسيق بين أطر السلامة البيئية. وسيتم اتباع النهج الإقليمي والنهج الإقليمي الفرعي حيثما أظهرت تقييمات جرد القدرات إمكانية: التنسيق بين أطر السلامة البيولوجية، وتبادل الخبرات الإقليمية، وبناء القدرات في مجالات الأولويات المشتركة.

ج) مشروعات مجالات التركيز: يمكن أن يكون النهج القائم على مجالات التركيز وسيلة فاعلة لتنمية قدرات مجموعات من البلدان التي تفتقر إلى القدرات التخصصية في المجالات ذات العلاقة. وسيتم اتباع هذا النهج المتعدد البلدان حيثما اتضحت من تقييمات جرد القدرات احتياجات البلدان المؤهلة المعنية، وعلى أساس أن هذا النهج سيشجع تجميع الموارد، ووفورات الحجم، والتنسيق على الصعيد الدولي .

بناء قدرات إمكانات الوصول والحصول على الموارد الوراثية (الجينية) ومشاطرة المنافع

يرجع تباطؤ وتيرة تنفيذ الهدف الثالث من أهداف الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي فيما يتعلق بإمكانات الوصول والحصول على الموارد الجينية ومشاطرة المنافع إلى افتقار معظم مجموعات أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين للقدرات اللازمة. وتواجه معظم البلدان صعوبات في ترسيخ الفهم المشترك بين أوساط جهات تقديم الموارد الجينية وجهات استخدامها، والمعرفة التقليدية المتصلة بذلك في مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

تتضمن الأنشطة ذات الأولوية لمساندة مشروعات الصندوق تنمية قدرات الحكومات على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 15 من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وكذلك تنمية القدرات داخل مجموعات أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومجتمع الأوساط العلمية. وستشتمل هذه الأنشطة، على سبيل المثال، على وضع إجراءات وتدابير تشجع اتفاقات ملموسة بشأن الحصول والوصول ومشاطرة المنافع، على أن تقرّ بالمبادئ الأساسية في هذا الخصوص القائمة على الموافقة المسبقة عن علم (PIC) والشروط المتبادلة المتفق عليها (MAT) شاملة المشاطرة المنصفة والعادلة في المنافع. وسوف يستجيب الصندوق أيضا للإرشادات المقدمة من اللجنة الحكومية الدولية لبروتوكول ناجويا المعني بإمكانات الحصول والوصول ومشاطرة المنافع.

إدراج الالتزامات بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني من خلال الأنشطة التسهيلية

تواصلُ الأنشطة التسهيلية أداء دور مهم في مساعدة المؤسسات الحكومية الوطنية على الوفاء بالتزاماتها الفورية بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وخاصة وضع وتنقيح الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAPs)، وإعداد التقارير الوطنية، ومهام تبادل المعلومات. وتساعدُ هذه الأنشطة الهيئات التنفيذية الوطنية في إدراج التزامات اتفاقية التنوع البيولوجي، والإستراتيجيات وبرامج العمل، في عملية التخطيط الوطني، وبالتالي تقديم إسهامات قيّمة للنجاح في تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في أطر تخطيط التنمية الوطنية وعمليات التخطيط القطاعي.

ويمكن لمشروعات الصندوق أن تساند الأنشطة التسهيلية من أجل تنقيح الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAPs) بما يتفق مع الخطة الإستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي التي جرى اعتمادها في مؤتمر الأطراف العاشر، ودمج التنوع البيولوجي في التخطيط القطاعي، وإعداد التقارير الوطنية، وتنفيذ الإرشادات الخاصة بآلية تبادل المعلومات.

ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل الخاصة بكل هدف من أهداف التنوع البيولوجي، بما في ذلك إطار نتائج التنوع البيولوجي على الموقع التالي:
http://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/documents/document/GEF-5_Bio_strategy.pdf

تغير المناخ

يتمثل الهدف العام لصندوق البيئة العالمية المعني بتخفيف آثار تغير المناخ في مساندة البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية في مسار التنمية منخفضة انبعاثات الكربون. ولتحقيق هذا الهدف، تشمل الإستراتيجية الأهداف التالية:

تشجيع عرض ونشر ونقل التكنولوجيات المبتكرة منخفضة انبعاثات الكربون

يمكن وصف حافظة الصندوق المعنية بتغير المناخ بأنها مساندة لنقل التكنولوجيا في مجالات كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، ووسائل النقل الحضري المستدامة، وإجراءات الاستجابة قصيرة الأمد. وسوف يتم زيادة تعزيز هذا البرنامج المعني بنقل التكنولوجيا من خلال زيادة جهود تشجيع عرض وانتشار ونقل التكنولوجيات المبتكرة منخفضة انبعاثات الكربون.

تُعنى المشروعات التي تتم مساندتها في سياق هذا الهدف باستهداف عرض وانتشار التكنولوجيات المبتكرة التي يمكنها تحقيق أثر كبير على المدى الطويل في الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

يمكن أن تشتمل المساندة التي يقدمها الصندوق أيضا على عرض وانتشار ونقل التكنولوجيات ذات الأولوية المحددة من قبل البلدان المتلقية لمساعدات والتي تُعتبر متاحة تجاريا لكن لم يتم اعتمادها في أسواق تلك البلدان بصفة خاصة. ويجب أن تكون التكنولوجيات الرامية إلى الحصول على مساندة الصندوق متسقة مع الأولويات المحددة في تقييمات الاحتياجات من التكنولوجيا، وعملية الإبلاغات الوطنية إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، أو الوثائق الأخرى للسياسات الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، ستتضمن الإجراءات التدخلية من قبل الصندوق تقديم مساعدات فنية لخلق بيئة إيجابية على صعيد السياسات لنقل التكنولوجيا، وتنمية القدرات المؤسسية والفنية، وإنشاء آليات لنقل التكنولوجيا، والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وشراء تراخيص التكنولوجيا، والاستثمار في المشروعات التجريبية. ويمكن أن تشمل أنشطة المشروعات تنمية القدرات المحلية على تكييف التكنولوجيات الخارجية بما يتلاءم مع الأوضاع المحلية ودمجها في التكنولوجيات المحلية.

تشجيع تحوّل الأسواق من أجل تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة وقطاع البناء

اكتسب الصندوق خبرات كبيرة في تشجيع كفاءة استخدام الطاقة ــ تتراوح هذه الخبرات من معايير الكفاءة وتحديد مواصفات الأجهزة وتقنيات الإنارة إلى قوانين البناء وتصاميم البناء المتكاملة. ومن الأدوات المبتكرة لتقاسم المخاطر إلى النُهُج المستندة إلى السوق، ومن التقنيات الصناعية لقطاعات محددة إلى مراجعة استخدام الطاقة ومعايير إدارتها، ومن معدات كفاءة استخدام الطاقة إلى الاستفادة المثلى من النظم، ومن تدابير كفاءة الطاقة في جانب الطلب إلى تحسين كفاءة جانب

العرض في توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها.

تستهدف مساندة مشروعات الصندوق تحسين الإجراءات التدخلية على صعيد السياسات وزيادة استثمارات كفاءة الطاقة في جميع البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية التي تمر بمراحل مختلفة للتنمية. وسيتم استهداف قطاعين رئيسيين من خلال أنشطة في سياق هذا الهدف:

أ) القطاع الصناعي ــ التأكيد على تشجيع التقنيات والممارسات التي تحقق كفاءة استخدام الطاقة في الإنتاج الصناعي وعمليات الصناعات التحويلية (بما في ذلك الصناعات الزراعية) وخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب) قطاع البناء ــ شاملا المباني السكنية والتجارية والعامة، بما في ذلك المباني الجديدة والمباني القائمة المعاد تجهيزها، لتغطية جميع فئات قطاع البناء ــ وأغلفة المباني، والأنظمة والأجهزة المستهلكة للطاقة والمستخدمة في المباني من أجل التدفئة والتبريد والإضاءة، بما في ذلك الأجهزة والمعدات المكتبية، وكذلك تشغيل المباني واستهلاك الطاقة أثناء تشغيل المباني.

تماشياً مع نهج الصندوق «بشأن إدراج برامج تهدف إلى الحماية من المواد الكيميائية ضمن حافظته»، ولبناء أواصر التعاون والتضافر على صعيد الاتفاقيات البيئية العالمية، من الممكن أن تقوم مشروعات الصندوق في إطار هذا الهدف بمساندة عمليات التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية المستخدمة في الصناعة والمباني، مثل البرادات وأجهزة تكييف الهواء والثلاجات.

ستنطوي مساندة الصندوق على مزيج تآزري من المساعدات الفنية بشأن السياسات والأنظمة، وتنمية القدرة المؤسسية؛ وحوافز تشجيعية وآليات للتمويل من أجل دعم اعتماد تقنيات وتدابير كفاءة استخدام الطاقة؛ وتجريب تقنيات وممارسات مبتكرة، وآليات التقديم؛ ودعم أنشطة الانتشار الواسع النطاق.

تشجيع الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة

قامت مساندة الصندوق بتغطية طائفة عريضة من تقنيات الطاقة المتجددة، بما في ذلك الخلايا الفولتاضوئية في الشبكة وخارج نطاق الشبكة، وتسخين المياه بالطاقة الشمسية، وتوربينات الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الكهرومائية الصغيرة، وتجميع غاز الميثان من المخلفات، وتطبيقات الكتلة الحيوية لإنتاج الكهرباء والحرارة.

في إطار هذا الهدف، سيتوسع الصندوق بما يتجاوز خلق السياسات والبيئة التنظيمية الإيجابية إلى تشجيع الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة. ولن تقتصر مساندة مشروعات الصندوق على تغطية برامج الطاقة المتجددة المتصلة بالشبكات فحسب، بل ستشمل أيضا الإنتاج اللامركزي للطاقة الكهربائية والحرارة باستخدام المصادر المحلية للطاقة المتجددة، مثل الكتلة الحيوية، والطاقة الشمسية، والرياح، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الحرارية الأرضية.

من الممكن أن تقوم مشروعات الصندوق بتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدرتها الفنية على تقديم خدمات التركيب والتشغيل والصيانة لتقنيات الطاقة المتجددة.

علاوة على ذلك، سيمتد نطاق مساندة الصندوق إلى استخلاص الميثان من مخلفات الكتلة الحيوية لتوليد الكهرباء أو إنتاج الطاقة الحرارية. ويمكن أن تمتد مساندة الصندوق أيضا لتشمل دعم الإنتاج المستدام للكتلة الحيوية للوقود الحيوي الصلب والسائل باعتباره بديلا للوقود الأحفوري حيثما أمكن ذلك.

يمكن أن تكون الإجراءات التدخلية للصندوق مزيجا من المساعدة الفنية لدعم السياسات والأنظمة، وتنمية القدرات الفنية والمؤسسية، وإنشاء آليات لتمويل الاستثمار في نشر وتعميم تقنيات الطاقة المتجددة.

تشجيع وسائل النقل والشبكات الحضرية المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة وانخفاض انبعاثات الكربون

تضمنت الأنشطة الممولة من الصندوق في مجالات النقل الحضري القابل للاستمرار تقنيات جديدة للسيارات والمركبات، مثل الحافلات التي تعمل بنظام خلايا الوقود، والمركبات الكهربائية ذات ثلاث العجلات؛ والاستثمار في البنية الأساسية لوسائل النقل العامة والوسائل غير الآلية؛ ووضع إستراتيجيات شاملة للنقل وتنفيذها، مثل تخطيط شؤون المناطق الحضرية والنقل، وإدارة الطلب على الحركة المرورية، والتحول إلى استخدام وسائل النقل الأقل تكثيفا لانبعاثات غازات الدفيئة.

سوف يبني هذا الهدف على برنامج الصندوق المعني حاليا بالنقل الحضري المستدام مع توسيع نطاقه ليشمل النُهُج المتكاملة لتشجيع المدن في تحقيق كفاءة استخدام الطاقة وانخفاض انبعاثات الكربون في معالجة الشبكات الحضرية كلها حيثما كان ذلك ملائما.

سوف تشمل خيارات التدخل في سياق هذا الهدف استخدامات الأراضي وتخطيط النقل، وشبكات النقل العام، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في أسطول النقل، وكفاءة مراقبة الحركة المرورية وإدارتها، وإدارة الطلب على النقل، ووسائل النقل غير الآلية. ويمكن النظر في الخيارات التكنولوجية في قطاع النقل، مثل تشجيع المركبات النظيفة منخفضة انبعاثات الكربون، في البلدان التي يمكن فيها الحد من الانبعاثات الكبيرة لغازات الدفيئة إلى جانب تحقيق التنمية المحلية والمنافع البيئية. وسوف يكون الوعي العام والمشاركة العمومية عاملين أساسيين لنجاح البرنامج.

وسيتم أيضا تشجيع إجراءات التدخل الشاملة من خلال تكامل أنشطة قطاعات النقل والطاقة والمياه والإسكان.

وستنطوي مساندة مشروعات الصندوق على تقديم مساعدات فنية في مجالات النقل والتخطيط العمراني، وإنشاء آليات مبتكرة للتمويل، وحملات التوعية العامة، والاستثمارات في

التكنولوجيات المتقدمة عالية الأداء.

تشجيع حفظ وتعزيز حماية مخزونات الكربون من خلال الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، وتغيير استخدامات الأراضي، والحراجة

سيقوم الصندوق بتوسيع نطاق البرنامج المعني باستخدام الأراضي وتغيير استخدامات الأراضي والحراجة (LULUCF) في إطار مجال التركيز على تغير المناخ، ومن خلال المشروعات المشتركة المرتبطة بالإدارة الإستراتيجية للغابات ومجالات التركيز المعنية بالتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي. ويتكون هدف البرنامج من شقين هما:

أ) صوْن واستعادة وتعزيز وإدارة مخزون الكربون في الغابات والأراضي غير الحرجية.

ب) منع انبعاثات مخزونات الكربون إلى الغلاف الجوي عن طريق الحد من الضغط على هذه الأراضي في الإطار البيئي الطبيعي الأوسع نطاقا.

ستغطي إجراءات التدخل من جانب الصندوق الطيف الواسع لفئات استخدام الأراضي، بما فيها الحد من إزالة الغابات وتدهورها، وتعزيز مخزونات الكربون في الأراضي غير الحرجية، بالإضافة إلى إدارة الأراضي الخثية.

وسيقوم الصندوق بدعم الأنشطة التي من شأنها تطوير الأنظمة الوطنية لقياس ورصد مخزونات الكربون وتدفقاته من الغابات والأراضي غير الحرجية، وتعزيز السياسات والمؤسسات ذات العلاقة، وتطبيق ممارسات الإدارة السليمة في المجتمعات المحلية، وإنشاء آليات التمويل وبرامج الاستثمار.

وتشتمل مساندة مشروعات الصندوق على مزيج من المساعدة الفنية لصياغة السياسات، وتنمية القدرة المؤسسية والفنية لتنفيذ الإستراتيجيات والسياسات، ورصد وقياس مخزونات الكربون وانبعاثاته، ووضع واختبار الأطر على صعيد السياسات لتثبيط العوامل الدافعة إلى تغييرات غير مرغوبة في استخدام الأراضي، والعمل مع المجتمعات المحلية على خلق طرق بديلة لسبل كسب العيش من أجل الحد من الانبعاثات واحتجاز الكربون. كما يجب استكشاف سبل التآزر بشأن قضايا الإدارة المستدامة للغابات والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والحد من تعرّض الغابات والأراضي غير الحرجية لمخاطر تغير المناخ، بهدف تحقيق منافع بيئية عالمية متعددة بالإضافة إلى المنافع الاجتماعية والاقتصادية.

مساندة الأنشطة التسهيلية وبناء القدرات

سيواصل الصندوق مساندة البلدان المتلقية لمساعدات ــ من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ ــ في إعداد تقارير الإبلاغ الوطني إلى هذه الاتفاقية. فمن المرجح أن البلدان غير الحاصلة على مساندة في الدورة السابقة ستحتاج إلى مساندة مالية لإعداد تقارير الإبلاغ الوطني الثالث أو الرابع. وعلاوة على ذلك، سيستمر الصندوق في تمويل إعداد وتحديث عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية، وخاصة بالنسبة للبلدان التي لم تتلق أية مساندة لتلك العمليات خلال الدورة السابقة للصندوق.

ويمكن أن يقوم الصندوق بتمويل الأنشطة المساندة لجهود تنمية القدرات وتنفيذ المادة السادسة من الاتفاقية المعنية بالتعليم والتدريب والتوعية العامة، وغير ذلك من الأنشطة التسهيلية وبناء القدرات مع مراعاة الإرشادات المنبثقة عن مؤتمر الأطراف.

علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الصندوق دورا مفيدا ومتناميا في أسواق الكربون الناشئة. ويمكن أن تتضمن الخيارات المستكشَفة لمساندة أسواق الكربون ما يلي:

أ) تنمية القدرات للمساعدة في خلق البيئات القانونية والتنظيمية الإيجابية؛

ب) مساندة تمويل خفض انبعاثات الكربون المستند إلى برامج والأنشطة الأخرى في إطار النظام المعني بالمناخ بعد عام 2012؛

ج) توضيح أوجه السلامة الفنية والمالية للتكنولوجيات؛

د) ضمانات جزئية للمخاطر وتمويل طارئ لمشروعات تمويل خفض الكربون؛

ه) تمويل مشترك للمشروعات المبتكرة، واعتمادات يُحتفظ بها في البلد المتلقي من أجل محاكاة المزيد من المشروعات.

التأقلم والتكيف مع تغير المناخ

يضطلع صندوق البيئة العالمية أيضا بإدارة صندوقين خاصّين منفصلين يستهدفان مساندة الأنشطة المرتبطة بالتكيف مع تغير المناخ ونقل التكنولوجيا ــ وهما الصندوق الخاصّ بأقل البلدان نموا (LCDF) والصندوق الخاص بتغير المناخ (SCCF).

يتمثل هدف إستراتيجية التكيف في مساندة البلدان النامية لزيادة المرونة تجاه تغير المناخ من خلال اتخاذ تدابير التكيف الفورية والأطول أمدا في سياسات التنمية، والخطط، والبرامج، والمشروعات والإجراءات. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال هدفين فرعيين لهما القدر نفسه من الأهمية:

الحد من تعرّض القطاعات والمناطق والبلدان والمجتمعات المحلية والأنظمة الإيكولوجية لمخاطر وآثار تغير المناخ؛ وزيادة القدرة على التأقلم والتكيف.

ويمكن الاطلاع على إستراتيجية الدورة الخامسة للصندوق بشأن التكيف مع تغير المناخ في إطار الصندوق الخاص بأقل البلدان نموا والصندوق الخاص بتغير المناخ على الموقع التالي:
http://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/publication/STRATEGy%20on%20Adaption%20singles.pdf

وللمزيد من التفاصيل الخاصة بأهداف تغير المناخ، بما فيها إطار نتائج تخفيف آثار تغير المناخ، يُرجى زيارة الموقع التالي:
http://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/documents/document/GEF-5_CC_strategy.pdf

المياه الدولية

إن المياه العذبة والمياه المالحة ومواردهما الحية لا تعرف الحدود؛ فسبعون في المائة من الأرض عبارة عن محيطات، وستون في المائة من الكتلة البرية تقع في أحواض المياه السطحية والجوفية ذات الطبيعة العابرة للحدود، وتهيمنُ أنظمة المياه العابرة للحدود على كوكبنا. وتقوم هذه المنظومات المائية بإنتاج المواد الغذائية اللازمة للتجارة العالمية والاستهلاك المحلي، وتوليد الطاقة الكهربائية للصناعة والاقتصاد، وإرواء ظمأ العطشى، وتغذية الأنظمة الإيكولوجية التي تدعم الحياة على كوكب الأرض. وعلى الصعيد العالمي، تتعرض المياه العابرة للحدود للاستخدام المُفرط والتلوث الحاد، وتُعاني الفشل الذريع في إدارتها إدارة رشيدة على المستويين الوطني والمتعدد البلدان. وتؤدي الخلافات بشأن استخدامات المياه بين البلدان إلى التوتر والشقاق، وتزدادُ الأمور سوءا عند اتساع نطاق تدهور نوعية المياه ونضوب مواردها وزيادة تقلبات المناخ وتغيّره.

ويعالجُ مجال التركيز المعني بالمياه الدولية هذه التحديات الإنمائية المستدامة والبالغة التعقيد التي تواجهها البلدان التي تتقاسم أنظمة المياه السطحية والجوفية والبحرية العابرة للحدود. وتتراوح هذه التحديات من التلوث، وفقدان الموائل، ونفايات السفن إلى الاستخدام المفرط، وتضارب استخدامات المياه السطحية والجوفية، والإفراط في صيد الأسماك، والتكيف

مع التقلبات المُناخية. ويؤدي مجال التركيز هذا دورا فريدا في بناء الثقة وترسيخها بين البلدان لتحفيز الإدارة الجماعية لأنظمة المياه الضخمة مع القيام في الوقت نفسه بتحقيق منافع لموارد المياه، والبيئة، والصحة، وأمن المجتمعات المحلية، والاستقرار الإقليمي.

ويتمثل هدف مجال التركيز المعني بالمياه الدولية في تشجيع الإدارة الجماعية لأنظمة المياه العابرة للحدود وما يليها لاحقا من أعمال لتنفيذ النطاق الكامل للإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسسية والاستثمارات المساهمة في الاستخدام المستدام والحفاظ على خدمات المنظومات الإيكولوجية. ولتحقيق هذا الهدف، سوف يتم متابعة تحقيق الأهداف التالية:

تحفيز التعاون المتعدد البلدان لتحقيق التوازن بين الاستخدامات المتضاربة لأحواض المياه السطحية والجوفية العابرة للحدود مع مراعاة تقلبات المُناخ وتغيّره

تؤدي أنماط الاستخدامات الكثيفة المتضاربة لموارد أحواض المياه السطحية والجوفية العابرة للحدود إلى إلحاق أضرار إيكولوجية واقتصادية كبيرة، والحد من سبل كسب العيش المتاحة أمام الفقراء، وزيادة التوترات السياسية بين البلدان الواقعة عند أسفل مصبات المجاري المائية. وتتفاقم هذه الآثار عند ازدياد التقلبات المناخية.

وقد جرى تحديد استخدام خطط/سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية على مستوى الحوض باعتبارها الإجابة الشافية لتحقيق توازن الاستخدامات المتضاربة لموارد المياه. والواقع أن منافع التآزر والتضافر بشأن الأحواض العابرة للحدود واعتماد البلدان المتعاونة للإصلاحات في سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية تسهم في تحسين سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية، وزيادة غلة المحاصيل، وتوفر الري المستدام، وتحسين التدفقات البيئية، والحد من المخاطر الصحية الناجمة عن الملوثات.

يقوم الصندوق، في سياق هذا الهدف، بمساندة تعزيز وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات الإقليمية المحددة في برامج العمل الإستراتيجي المتفق عليها، والتي من شأنها أن تؤدي من خلال العمل الجماعي إلى تدعيم الوظائف المستدامة للأطر القانونية والمؤسسية القائمة فعليا أو المساعدة في إرساء أطر جديدة. وتتضمن المساعدة التي يقدمها الصندوق للبلدان وضع وتنفيذ سياسة وطنية، وإصلاحات تشريعية ومؤسسية، بالإضافة إلى توضيح الإجراءات/المناهج المبتكرة إزاء الشواغل المتعلقة بضوابط كمية المياه ونوعيتها. ومن شأن الأثر المنتظر أن يُمكّن البلدان من التفاوض على المعاهدات والاتفاقيات وتحسين توازن الاستخدامات المتضاربة للمياه السطحية والجوفية في مجالات الطاقة الكهرومائية، والري والأمن الغذائي، وتدعيم مصائد الأسماك لإنتاج البروتين في وجه عوامل الضغط المتعددة بما فيها تقلبات المناخ وتغيّره.

تحفيز التعاون المتعدد البلدان لإعادة بناء مصائد الأسماك البحرية والحد من تلوث السواحل والأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة مع مراعاة تقلبات المناخ وتغيّره

تتعرّض السواحل والمحيطات لأخطار متزايدة تهدد وظائفها. وتتمثل الأخطار الشديدة بصفة خاصة في تراجع القدرة على توفير البروتين اللازم للأمن الغذائي، وسبل كسب العيش، والنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تضاؤل القدرة على امتصاص الكربون في إطار دور المحيطات في احتجاز ثاني أكسيد الكربون.

سوف تركز مساندة مشروعات الصندوق على تنفيذ برامج العمل الإستراتيجي في معيّة الإصلاحات والاستثمارات لتحقيق النتائج، لأن البلدان التي بُنيت فيها القدرات وبرامج العمل الجماعي التي وافقت عليها البلدان تسهم إسهاما كبيرا في معالجة الشواغل العابرة للحدود. وسيتم إعطاء الأولوية للأنشطة التي تسهم في دعم أهداف القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة فيما يتعلق باستعادة وتحقيق استمرارية الأرصدة السمكية. ويمكن أن تتضمن هذه الأنشطة إصلاحات على المستويين الإقليمي والوطني للأطر القانونية والإدارة الرشيدة، وحقوق الوصول، والإنفاذ في الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة.

وسيقوم الصندوق أيضا بتقديم مساندة على نحوٍ محدود لكل من: الاستثمارات في مصادر الرزق البديلة القابلة للاستمرار (مثل تربية الأحياء البحرية المستدامة)، واستعادة الوضع السابق في الموائل، والمناطق ذات الاستخدام المحدد، مثل ملاذات الأسماك، والمساعدة الفنية، وتشجيع استخدام أدوات صيد أقل تدميرا بغرض الحد من الإجهاد الذي تتعرض له الأرصدة السمكية الطبيعية، ومساندة تنفيذ المدونة الدولية لقواعد السلوك الخاصة بالصيد الرشيد في سياق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وفي الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة.

مساندة بناء القدرات الأساسية، والتعلّم المعني بحافظة المشروعات، واحتياجات البحوث الموجهة للإدارة المشتركة لأنظمة المياه العابرة للحدود والمستندة إلى النظم الإيكولوجية

تتسم إجراءات تدخل الصندوق في بلدان متعددة في سياق مشروعات إقليمية بفاعلية تكاليف أكبر منها في حالة مشروعات المياه الدولية الفردية المعنية ببلد واحد، وذلك من حيث تحفيز الالتزامات بالعمل الجماعي. وفي الحالات التي لم يتم فيها بناء القدرات والاتفاق بين البلدان بشأن المعالجة الجماعية للشواغل العابرة للحدود أو حيثما لم يتم بعد دمج تقلبات المناخ وتغيّره في أطر إدارة التكيف، فإنه يتم خلق البيئة المواتية لتسهيل العمل من خلال العمليات الأساسية التي يساندها الصندوق.

وسيتم تقديم مساندة مشروعات الصندوق، في إطار هذا الهدف، إلى أنظمة المياه السطحية والجوفية العابرة للحدود، علما بأنه سيجري إدراج الشواغل بشأن المياه الجوفية والفرص المتاحة في إدارة أنظمة المياه السطحية (وإدراج الشواغل بشأن المياه السطحية في إدارة المياه الجوفية العابرة للحدود) حتى تصبح الأحواض أو خزانات المياه الأرضية بمثابة وحدات إدارية.

وتسهم اللجان الوزارية على الصعيد الوطني في وضع برامج العمل الإستراتيجي التي تتضمن التزامات بتعزيز المؤسسات لصالح الإدارة الجماعية المتعددة البلدان والإجراءات اللاحقة. وفي البلدان التي تتقاسم أنظمة المياه السطحية والجوفية العابرة للحدود، سيتم متابعة إرساء البيئة الإيجابية لاعتماد خطط وسياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية حسب أهداف القمة العالمية للتنمية المستدامة؛ كما سيتم إدراج تقلبات المناخ وتغيره في العمليات التي يساندها الصندوق.

فيما يتعلق بالمنظومات الإيكولوجية الساحلية والبحرية، سوف يوظف الصندوق تنمية قدرات أساسية مماثلة في إطار النهج المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية التي تعتمدها البلدان على صعيد الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة والإدارة المحلية المتكاملة للمناطق الساحلية. ويمكن أن تتضمن الجهود الجديدة التي يساندها الصندوق التحولات في الاتجاهات والتغيّرات في التوزيع، والوفرة، ودورات حياة الموارد البحرية وكذلك تعرّض المناطق الساحلية للعواصف والأعاصير، وارتفاع منسوب مياه البحار.

تشجيع الإدارة الفاعلة للمناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

على الرغم من أن المناطق البحرية الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية تغطي 40 في المائة من كوكب الأرض فإن هذه المناطق تفتقر إلى الصكوك القانونية الشاملة وخيارات الإدارة المعتادة. وتتعرض هذه المناطق للتهديد بسبب: زيادة الصيد في أعالي البحار للأنواع السمكية الكثيرة الارتحال والصيد بالجر في أعماق البحار على الجبال البحرية وفي القيعان، والسمات الأخرى، والملاحة البحرية، واستخراج المواد الهيدركرونية والتنقيب عن المعادن، والأنشطة الناشئة الأخرى، مثل تسميد المحيطات الذي يؤثر في البيئة البحرية.

سوف تكون المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وأعالي البحار، والمحيطات المفتوحة مؤهلة للحصول على مساندة مشروعات الصندوق؛ ففي الإمكان إجراء تحسينات كبيرة في حماية الأنواع في أعالي البحار، والتنوع البيولوجي البحري، وموائل الجبال البحرية من خلال تعزيز قدرات منظمات الصيد الإقليمية على الإدارة طبقا لمناهج مستندة إلى النظم الإيكولوجية وتطبيق أدوات الحفظ والصيانة.

تحظى المبادرات التجريبية باستخدام الموارد والخبرات المستمدة من مجالي التنوع البيولوجي والمياه الدولية بإمكانات المعالجة الشاملة لمصائد الأسماك وحفظها في إطار المناطق البحرية المحمية، ومناطق الأحياء القاعية المحمية، وإدارة الحيّز المكاني، وتحسين الالتزام بمصائد أسماك دولة العلَم.

ويمكن اختبار استخدام الوثائق والصكوك القانونية القائمة بالإضافة إلى الطرق المنهجية الخاصة بالسوق والصناعة. وسوف يتم دعم المنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة المباشرة المتمتعة بالقدرة على الإسهام في اختبار التدابير والإجراءات وخيارات الإدارة، حتى تُسهم في تلبية الحاجة الماسة والعاجلة إلى عكس مسار النضوب والنفاد وتدهور الموائل.

للمزيد من التفاصيل عن الأهداف المتعلقة بالمياه الدولية، بما فيها إطار النتائج المعني بالمياه الدولية، يُرجى زيارة الموقع التالي:
http://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/documents/document/GEF-5_IW_strategy.pdf

تدهور الأراضي

يتمثل هدف مجال التركيز المعني بتدهور الأراضي في الإسهام في كبح الاتجاهات العالمية الراهنة لتدهور الأراضي وعكْس مسارها، وخاصة التصحّر وإزالة الغابات. وستعمل الإستراتيجية المعنية بتدهور الأراضي على تشجيع تنفيذ التغييرات اللازمة على مستوى المنظومة كلها من أجل مكافحة تفاقم شدة تدهور الأراضي ونطاقه. ويعتبر الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي بهدف مكافحة تدهورها والحيلولة دون حدوث ذلك في البيئات الطبيعية الأوسع نطاقاً من السبل الأساسية التي تتميز بفاعلية التكلفة لتحقيق منافع بيئية عالمية متعددة فيما يتعلق بوظائف الأنظمة الإيكولوجية. وسوف تسهم في تحقيق هذا الهدف أربعة أهداف فرعية:

صوْن أو تحسين تدفقات خدمات الأنظمة الإيكولوجية الزراعية لتحقيق استدامة مصادر الرزق وكسب العيش في المجتمعات المحلية

يعالج هذا الهدف الحواجز الرئيسية الماثلة أمام الزراعة المستدامة التي يمكن ربطها بالسياسات والبيئة القانونية والتنظيمية، والقدرات البشرية والمؤسسية والحصول على المعارف والتكنولوجيا ونقلها فيما يتعلق بإدارة الأراضي الزراعية؛

ويمكن أن تركز مشروعات الصندوق، في إطار هذا الهدف، على الإجراءات التالية:

- **تنمية القدرات** لتحسين عملية اتخاذ القرارات بشأن الإدارة في مناطق الإنتاج لضمان الحفاظ على خدمات الأنظمة الإيكولوجية المهمة بالنسبة للبيئة العالمية ومصادر الرزق للناس، وإنشاء آلية لتوسيع نطاق استخدام الممارسات الزراعية السليمة.
- **تحسين الإدارة الزراعية المدفوعة باعتبارات المجتمعات**

المحلية بما في ذلك المشاركة في اتخاذ القرارات والقضايا المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

- **تنمية القدرات الفنية والمؤسسية** لرصد وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة من الأنشطة الزراعية (بما في ذلك تقدير ومتابعة الانبعاثات والتغيرات ذات العلاقة في مخزونات الكربون).
- **تنفيذ المناهج المتكاملة** بشأن خصوبة التربة وإدارة المياه، والزراعة الحرجية بوصفها خيارا للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وأنظمة زراعة المحاصيل وتربية الماشية، وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين ذوي الخيارات المحدودة لتحسين النواتج الزراعية (مثل الأسمدة والبذور والأدوات الزراعية)؛ والزراعة التي تصون الموارد.
- **تحسين إدارة آثار تغير المناخ** على الأراضي الزراعية (بما فيها توفير موارد المياه)، وتنويع المحاصيل والأنواع الحيوانية من أجل تعزيز مرونة الأنظمة الإيكولوجية الزراعية وإدارة المخاطر؛ وإستراتيجيات تخفيف آثار الجفاف، والإستراتيجيات الأخرى المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية للتكيف مع المناخ.
- **توفير آلية تمويل مبتكرة مستندة إلى تقييم الخدمات البيئية** (مثل المدفوعات مقابل خدمات الأنظمة الإيكولوجية والآليات الأخرى المستندة إلى السوق) لخلق تدفقات التمويل القابل للاستمرار لإعادة الاستثمار في الزراعة المستدامة؛ ولا يشمل ذلك المساندة المباشرة المُقدمة لدعم المدفوعات مقابل خدمات الأنظمة الإيكولوجية أو الآليات الأخرى.
- **تحسين إدارة الأراضي الرعوية والرعي المستدام**، بما في ذلك تنظيم ضغوط رعي الماشية في ضوء القدرة المتاحة للتحمّل والاستيعاب (التأقلم مع تغير المناخ)، وكثافة قطعان الماشية القابلة للاستمرار، ونظم الرعي المتناوب، وتنويع أنواع الحيوانات والأعشاب؛ وإدارة الحرائق والخلل الناجم عنها.

توليد تدفقات مستدامة لخدمات النظم الإيكولوجية الحرجية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة، بما في ذلك سبل كسب العيش المستدامة للسكان المعتمدين على الغابات

مازالت الأنظمة الإيكولوجية الحرجية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة تتعرض للتدهور أو الزوال بمعدل مُروع، مع ما لذلك من آثار وتداعيات على كمية ونوعية خدمات الأنظمة الإيكولوجية ذات الصلة التي تدعم إنتاجية الأراضي والرفاهية البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، يكافحُ الناس الذين يعتمدون على الأنشطة الحرجية للحافظ على مصادر رزقهم ويزداد اتجاه هجرتهم نحو المدن الكبيرة عند نفاد سبل كسب عيشهم من الغابات.

يركز هذا الهدف على إزالة الحواجز الماثلة أمام الإدارة المستدامة للغابات من خلال تشجيع ترسيخ البيئة التسهيلية، والوصول إلى التكنولوجيا، وتنفيذ أفضل الممارسات المقترنة بتطبيقات واسعة النطاق بشأن الإجراءات التالية:

- **تنمية القدرات**: وضع السياسات والأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالغابات وتحسين عملية اتخاذ القرارات.
- **الإدارة المستدامة** للغابات والأشجار الكائنة خارج نطاقها والمنتجات غير الخشبية.
- **إعادة تشجير الغابات** واستخدام الأنواع المحلية، بما في ذلك

الحراجة الزراعية، والعمليات المتوالية للتحول من مساحات الغابات التي تمت إزالتها إلى غابات ممتلئة وكثيفة (حيثما أمكن).

- **تقييم الخدمات البيئية** الناشئة من الأنظمة الإيكولوجية الحرجية واستحداث المدفوعات مقابل خدمات الأنظمة الإيكولوجية وآليات التمويل المبتكرة الأخرى المستندة إلى السوق بشأن توضيح مشروعات خلق تدفقات التمويل القابلة للاستمرار لإعادة استثمارها في الإدارة المستدامة للغابات؛ ولا يشمل ذلك الدعم المباشر للإدارة المستدامة للغابات أو الآليات الأخرى.
- **إدارة آثار تغير المناخ** على أراضي الغابات واختيار الأنواع المستخدمة في إعادة التشجير.
- **آليات توسيع النطاق وتحديد الممارسات السليمة**، مثلا عن طريق القطاع الخاص، والمنظمات المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، وخدمات الإرشاد الزراعي، ووسائل الإعلام.

تخفيف الضغوط على الموارد الطبيعية الناجمة عن الاستخدامات المتضاربة في البيئات الطبيعية الأوسع نطاقا

لتدهور الأراضي آثار شديدة الوطأة على استقرار موائل الأنواع النباتية والحيوانية، كما أنه يُسهم في تغيّر المناخ على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. ويتناول هذا الهدف الضغوط التي تتعرض لها الموارد الطبيعية بسبب الاستخدامات المتضاربة للأراضي في البيئات الطبيعية الأوسع نطاقا (مثل تمديد مساحة الأراضي الزراعية بما يجور على أراضي الغابات، والصناعات الاستخراجية المدمرة للغابات، وزحف العمران الحضري على المناطق الريفية). ويعزز هذا الهدف الهدفين الأول والثاني من خلال تأكيد أهمية الانسجام المشترك بين القطاعات والتكامل المتعدد الأطراف للإدارة المستدامة للأراضي.

ويمكن أن تركز المشروعات المعنية بتحقيق هذا الهدف على الإجراءات التالية:

- **تنمية القدرات** لتحسين عملية اتخاذ القرارات بشأن إدارة مناطق الإنتاج لضمان الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية المهمة للبيئة العالمية وسبل كسب عيش الناس.
- **تفادي إزالة الغابات وتدهور أوضاعها**، بما في ذلك تغيّرات استخدام الأراضي المؤثرة على أراضي الغابات نتيجة توسع القطاعات (مثل الزراعة الواسعة النطاق والتعدين).
- **تطوير القدرات الفنية والمؤسسية** لرصد وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة من الأنشطة الزراعية وإزالة الغابات (بما في ذلك تقدير ومتابعة الانبعاثات والتغيرات ذات الصلة في مخزونات الكربون).
- **وضع آليات تمويل مبتكرة**، مثل المدفوعات مقابل خدمات الأنظمة الإيكولوجية للاستثمار القابل للاستمرار في الإدارة المستدامة للأراضي من خلال المناهج الشاملة لقطاعات بأكملها والإستراتيجيات المُنسقة؛ علما بأن ذلك لا يشمل المساندة المباشرة للمدفوعات مقابل خدمات الأنظمة الإيكولوجية أو الآليات الأخرى.
- **تحسين إدارة الأنشطة الزراعية** في الأماكن القريبة والمجاورة للمناطق المحمية.
- **الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه**، بما في ذلك المناطق العابرة للحدود حيثما يمكن أن تؤدي تدخلات الإدارة المستدامة للأراضي إلى تحسين الوظائف والخدمات الهيدرولوجية لإنتاجية الأنظمة الإيكولوجية الزراعية (المحاصيل والثروة الحيوانية).

زيادة القدرة على تطبيق أدوات الإدارة التكيّفية في سياق الإدارة المتكاملة للأراضي

يهتم هذا الهدف بمساندة الإدارة التكيفية من خلال مساعدة البلدان في عمليات الرصد والإبلاغ الوطني إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر في سياق تدعيم الأجندة الوطنية والإقليمية للإدارة المستدامة للأراضي وخلق أدوات وطرق جديد لتحسين معالجة الآثار والأسباب الجذرية لتدهور الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق أيضا بتعزيز الأساس العلمي لعمليات الرصد والتقييم الفاعل في مجال التركيز المعني بتدهور الأراضي، بما في ذلك الأدوات والمؤشرات الخاصة بالتطبيق متعدد النطاقات والمقاييس.

ويمكن أن تركز المشروعات المعنية بتحقيق هذا الهدف على الإجراءات التالية:

- **متابعة نتائج** برامج العمل المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر؛
- **توافق عمليات الإبلاغ الوطني مع برامج العمل المنقحة** لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في إطار إستراتيجية الاتفاقية التي تغطي فترة عشر سنوات؛
- **تعميم مراعاة أوجه التعاون وأفضل الممارسات** في إدارة الموارد الطبيعية من خلال شبكات التميّز والتفوق الإقليمية؛
- **وضع طرق محسّنة** للتقييم المتعدد المقاييس ورصد اتجاهات تدهور الأراضي، ومتابعة آثار استثمارات الصندوق في الإدارة المستدامة للأراضي؛
- **إدارة المخلفات والبقايا العضوية** لتحقيق المستوى الأمثل من المنافع البيئية العالمية في الإدارة المستدامة للأراضي (المحاصيل، والثروة الحيوانية، والمخلّفات الخشبية)؛
- **تحليل دورة حياة الزراعة العضوية**، بما في ذلك المنافع البيئية العالمية الممكنة؛
- **وضع إرشادات وأدوات** لتقييم استقرار الأنظمة الإيكولوجية ومرونتها والحفاظ على خدمات التنظيم.

للمزيد من التفاصيل عن الأهداف الخاصة بتدهور الأراضي، بما في ذلك إطار متابعة نتائج تدهور الأراضي، يُرجى زيارة الموقع التالي:
http://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/documents/document/GEF-5_LD_strategy.pdf

المواد الكيميائية

تسعى إستراتيجية الدورة الخامسة لصندوق البيئة العالمية بشأن المواد الكيميائية إلى تعزيز مجالات التركيز المعنية بالملوثات العضوية الثابتة ومسببات استنفاد طبقة الأوزون، وتوسيع نطاق مشاركة الصندوق في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وبدء العمل المعني بالحد من انبعاثات الزئبق.

ويهدف الصندوق من خلال برنامجه الخاص بالكيميائيات إلى تشجيع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بطرق تؤدي للحد من آثارها السلبية الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة العالمية. ويتوافق هذا الهدف مع الأهداف والغايات الأخرى المتعارف عليها عالميا، بما فيها الأهداف المتعلقة بالنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والإستراتيجية العالمية للمواد الكيميائية التي تقدم إطارا طوعيا على صعيد السياسات من أجل تحقيق هذا الهدف. وقد تم تحديد الأهداف الثلاثة التالية بشأن المواد الكيميائية:

الإنهاء التدريجي للملوثات العضوية الثابتة والحد من إطلاقها

يستجيب هذا الهدف للتفويض الممنوح للصندوق بوصفه آلية مالية لاتفاقية ستوكهولم. وسوف يُزيد الصندوق من جهوده لمساعدة البلدان المؤهلة في تنفيذ مشروعات الحد من الملوثات العضوية الثابتة طبقا للأولويات المحددة في خطط التنفيذ الوطنية، ولذلك سيبني الصندوق على القدرات القابلة للاستمرار على إدارة المواد الكيميائية وتعزيز استدامتها.

جرى صوْغ إجراءات تدخل الصندوق المعنية بالتصدي للملوثات العضوية الثابتة وفقاً لإدارة دورة حياة المواد الكيميائية، من أجل تسهيل توفر البرامج التي يساندها الصندوق مع الأولويات الخاصة بالبلد المعني وإطار الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

الإنهاء التدريجي للمواد المسببة لاستنفاد الأوزون والحد من انبعاثاتها

على الرغم من النجاح الكبير الذي أحرزه برنامج الصندوق المعني بالأوزون، فما زالت هناك أعمال يجب استكمال إنجازها في بلدان الاقتصادات الانتقالية من أجل تحقيق الأثر الإيجابي الكامل للإنهاء التدريجي للمواد المسببة لاستنفاد طبقة الأوزون. وعلاوة على ذلك، وافقت الأطراف في بروتوكول مونتريال مؤخرا على تسريع وتيرة الإنهاء التدريجي للمواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية.

وسيواصِل الصندوقُ بذل الجهود لمساعدة بلدان الاقتصادات الانتقالية على الإنهاء التدريجي لإنتاج المواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية واستخدامها، مع التركيز بصفة خاصة على الروابط التشغيلية والعملياتية، والقيام عند الاقتضاء بتمويل أنشطة المجالات متعددة

التركيز. وتحقيق الهدف الثاني بشأن تغير المناخ والمعني بكفاءة استخدام الطاقة في قطاعي الصناعة والبناء.

ويمكن أيضا مساندة الأنشطة التي لا تمثل التزاما صارما بموجب بروتوكول مونتريال حيثما تُحقق فاعلية التكاليف في توليد المنافع البيئية العالمية، في حالة ما لم يكن قد تم بالكامل استخدام جميع الموارد نحو الإنهاء التدريجي للمواد الهيدرو كلورو فلورو كربونية.

تجريب الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والحد من انبعاثات الزئبق

يتيحُ هذا الهدف مساندة أنشطة التقييم وإيضاحات الممارسات السليمة بشأن البدائل أو الحد من انبعاثات الزئبق في الوقت الذي يستمر فيه التفاوض على الاتفاقية المعنية بالزئبق. ومن شأن هذه الأنشطة أن تؤدي لبناء الخبرات في البلدان المتلقية لمساعدات، وتهيئة شراكة الصندوق والمجتمع الدولي لتنفيذ الاتفاقية عند اعتمادها.

يجري التفكير في عدد من المشروعات التجريبية المعنية بمعالجة قضايا محددة ومتنوعة، مثل استخدام الزئبق في المنتجات والعمليات الصناعية، والتعدين الحرفي والصغير النطاق (مع المساندة من جانب مجال التركيز المعني بالمياه الدولية)، والقدرة على التخزين، والانبعاثات في الغلاف الجوي من قطاعات مختلفة.

يأتي هذا الهدف أيضا في سياق الاستجابة للحاجة إلى تقديم مساندة من الصندوق بشأن المواد الكيميائية الأخرى التي تثير شواغل عالمية، بخلاف الملوثات العضوية الثابتة، وذلك لتحقيق المزيد من المنافع البيئية العالمية والتصدي لتحديات النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وتتضمن الأنشطة الممكن مساندتها العمليات المرتبطة بإدارة مكافحة الآفات والمواد الكيميائية في الإنتاج الزراعي؛ وإدارة المواد السامة الثابتة الأخرى المثيرة للقلق؛ وتعزيز القدرة على التنفيذ المشترك للوثائق الدولية؛ وإدارة المواد السامة في المواد والمنتجات؛ وتنمية القدرة على إدارة تجارة النفايات ونقلها على نحوٍ غير مشروع؛ ومساندة تنفيذ النظام العالمي المتوائم لتصنيف ووسم المواد الكيميائية في علاقات شراكة مع القطاع الخاص؛ وإنشاء وتنفيذ سجلات انبعاث الملوثات ونقلها.

ومن الممكن أيضا تقديم المساندة اللازمة لدعم إجراءات التدخل التجريبية المعنية بتوضيح خصائص إدارة مخلفات الزئبق أو القيام في السياق الأكثر شمولا بوضع إستراتيجيات معنية بمنع

الروابط ذات الصلة بتنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

يتمثل هدف إستراتيجية الصندوق المعنية بالمواد الكيميائية في تحقيق التوافق مع الأهداف والغايات الأخرى المتعارف عليها دُوليا، بما فيها تلك المرتبطة بالنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ولذلك، فإن أهداف وغايات هذا النهج الإستراتيجي التي تسهم في تحقيق المنافع البيئية العالمية، بما يتجاوز الملوثات العضوية الثابتة، من شأنها بالتالي أن تضمن القدرة الكاملة للصندوق على تعظيم تقديم المنافع البيئية العالمية المستمدة من أنشطة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

وتتضمن أنشطة مجالات عمل هذا النهج الإستراتيجي الممكن حصولها على مساندة الصندوق تلك العمليات المرتبطة بنقل التكنولوجيا ومنع التلوث؛ وإدارة المبيدات؛ وتنمية القدرات المتعلقة بالإطار التشريعي والتنظيمي والإنفاذ؛ والتكيف فيما يتعلق بالمواد الكيميائية؛ والمناطق المحمية؛ والمواقع الملوثة؛ والمعادن الثقيلة؛ وتقليل النفايات والمخلفات إلى أدنى قدر ممكن والتخلص منها؛ وتبادل المعلومات، والتجارة غير المشروعة في النفايات. ومن بين الأنشطة المحددة ومجالات العمل التي يمكنها الحصول على مساندة من الصندوق، ما يلي:

- وضع وتنفيذ خطط عمل للإدارة السلمية للمواد الكيميائية والأنشطة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك استخدام اللجان المتعددة القطاعات ومتعددة الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة.
- إطلاق حملات لزيادة التوعية العامة والترويج للتدابير الوقائية من أجل تشجيع الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية، وغير ذلك من الأنشطة المتعلقة برفع مستوى الوعي ومشاركة الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة.
- تحسين فهم أثر الكوارث الطبيعية على انبعاثات المواد الكيميائية الضارة، بما يسفر عن تعرّض الإنسان والأحياء البرية للمخاطر.
- تشجيع الحد من المخاطر الماثلة أمام صحة الإنسان والبيئة، والناجمة بصفة خاصة عن الرصاص والزئبق والكادميوم، وذلك من خلال الإدارة البيئية السليمة.
- تحديد المواقع الملوثة ومناطق التهديد والخطر، ووضع وتنفيذ الخطط العلاجية اللازمة لها بهدف تخفيف المخاطر التي تهدد الناس والبيئة.
- وضع أُطر لتشجيع علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمخلفات والنفايات.
- إزالة الحواجز الماثلة أمام تبادل المعلومات الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل تعزيز التواصل بين الأطراف المعنية على الصعيد الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي والدولي.

إنتاج النفايات وإدارتها.

للمزيد من التفاصيل عن الأهداف الخاصة بالمواد الكيميائية، بما فيها إطار متابعة نتائج المواد الكيميائية، يُرجى زيارة الموقع التالي:
http://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/documents/document/GEF-5_POPs_strategy.pdf

الإدارة المستدامة للغابات/ الدفْعة الإضافية التي يتطلبها الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها

تواجه الأنظمة الإيكولوجية الحرجية تهديدات متعددة في الوقت الراهن ــ تتراوح من آثار تغير المناخ إلى جوانب الاستخدامات المتضاربة للأراضي التي تؤدي إلى تدهور الغابات وإزالتها.

يتمثل هدف إستراتيجية الإدارة المستدامة للغابات/ الدفْعة الإضافية التي يتطلبها الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD-plus)[1] في تحقيق منافع بيئية متعددة من تحسين إدارة جميع أنواع الغابات. وهناك هدفان فرعيان من شأنهما دفع عجلة حافظة عمليات الإدارة المستدامة للغابات والإسهام في تحقيق الهدف المرجو من هذه الإستراتيجية:

تخفيف الضغوط على موارد الغابات وتوليد تدفقات قابلة للاستمرار لخدمات الأنظمة الإيكولوجية الحرجية

يتمثل هذا الهدف في إزالة الحواجز والعقبات الماثلة أمام الإدارة المستدامة للغابات من خلال تشجيع توفير البيئة الإيجابية اللازمة لذلك، والوصول إلى التكنولوجيا والممارسات السليمة للإدارة المستدامة للغابات مقترنةً بتطبيقات واسعة النطاق على أرض الواقع للحد من تدهور الغابات واجتنابه. وسوف تتضمن النتائج مكسبا صافيا في مناطق الغابات التي تدار إدارة مستدامة، وتحسينا لخدمات مختارة للأنظمة الإيكولوجية الحرجية، مثل خدمات الموائل (التنوع البيولوجي)، وخدمات التنظيم (الكربون) والخدمات الإنتاجية (التربة ومصادر الرزق):

ويمكن أن تركز المشروعات المعنية بتحقيق هذا الهدف على الإجراءات التالية:

- **صياغة السياسات الخاصة بالغابات وما يرتبط بها من أطر قانونية وتنظيمية:**
- **تحسين إنفاذ قوانين الغابات وإدارتها:**
- **عملية اتخاذ القرار** (مثل تحليل إمكانية/ ملاءمة إعادة تشجير الغابات وأنشطة التخطيط والتنفيذ المرتبطة بذلك؛ وتحليل المفاضلات بما في ذلك التحليل للمدى المتوسط والطويل):
  - تقنيات الحصاد القابلة للاستمرار بشأن المنتجات الخشبية وغير الخشبية، وتخطيط وظائف الغابات وإدارتها:
- **المصادقة على إنتاج الغابات** والتحقق من سلاسل العرض الخاصة بمنتجات الأخشاب:
- **الإدارة المتكاملة لحرائق الغابات:**
- **مناهج تسوية النزاعات** (في حالة الخلاف على حيازة أراضي الغابات واستخدامها):
- تنمية قدرات آليات التمويل القابلة للاستمرار في إطار الإدارة المستدامة للغابات بوسائل مثل: المشروعات التوضيحية والنموذجية التي تختبر الدفْع المسبق لخدمات النظم الإيكولوجية والآليات الأخرى المستندة إلى السوق باستخدام أدوات وطرق منهجية لإجراء التقييم الاقتصادي:

1 REDD-plus: الدفعة الإضافية التي يتطلبها الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ودور الحفاظ والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزونات كربون الغابات في البلدان النامية.

- **التقنيات** الصناعية والزراعية والمحلية لتخفيف الضغوط على الغابات (كفاءة استخدام الطاقة، وبدائل الوقود)؛
- **زيادة الترابط الإيكولوجي وتحسين قيمة التنوع البيولوجي للغابات على مستوى البيئة الطبيعية**، بما في ذلك الأنشطة الزراعية (بطرق منها، مثلا، إدارة المناطق الفاصلة، والممرات بين المناطق المحمية، وإدراج جوانب التنوع البيولوجي الحرَجي في الغابات المنتجة)؛
- تشجيع ممارسات الإدارة السلمية للأنشطة الحرجية للمجتمعات المحلية وصغار الملاك.

تعزيز البيئة التسهيلية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وتحسين بالوعات صرف غازات الكربون الناجمة عن أنشطة استخدامات الأراضي، وتغيّر استخدامات الأراضي، والحراجة (LULUCF)

تتضمن الغابات مخزونا عالميا كبيرا من الكربون. وقد تسارعت وتيرة إزالة الغابات على نحو هائل في العالم في العقود الأخيرة نتيجة الاستخدامات المتضاربة للأراضي التي تشكل واحدا من أكبر التهديدات المؤثرة على الأنظمة الإيكولوجية للغابات.

من شأن هذا الهدف أن يُمكّن البلدان من جرد مواردها من الغابات وفهم ومعالجة الديناميكيات والقوى الراهنة التي تدفع نحو إزالة الغابات وتدهورها. كما يتيحُ هذا الهدف إمكانية قيام البلدان بدمج أنشطة استخدامات الأراضي، وتغير استخدامات الأراضي، والحراجة، ضمن الإطار العريض للإدارة المستدامة للغابات التي تسعى للحفاظ على المنافع المتعددة على صعيد البيئة ومصادر الرزق التي تقدمها الأنظمة الإيكولوجية للغابات.

ويمكن أن تركز المشروعات المعنية بتحقيق هذا الهدف على الإجراءات التالية:

- **التنافس على استخدام الأراضي وتغيرات استخدامها** لعوامل منها، مثلا، إنتاج الغذاء وإنتاج المحاصيل المستخدمة في الطاقة الحيوية (مثل تحليل إمكانات/ ملاءمة استخدام الأراضي وأنشطة التخطيط والتنفيذ المرتبطة بذلك؛ وتحليل المفاضلات بما في ذلك التحليل للمدى المتوسط والطويل)؛
- **تنمية القدرات الفنية والمؤسسية** لرصد وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (بما في ذلك تقدير ومتابعة الانبعاثات والتغيرات ذات العلاقة في مخزونات كربون الغابات؛ وعمليات جرد الغابات الوطنية؛ وتحسين الوصول إلى البيانات الفُطرية الخاصة بالرصد والمتابعة ونماذج إمكانات الغابات المنتجة واتجاهات مخزون الكربون)؛
- اختبار المناهج التي تسمح بتوليد **إيرادات من سوق الكربون** واعتمادها.

للمزيد من التفاصيل عن أهداف الإدارة المستدامة للغابات/ الدفعة الإضافية التي يتطلبها الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بما ذلك إطار النتائج في هذا الصدد، يُرجى زيارة الموقع التالي:
http://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/documents/document/GEF-5_SFM_strategy.pdf

تنمية القدرات المشتركة

تهدف إستراتيجية تنمية القدرات إلى معالجة الاحتياجات إلى القدرات من جانب المؤسسات القطاعية المختلفة ـــ المالية والاقتصادية والبيئية ـــ التي من شأنها تعزيز قدر البلد المعني الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقيات الدولية[2] من خلال خلق أوجه التعاون والتآزر المشترك. وستؤدي القدرات المعزّزة إلى تحفيز مراعاة الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في السياسات وأطر الإدارة والأطر المالية والتشريعية الوطنية.

ولذلك، فإن النتائج المتوقعة لهذه المشروعات ستعزز العمليات المتعددة القطاعات التي تشجع على تنسيق السياسات وتحقيق فاعلية التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية في الوفاء بالالتزامات بموجب تلك الاتفاقيات.

ولهذه الغاية، ستركز مشروعات تنمية القدرات المشتركة على نظام الإدارة البيئية الرشيدة وإدماج القضايا البيئية العالمية في برامج التنمية الوطنية.

يقوم كل بلد باختيار أولوية لتنمية القدرات على أساس عملية تحديد أولويات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية (المحددة في خطة العمل المعنية بتنمية القدرات بموجب تلك العملية الوطنية)، باستخدام أطر برمجة تنمية القدرات المشتركة باعتبارها دليلا إرشاديا لوضعها في مشروع متوسط الحجم.

بالنسبة للدورة الخامسة لصندوق البيئة العالمية، تتمثل أطر تنمية القدرات فيما يلي:

تحسين قدرات الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة على الانخراط والمشاركة طوال عملية التشاور

يتم تنفيذ تنمية القدرات بموجب هذا الإطار من خلال برنامج الصندوق المعني بالمساندة القطرية. ويتم في سياق هذا البرنامج عقد الحلقات الدراسية والمشاورات الوطنية والحوار بين الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة من أجل تمكينها جميعا من المشاركة في عمليات التشاور، وإحاطتها بشأن السياسات والبرامج الحديثة المعنية بتحقيق المنافع البيئية العالمية. وتشمل آلية التشاور الأنشطة التالية:

- ورش العمل/ الاجتماعات على مستوى المجموعات المشتركة في الصندوق.
- ورش العمل وحلقات التدارس بشأن الحوار القطري.
- الحوار والمشاورات على المستوى القطري مع ممثلي المجتمع المدني والأطراف المعنية من خلال مركز التنسيق المعني بالعمليات (OFP)، واللجنة التوجيهية الوطنية المعنية ببرنامج المنح الصغيرة.

وعلى الرغم من أن هذا الإطار غير مؤهل باعتباره مشروعا منفصلا متوسط الحجم، فمن الممكن أن تقوم البلدان الراغبة في تعزيز عملية التشاور للوفاء بالتزاماتها البيئية العالمية بوضع مشروع لتنمية القدرات المشتركة المستهدفة بموجب الإطار «دال».

خلق المعلومات والمعارف والوصول إليها واستخدامها

تسعى محصلة تنمية القدرات المشتركة بموجب هذا الإطار إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات بشأن البيئة العالمية من خلال تحسين استخدام المعلومات والمعارف والاستفادة منها.

ويمكن تحديد نوعين رئيسيين للأنشطة:

- باء.1 مشروع لتنمية القدرات المشتركة في ظل هذا الإطار لتنسيق نظم المعلومات القائمة، وتحقيق تكامل معايير ومنهجيات القياس المقبولة دوليا، بالإضافة إلى الإبلاغ المنتظم عن البيئة العالمية. وتساعد هذه المشروعات البلدان على إعداد الدراسات الأساسية الصحيحة التي يمكن بموجبها قياس الإنجازات المتحققة نحو بلوغ الأهداف البيئية العالمية.
- باء.2 وبديلا لذلك، يمكن لأي بلد أن يستهدف وضع و/أو تجريب أدوات مبتكرة لعملية اتخاذ القرارات، مثل التقييم الاقتصادي للزيادة المكتسبة من البيئة العالمية في سلع أو خدمات الموارد الطبيعية من أجل اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن تحقيق زيادة المنافع البيئية العالمية.

تعزيز القدرات على وضع السياسات والأطر التشريعية

يُعنى هذا الإطار بتعميم مراعاة القضايا البيئية، في سياق سعي مشروع تنمية القدرات المشتركة إلى إدراج الأولويات البيئية العالمية في السياسات والخطط والبرامج الوطنية، وخاصة الإستراتيجيات/ البرامج المعنية بالاقتصاد الكلي والحد من الفقر.

ويمكن أن تقوم الأنشطة في ظل هذا الإطار بمعالجة مستويين، هما:

- جيم.1 على مستوى الأنظمة، يركز مشروع تنمية القدرات المشتركة على إضفاء الصبغة الرسمية على الروابط المؤسسية بين أنشطة البرامج المنفصلة والمتميزة والأنشطة الأساسية الجارية للمنظمات القائمة. ويمكن تقديم المنافع البيئية العالمية على نحوٍ أكثر كفاءة من خلال دمج الأنشطة ذات العلاقة في تلك المحددة للوفاء بالأهداف البيئية والإنمائية الوطنية الأخرى.
- جيم.2 على المستوى التنظيمي، يمكن أن يركز مشروع تنمية القدرات المشتركة على تحسين الإدارة والامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. ويركز هذا الإطار على تحقيق التناغم والانسجام والتوافق بين مناهج الإدارة المتداخلة، وهو ما يمكن استكماله بأساسٍ كافٍ للقدرة على الرصد والمتابعة وتقييم التنفيذ والامتثال.

تعزيز القدرات على تنفيذ وإدارة المبادئ التوجيهية للاتفاقيات العالمية

لتحسين التنفيذ التآزري لاتفاقيات ريو الثلاث، ستركز أنشطة

2 الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD)، واتفاقية مكافحة التصحر والجفاف (UNCCD)، والاتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ (UNFCCC).

المشروع بموجب هذا الإطار على جانب من الجوانب التالية: تحسين التنسيق المؤسسي المشترك وتعزيز القدرة على استخدام نهج متكامل لتنفيذ الأحكام المشتركة لاتفاقيات ريو الثلاث؛ ووضع معايير الإدارة البيئية السليمة؛ أو تدعيم آليات التمويل القابل للاستمرار في سياق مساندة البيئة العالمية.

وتشمل أنواع الأنشطة الممكن خلقها:

- دال 1. سيتم توجيه أنشطة تنمية القدرات المشتركة نحو تحسين الهياكل التنظيمية والآليات التي من شأنها تحفيز تنسيق السياسات والبرامج البيئية المتعددة القطاعات، وتحسين الهياكل المرتبطة بإدارتها الرشيدة.
- دال 2. يمكن أن يستهدف مشروع تنمية القدرات المشتركة تحسين المعايير السليمة للإدارة البيئية الجيدة. وتبني هذه المعايير على معايير عمليات تصميم وتنفيذ استجابات الإدارة للأهداف البيئية العالمية، بغية مساندة التطوير الطويل الأمد لمؤشرات البرامج بشأن المنافع البيئية العالمية المُقدمة.
- دال 3. يركز هذا النوع من المشروعات على الجوانب المالية و/أو الاقتصادية، أو أي منها، ذات الأهمية البالغة فيما يتعلق بقدرات البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيات ريو الثلاث.

وتستهدف المشروعات على نحوٍ خاص الهياكل المؤسسية والآليات التي تحقق فاعلية التكاليف والاستدامة الطويلة الأمد للبرامج والخطط البيئية المفيدة في الوفاء بالأولويات البيئية الوطنية والعالمية.

تعزيز القدرات على رصد الآثار والاتجاهات البيئية و تقييمها

بينما يستهدف الإطار باء 1 تعزيز القدرات الفردية والتنظيمية

من أجل تحسين نظم إدارة المعلومات ودعم القرار بشأن البيئة العالمية، فإن الإطار هاء يستهدف البناء الأكثر شمولية لنظم الرصد والمتابعة والتقييم. وبتطوير مستوى كافٍ من القدرات بموجب الإطار باء ا، فإن الأنشطة في سياق هذا الإطار ستعزز إضفاء الصبغة المؤسسية على هذه النظم باعتبارها وسيلة لإثراء الدروس المستفادة والممارسات الأفضل المستمدة من المشروعات وإجراءات التدخل بموجب هذه الأطر من الإطار ألف إلى الإطار دال.

للمزيد من التفاصيل عن كل إطار من أطر تنمية القدرات المشتركة، وإطار نتائج تنمية القدرات، يُرجى زيارة الموقع التالي:
http://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/documents/document/GEF-5_Capacity_strategy.pdf

برنامج المنح الصغيرة

يضطلع برنامج المنح الصغيرة بصندوق البيئة العالمية بمعالجة الشواغل البيئية العالمية من خلال المبادرات الشعبية والإستراتيجيات التي تنفذها منظمات المجتمع المدني على مستوى المجتمعات المحلية.

ويمكن معالجة المشكلات البيئية العالمية معالجة أفضل لدى توفر عناصر مشاركة السكان المحليين والمنافع العائدة مباشرةً على المجتمع المحلي وشعور الأطراف صاحبة الشأن بأن المشروعات والأنشطة نابعة من صميم مصلحتها. والواقع أن هذا هو الاعتقاد الراسخ الذي يستند إليه برنامج المنح الصغيرة.

ويعمل برنامج المنح الصغيرة على القيام بتقديم الدعم والمساندة لمختلف أنواع منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي، بما في ذلك منظمات المجتمع المحلي والمنظمات الشعبية ومنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية، وما إلى غير ذلك.

الطبيعة الفريدة لبرنامج المنح الصغيرة

يربط برنامج المنح الصغيرة بين القضايا العالمية والوطنية والمحلية من خلال نهج قائم على الشفافية والمشاركة ومراعاة الاعتبارات القُطرية فيما يتعلق بعمليات التخطيط والتصميم والتنفيذ.

ومنذ إنشائه في عام 1992، يقدم برنامج المنح الصغيرة للمجتمعات المحلية مباشرة منحاً بما يصل إلى 50 ألف دولار، ولكن المنحة تتراوح في المتوسط بين 20 ألف و 35 ألف دولار، مما يتيحُ لسكان هذه المجتمعات القيام بأنشطة تحدث اختلافاً وفرقا كبيراً في حياتهم وبيئاتهم .

وتتضمن الخصائص الإستراتيجية المميزة لهذا البرنامج مساندته الأنشطة التي توفق بين سبل كسب العيش المستدامة وأولويات الصندوق على الصعيد العالمي، والالتزام المتزايد من جانب المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية غير الحكومية نتيجة لزيادة القدرات والخبرات المكتسبة، وكذلك المشاركة الفاعلة من جانب الفئات المختلفة لأصحاب المصلحة المباشرة العاملين على معالجة القضايا البيئية العالمية على المستوى المحلي.

ويشجع الهيكل البنيوي اللامركزي لبرنامج المنح الصغيرة تحقيق أقصى درجة من الالتزام الذاتي والمبادرة من قبل البلدان والمجتمعات المحلية. وتتخذ اللجنة التوجيهية الوطنية القرارات بالإجماع على المستوى القطري . وهي هيئة متعددة القطاعات ذات تمثيل قوي لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية ومنظمات الشعوب الأصلية. فضلاً عن المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة المعنية. كما تعتبر اللجنة التوجيهية الوطنية مسؤولة أيضا عن وضع إستراتيجية البرنامج الخاص بالبلد المعني وتكييف الإطار الإستراتيجي العالمي لبرنامج المنح الصغيرة بما يتوافق مع الأوضاع الخاصة بالبلد المعني. وهناك منسق وطني يعمل باعتباره حلقة وصل بين اللجنة التوجيهية الوطنية والشركاء المحليين. ويتولى فريق الإدارة المركزية للبرنامج، مركزه وحدة صندوق البيئة العالمية في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسؤولية الإدارة العالمية العامة لبرنامج المنح الصغيرة، حيث يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة البرنامج بالنيابة عن الهيئات التي تتولى إدارة صندوق البيئة العالمية وتنفيذ مشروعاته وبرامجه. وتقوم اللجنة التوجيهية لبرنامج المنح الصغيرة ــ التي يرأسها المسؤول التنفيذي الأول للصندوق، والتي تضم الهيئات القائمة بإدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والأمانة العامة للصندوق وممثلي منظمات المجتمع المدني ــ بتقديم إرشادات وتوجيهات بشأن البرنامج العالمي.

النتائج التي حققها برنامج المنح الصغيرة

أصبح برنامج المنح الصغيرة واحدا من أنجح برامج الصندوق المؤسسية بفضل التشجيع على وضع إستراتيجيات على مستوى المجتمعات المحلية وتجميع وتبادل الدروس المستفادة من هذه الإستراتيجيات، وإقامة علاقات الشراكة والشبكات لأصحاب المصلحة المباشرة وتشجيع المحاكاة والتكرار.

منذ إنشائه في عام 1992، قام برنامج المنح الصغيرة بإسناد أكثر من 13ألف مشروع بإجمالي يبلغ أكثر من 304 ملايين دولار. كما استقطب 421 مليون دولار على هيئة تمويل مشترك، منها 213 مليون دولار مساهمات عينية من منظمات المجتمع المدني.

لعل أهم مساهمة لحافظة استثمارات برنامج المنح الصغيرة كانت في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي، وذلك بنسبة 52 في المائة من حافظة مشروعات البرنامج؛ تليها مشروعات تخفيف آثار تغير المناخ بنسبة 18 في المائة. وتمثل المشروعات الخاصة بتدهور الأراضي والمبادرات المحلية متعددة مجالات التركيز ما نسبته 12 في المائة و11 في المائة على التوالي. وتمثل العمليات التي نفذتها المجتمعات المحلية بشأن المياه الدولية والإنهاء التدريجي للملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية 5 في المائة و2 في المائة من حافظة مشروعات البرنامج على التوالي (انظر الشكل 6).

يوضح التوزيع الإقليمي لاستثمارات برنامج المنح الصغيرة أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تُشكل أكبر حصة من المشروعات المنفذة المستندة إلى المجتمعات المحلية، وذلك بنسبة 32 في المائة؛ تليها منطقتا آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا بنسبة 24 و23 في المائة على التوالي. و تمثل منطقة أوروبا وكومنولث الدول المستقلة 14 في المائة من استثمارات البرنامج، و تبلغ حصة الدول

الشكل 6: توزيع حافظة مشروعات برنامج المنح الصغيرة حسب مجالات التركيز: 1992-2010

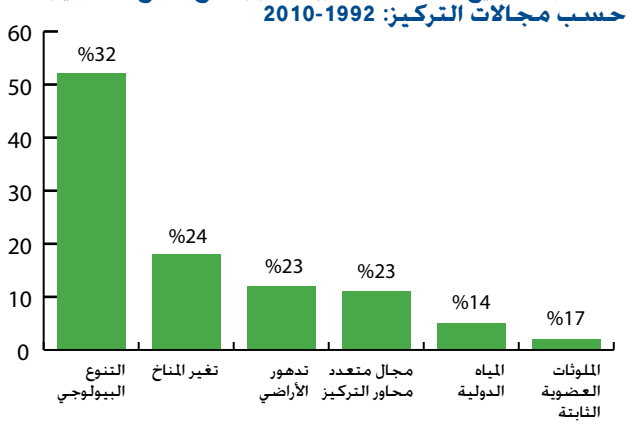

الشكل 7: التوزيع الإقليمي لاستثمارات برنامج المنح الصغيرة: 1992-2010

(بمليارات الدولارات)

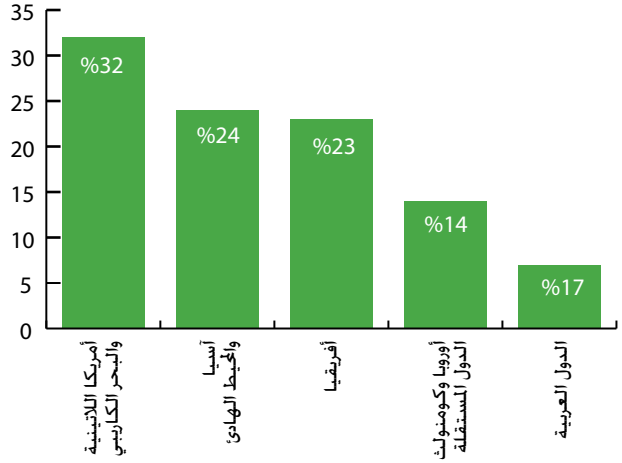

العربية 7 في المائة (انظر الشكل 7). وتمثل هذه النسب المئوية مجرد اتجاهات؛ إذ إن بعض المناطق بها بلدان مشتركة في البرنامج أكثر من غيرها، وذلك نتيجة توسع البرنامج على مر السنوات.

نتيجة للنجاح الذي حققه برنامج المنح الصغيرة، ازداد توسيع نطاق البرنامج من مرحلته التجريبية عندما كان يضم 42 بلدا في عام 1992 إلى 137 بلدا في الدورة الخامسة لتجديد موارد صندوق البيئة العالمية. وللاستجابة على نحوٍ فاعل واستيعاب برامج جديدة للبلدان، تم «تحديث» بعض البرامج القطرية حتى تعمل على نحوٍ أكثر استقلالية في المرحلة التشغيلية للدورة الخامسة لصندوق البيئة العالمية. وكانت البرامج التي جرى تحديثها تمثل جزءا من برنامج المنح الصغيرة على مدى أكثر من 15 عاما واكتسبت خبرة كبيرة في إدارة برنامج المنح واستدامته (انظر الإطار 4).

كيفية الحصول على تمويل من برنامج المنح الصغيرة

يستند التمويل الذي يقدمه صندوق البيئة العالمية من خلال برنامج

الإطار 4: البرامج القطرية لبرنامج المنح الصغيرة

البرامج القطرية التي تم تحديثها موضحة باللون الأسود الغامق. والبرامج القطرية الجديدة موضحة بالخط المائل.

أفريقيا: بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير)، الكونغو برازافيل، كوت ديفوار، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، غينيا كوناكري، **كينيا**، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، ساو تومي وبرنسيبي، السنغال، سيشل، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توغو، أوغندا، زامبيا، زمبابوي.

آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، بوتان، كمبوديا، الصين، **الهند**، إندونيسيا، إيران، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، جزر المالديف، منغوليا، نيبال، **باكستان**، بابوا غينيا الجديدة، **الفلبين**، جزر سليمان، سري لانكا، تايلند، تيمور الشرقية، فانواتو، فييتنام. كذلك فإن هناك ثلاثة برامج شبه إقليمية للدول الجزرية في المحيط الهادئ ــ برنامج شبه إقليمي تنسقه ولايات ميكرونيزيا الموحدة يغطي أيضا جزر مارشال وبالاو، وبرنامج آخر تنسقه فيجي للبلدان التالية: وكيريباتي ونارو وتونغا وتوفالو، وبرنامج شبه إقليمي ثالث تنسقه ساموا ويشمل جزر كوك ونيوي وتوكيلاو.

الدول العربية: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، اليمن.

أوروبا وكومنولث الدول المستقلة: ألبانيا، أرمينيا، بيلاروس، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، جورجيا، كازاخستان، جمهورية قيرغيز، مقدونيا، مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفاكيا، طاجيكستان، تركمنستان، تركيا، أوكرانيا، أوزبكستان.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: **الأرجنتين**، جزر البهاما، بليز، **بوليفيا**، **البرازيل**، **شيلي**، كولومبيا، **كوستاريكا**، كوبا، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، **إكوادور**، السلفادور، غواتيمالا،غيانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، **المكسيك**، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سورينام، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فنزويلا. وبرنامج شبه إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي تنسقه بربادوس ويشمل البلدان التالية: أنتيغوا وبربودا، غرينادا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزرغرينادين.

المنح الصغيرة إلى اعتبارات خاصة بالبلدان المعنية والمجتمعات المحلية وكذلك احتياجات منظمات المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني. وبهذه الكيفية، تحصل المجتمعات المحلية مباشرة على تمويل من برنامج المنح الصغيرة أو على موارد تمويلية مع شركائها من منظمات المجتمع المدني في البلدان التي يتم فيها تشغيل البرنامج.

بوصفه برنامجا إستراتيجيا تابعا لصندوق البيئة العالمية لمعالجة القضايا البيئية بأسلوب متكامل في جميع مجالات التركيز، يعتبر برنامج المنح الصغيرة مُتسقا مع إستراتيجيات الصندوق المعنية بكل مجال من مجالات التركيز. وبهذه الطريقة، تكون المنح من البرنامج مؤهلة لمساندة الأنشطة المرتبطة بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، وتدهور الأراضي، والملوثات العضوية الثابتة، والمواد الكيميائية، وتنمية القدرات. وبالنسبة للدورة الخامسة لتجديد موارد الصندوق، أو المرحلة التشغيلية الخامسة للصندوق، تم الاتفاق على الأهداف الإستراتيجية التالية بشأن مجالات التركيز:

التنوع البيولوجي

1. تشجيع توضيح وتطوير ونقل التكنولوجيات منخفضة انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى المجتمعات المحلية.
2. تعميم مراعاة الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخداماته القابلة للاستدامة في مناطق الإنتاج، والشواطئ وأراضي طرح البحر، والقطاعات، من خلال المبادرات والإجراءات المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية.

تغير المناخ

1. تشجيع توضيح وتطوير ونقل التكنولوجيات منخفضة انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى المجتمعات المحلية.
2. تشجيع ومساندة كفاءة استخدام الطاقة، والنقل منخفض انبعاثات غازات الدفيئة، على مستوى المجتمعات المحلية.
3. مساندة الحفاظ على مخزونات الكربون وتعزيزها من خلال الإدارة المستدامة والحماية من آثار التقلبات المناخية في إطار استخدام الأراضي، وتغيير استخدام الأراضي، والحراجة.

تدهور الأراضي

1. صون وتحسين تدفقات خدمات الأنظمة الإيكولوجية الزراعية والحرجية من أجل تحقيق استدامة مصادر الرزق للمجتمعات المحلية.
2. الحد من الضغوط الناجمة على مستوى المجتمعات المحلية من الاستخدامات المتضاربة للأراضي (في الإطار البيئي الطبيعي

الأوسع نطاقا).

المياه الدولية

1. مساندة إدارة الموارد المائية العابرة للحدود بموجب مبادرات مستندة إلى المجتمعات المحلية.

المواد الكيميائية

1. تشجيع ومساندة الإنهاء التدريجي للملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية المثيرة للشواغل العالمية على مستوى المجتمعات المحلية.

تنمية القدرات

1. تحسين وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على المشاركة في عمليات التشاور، وتطبيق إدارة المعرفة لضمان كفاية تدفق المعلومات، وتنفيذ الإرشادات المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية.

استنادا إلى هذه الأهداف العالمية لبرنامج المنح الصغيرة، يقوم كل بلد بوضع الإستراتيجية الخاصة ببرنامجه القطري. وتتولى اللجنة التوجيهية الوطنية الموافقة على هذه الإستراتيجية واعتمادها لتحسين الاستجابة في سياق شعور البلد والمجتمعات المحلية بأن البرنامج ينبع من صميم المصلحة الوطنية. وعادةً تقوم الإستراتيجيات القطرية المعنية ببرنامج المنح الصغيرة بمراعاة الإستراتيجيات والخطط الوطنية القائمة بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بالتنمية الوطنية والقضاء على الفقر. وطبقا للأوضاع الخاصة بالبلد المعني، يمكن أن تركز الإستراتيجيات على محاور تركيز معينة، وبالنسبة للبلدان الكبيرة، يتم بصفة خاصة التشجيع على اعتماد التركز الجغرافي لضمان التعاون والتآزر وتحقيق الأثر المنشود.

نهج العمل خُطوة خطوة

بصفة عامة، يكون نهج العمل خُطوة خطوة المنطبق على المنح التي يقدمها برنامج المنح الصغيرة كما يلي:

1. **الاتصال بالمنسق الوطني المعني ببرنامج المنح الصغيرة.** ينبغي، باعتبارها خطوة أولى، أن يقوم صاحب المشروع المقترح بالاتصال بالمنسق الوطني في البلد المعني. ويستطيع صاحب الاقتراح مناقشة تفاصيل إستراتيجية البرنامج القطري المعنية ببرنامج المنح الصغيرة، بما في ذلك الأولويات التي حددتها اللجنة التوجيهية الوطنية للبلد المعني؛ كما يمكنُه أيضا التعرف على أنواع المشروعات التي حصلت بالفعل على المساندة في ذلك البلد. ويقدم المنسق الوطني لصاحب الاقتراح الإرشادات والاستمارات اللازمة لتقديم طلب بشأن المشروع.

2. **إعداد تصور عن المشروع.** يتعاون المنسق الوطني مع صاحب الاقتراح في وضع تصور بشأن المشروع يشمل وصفا موجزا للعناصر الرئيسية للاقتراح.

3. **الفحص المسبق.** يقوم المنسق الوطني بعملية الاستعراض والفحص المسبق لوثيقة تصور المشروع. وتستند معايير الاستعراض إلى شروط الأهلية التي يحددها الصندوق والاحتياجات القطرية في سياق برنامج المنح الصغيرة.

4. **إعداد اقتراح المشروع**. إذا كانت المبادرة مؤهلة، فإنه يطلب من صاحب الاقتراح إعداد اقتراح بشأن المشروع. ويجب أن تستند وثيقة اقتراح المشروع إلى وثيقة تصور المشروع، مع وصف كل عنصر من العناصر بقدر كبير من التفاصيل. كما يساعدُ المنسق الوطني صاحب الاقتراح على إعداد هذه الوثيقة. ويمكن في بعض الحالات مساندة إعداد اقتراح المشروع من خلال منحة تخطيط. وبصفة عامة، يجب أن يتضمن اقتراح المشروع ما يلي:
   - **معلومات أساسية عن المنظمة** والقدرة على تنفيذ المشروع المقترح.
   - **أهداف المشروع والنتائج المتوقعة**، بما في ذلك المشكلة المحددة أو التحديات، والهدف الأساسي للمشروع ومبرراته المنطقية، والمنافع التي ستعود على المجتمع المحلي والبيئة العالمية، وقابلية استدامة المشروع.
   - **وصف الأنشطة المزمعة** بما في ذلك وضع جدول زمني واضح.
   - **انخراط المجتمع المحلي ومشاركته** في العملية الكاملة الخاصة بتصميم المشروع وتنفيذه (مع إيلاء الاعتبار بصفة خاصة لمراعاة المساواة بين الجنسين وشواغل الشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء).
   - **الميزانية التفصيلية**، بما في ذلك المبلغ المطلوب من برنامج المنح الصغيرة والتمويل المشترك (المساهمات النقدية والعينية).
   - **خطة الرصد والمتابعة والتقييم** بشأن تنفيذ المشروع وبعد استكمال إنجازه.

   بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم موجز تنفيذي يتضمن وصفا مختصرا لجميع العناصر المشروحة بالتفصيل في وثيقة اقتراح المشروع.

5. **الاستعراض من جانب اللجنة التوجيهية الوطنية**. يقوم المنسق الوطني بتقديم اقتراحات المشروعات المستكملة إلى اللجنة التوجيهية الوطنية، التي تستعرض الاقتراح وتتخذ قرارا بقبوله أو رفضه أو إعادته إلى صاحبه من أجل المزيد من العمل على صياغة المشروع وتنقيحه. وبعد موافقة اللجنة التوجيهية الوطنية على المشروع، يتم إدراجه في برنامج العمل الوطني للمنح الصغيرة.

6. **تنفيذ المشروع**: يتم بعدئذ التوقيع على عقد رسمي بشأن تنفيذ المشروع بين مقدم اقتراح المشروع والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعمل بالنيابة عن برنامج المنح الصغيرة. ويتم عادة دفع المنح الصغيرة على ثلاثة أقساط: دفعة مسبقة للبدء في أعمال التنفيذ، وقسط في منتصف الفترة بعد استلام تقرير عن التقدم الجيد في سير العمل، والقسط الأخير بعد إنجاز المشروع على نحوٍ مُرضٍ واستلام التقرير النهائي. ويشارك المنسق الوطني مشاركة نشطة في الإشراف على تنفيذ المشروع وعمليات الرصد والمتابعة والتقييم.

للاطلاع على القائمة الكاملة لجميع المنسقين الوطنيين لبرنامج المنح الصغيرة، وكذلك فريق إدارة البرنامج المركزي للمنح الصغيرة، يُرجى زيارة الموقع التالي:
http://sgp.undp.org/index.cfm?module=SGP&page=Contact

ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن برنامج المنح الصغيرة على الموقع التالي: http://sgp.undp.org

ENVIRONMENT FACILITY
IG IN OUR PLANET

مشروعات الصندوق وبرامجه

يمثل بناء علاقات الشراكة إحدى الركائز الأساسية للأنشطة التي يمولها الصندوق. فمن العناصر الرئيسية لعملية تصميم المبادرة مروراً بتقديم خبرة تخصصية معينة لتنفيذ عُنصر محدد من عناصر المشروع أو المساهمة في التمويل المشترك، يسعى الصندوق إلى تعزيز وتشجيع وتدعيم علاقات الشراكة في إجراءاته وعملياته على أرض الواقع.

ويمكن لأية هيئة حكومية أو منظمة مجتمع مدني أو شركة قطاع خاص أو مؤسسة للبحوث، من بين الأنواع العريضة للشركاء المحتملين، أن تتقدم بطلب للحصول على موارد تمويل من الصندوق.

ويمكن تجميع مساندة الصندوق في نوعين رئيسيين: (أ) **المشروعات**، بما فيها المشروعات الكبيرة والمتوسطة التي تعالج موقفا معينا؛ (ب) **البرامج**، التي تمثل مزيجا إستراتيجيا من المشروعات والأنشطة ذات مجال التركيز الهيكلي المشترك التي تعزز أو تُكمّل بعضها بعضا لتحقيق نتائج لا يمكن تحقيقها باتباع نهج كل مشروع على حدة. ويتم تصنيف الأنشطة التي يمولها الصندوق على النحو التالي:

1. المشروعات الكبيرة ــ التي تحصل على أكثر من مليون دولار من موارد الصندوق.

مثال لمشروع كبير

صندوق شراكة الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر (CEPF)، الذي يقدم مساعدة إستراتيجية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص الأخرى لأغراض حماية الأنظمة الإيكولوجية الأشد عرضة للتهديدات في العالم. فالمساندة المبدئية التي قدمها صندوق البيئة العالمية، من خلال البنك الدولي، إلى منظمة الحفظ الدولية ــ وهي منظمة دولية غير حكومية ــ قد ساعدت في بدء تنفيذ هذا المشروع العالمي. وأثبت النموذج الذي طرحه هذا المشروع نجاحه وفاعليته في تحقيق هدف الحفاظ على التنوع البيولوجي. ويواصل صندوق شراكة الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر حالياً عمله بوصفه برنامجا مشتركا بمساندة الوكالة الفرنسية للتنمية، ومنظمة الحفظ الدولية، وصندوق البيئة العالمية، والحكومة اليابانية، ومؤسسة جون دي. وكاثرين تي. ماك آرثر، والبنك الدولي.

2. المشروعات المتوسطة ــ التي تحصل على ما يصل إلى مليون دولار من موارد الصندوق

مثال لمشروع متوسط

الإدارة المستدامة للأراضي الرطبة الداخلية في الجنوب الأفريقي: نهج سبل كسب العيش والنظام الإيكولوجي، وهو مشروع إقليمي يركز على الحد من تدهور الأراضي في المناطق الرطبة المستخدمة لإنتاج الغذاء في منطقة الجنوب الأفريقي من خلال معالجة نقص البيانات العلمية اللازمة لإتاحة خيارات على صعيد السياسات وإجراءات تدخل في سياق إستراتيجيات سليمة بيئيا لمصادر الرزق المستندة إلى الأراضي الرطبة. وينفذ هذا المشروعَ، المعني بمعالجة تدهور الأراضي ومجالات تركيز تنمية القدرات المستهدفة، المعهدُ الدولي لإدارة المياه - وهو مؤسسة بحثية ــ من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باستثمارات من صندوق البيئة العالمية قدرها 999 ألف دولار واستقطاب تمويل مشترك بواقع 1.2 مليون دولار. ويرتبط المعهد بعلاقة شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، والمكتب الإقليمي للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة في الجنوب الأفريقي، بالإضافة إلى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والجامعات في البلدان المشتركة ــ ليسوتو، ملاوي، موزامبيق، سوازيلند، تنزانيا، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي.

3. **النهج المستند إلى البرامج** ــ لتعظيم الأثر الناتج عن موارد صندوق البيئة العالمية، يركز النهج المستند إلى البرامج على تنفيذ برامج بدلا من مشروعات فردية. ويمثل هذا النهج شراكة بين البلدان والصندوق والأطراف الأخرى صاحبة الشأن؛ ويمكن تطبيق هذا النهج على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي. ويتمثل الهدف العام للنهج البرامجي للصندوق في إحداث أثر واسع النطاق ومستدام على البيئة العالمية عن طريق تنفيذ إستراتيجيات متوسطة إلى طويلة الأمد لتحقيق أهداف بيئية عالمية محددة تتسق مع الإستراتيجيات الوطنية أو الإقليمية وخطط البلدان المتلقية لمساعدات.

مثال للنهج المستند إلى برامج

يعالج برنامج مبادرة المثلث المرجاني (CTI) المخاطر الفورية الناجمة عن عوامل متعددة منها آثار تغير المناخ، والإفراط في الصيد، وطرق الصيد غير القابلة للاستمرار، والمصادر البرية للتلوث في منطقة المثلث المرجاني ــ التي تمثل المركز العالمي للتنوع البيولوجي للشعاب المرجانية. ويعالج هذا البرنامج التنوع البيولوجي، والمياه الدولية، وجوانب التكيف والتأقلم في مجالات التركيز المعنية بتغير المناخ. وينفذه البنك الأفريقي للتنمية في علاقة شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) والبنك الدولي. ولمبادرة المثلث المرجاني جذور قوية وراسخة في قيادة البلدان المشاركة وأوساط منظمات المجتمع المدني في ستة بلدان ــ إندونيسيا، ماليزيا، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، جزر سليمان، وتيمور الشرقية. وصندوق البيئة العالمية هو أكبر جهة مانحة لهذه المبادرة إذ تبلغ مخصصات الصندوق لهذا الغرض 63 مليون دولار، مما أدى إلى استقطاب أكثر من 300 مليون دولار من التمويل المشترك. وهناك 9 مشروعات في إطار هذا البرنامج، منها:

- مشروع إدارة الموارد الساحلية والبحرية في المثلث المرجاني: منطقة جنوب شرق آسيا (مشروع إقليمي كبير يقوم بتنفيذه البنك الآسيوي للتنمية، بمخصصات من صندوق البيئة العالمية تبلغ 10.3 مليون دولار، وتمويل مشترك قدره 76 مليون دولار)
- مشروع التعلم من الحافظة في المياه الدولية مع التركيز على المحيطات والسواحل والجزر وعمليات التعلم من منطقة آسيا/ المحيط الهادئ والمثلث المرجاني (مشروع عالمي كبير يشترك في تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الآسيوي للتنمية، باستثمارات من الصندوق تبلغ 2.7 مليون دولار وتمويل مشترك قدره 3 ملايين دولار)
- مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والبيئة في الفلبين (مشروع وطني كبير يقوم بتنفيذه البنك الآسيوي للتنمية، بمخصصات من الصندوق تبلغ 3.8 مليون دولار، وتمويل مشترك قدره 102 مليون دولار).

كيفية الحصول على موارد تمويلية من الصندوق

تتوفر فرص متعددة لحصول منظمات المجتمع المدني على موارد تمويل من الصندوق، إلا أنه يجب مسبقا مراعاة بعض الاعتبارات واتخاذ عدد قليل من الخطوات الأساسية، مثل:

1. الاتصال بمركز تنسيق العمليات في البلد المعني. يجب أولا مناقشة فكرة المشروع المقترح مع مسؤول تنسيق العمليات في البلد المعني. فبما أن مراكز تنسيق العمليات مسؤولة عن استعراض المشروعات والموافقة عليها لضمان الانسجام والاتساق مع الأولويات الوطنية، فإنه يجب أولا

مناقشة الفكرة المبدئية مع مسؤول تنسيق العمليات. ويمكن أيضا أن يقدم مركز تنسيق العمليات لصاحب الاقتراح إرشادات لتفادي ازدواجية الجهود في الأنشطة، في حالة توفر مشروع مماثل يجري تمويله بالفعل. ويمكن الاطلاع على قائمة بجميع المشروعات التي يمولها الصندوق في البلدان المعنية على الموقع التالي: http://www.gefonline.org/Country/CountryProfile.cfm. وبالإضافة لذلك، يكون مركز تنسيق العمليات مسؤولا عن تسهيل الأمور والتنسيق بشأن أنشطة الصندوق على المستوى القطري. كما يمكن لصاحب المشروع المقترح تقديم ما يُثبت خبرته الفريدة وخلفيته عن القضايا المرتبطة بحماية البيئة العالمية. ويرجع سبب ذلك إلى تزويد مكتب التنسيق بالمعلومات اللازمة عن المنظمة التي يمكن الاستعانة بها مثلا في إجراء المشاورات أو تنفيذ عقود من الباطن لمشروعات أخرى.

2. استيفاء معايير الأهلية. للنظر في تمويل أي نشاط من موارد الصندوق، يجب استيفاء معايير الأهلية التالية:
   - وجوب تنفيذ النشاط في بلد مؤهل. ويمكن أن تكون البلدان مؤهلة للحصول على موارد تمويل من الصندوق بإحدى الطريقتين التاليتين: (أ) المصادقة على الاتفاقيات التي يعمل الصندوق بوصفه آلية مالية لها (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية ستوكهولم)؛ (ب) أن تكون البلدان مؤهلة للاقتراض من البنك الدولي أو الحصول على مساعدة فنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
   - وجوب أن يكون النشاط مدفوعا باعتبارات البلد المعني ومتسقا مع الأولويات الوطنية. ويجب أن تستند جميع مشروعات الصندوق إلى الأولويات الوطنية المحددة لدعم التنمية المستدامة.
   - وجوب معالجة النشاط لواحدة أو أكثر من إستراتيجيات وغايات مجالات التركيز في الصندوق (انظر القسم الثاني بعنوان صندوق البيئة العالمية-5: إستراتيجيات مجالات التركيز).
   - وجوب أن يسعى النشاط إلى طلب تمويل من الصندوق فقط للتكاليف الإضافية المتفق عليها بشأن تدابير تحقيق المنافع البيئية العالمية (انظر التكاليف الإضافية في هذا القسم).
   - وجوب الموافقة على النشاط من قبل مركز تنسيق العمليات في البلد المعني الذي سيتم فيه التنفيذ. وبالنسبة للمشروعات والبرامج الإقليمية، يلزم موافقة مكاتب تنسيق العمليات بجميع البلدان المشاركة. وبالنسبة للمشروعات العالمية، لا يلزم خطاب تصديق.
   - وجوب ألا ينطوي النشاط على مشاركة الجمهور في تصميم المشروع وتنفيذه؛ فالمشاركة العامة في المشروعات التي يمولها الصندوق تتألف من ثلاث عمليات مترابطة ومتداخلة في كثير من الأحيان: نشر المعلومات، والتشاور، ومشاركة الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة (انظر سياسة المشاركة العامة في المشروعات التي يمولها الصندوق على الموقع التالي: http://www.thegef.org/gef/gef/node/2024)

3. اختيار نوع النشاط من أنشطة الصندوق. يجب على صاحب المشروع المقترح أن يختار من بين أنواع الأنشطة التي يمولها الصندوق النشاط المعبر تعبيرا أفضل عن فكرته المزمع تطويرها بوصفها مشروعا مقترحا. وتخضع المشروعات والبرامج لعملية استعراض وموافقة مختلفة، تُعرف بدورة المشروع؛ وبالتالي فإن اختيار النشاط الأنسب سيؤدي إلى تسهيل عملية الإعداد.

نهج العمل خُطوة خطوة بشأن المشروعات

تتفاوت عملية استعراض وتنفيذ نهج الخُطوة خطوة بالنسبة للمشروعات الكبيرة والمتوسطة. وقد تم في الدورة الخامسة لتجديد موارد الصندوق تبسيط هذه الإجراءات للاستجابة على نحوٍ أكثر كفاءة وفاعلية للطلب على موارد الصندوق.

لتسهيل عمليات الاستعراض من قبل الأطراف الفاعلة المختلفة في الصندوق، تم وضع مجموعة من النماذج الواجب استكمالها من قبل الجهة المقترحة للمشروع.

ويتم تنظيم وصف كل خطوة، بما في ذلك وصف كل نموذج، بحسب ما إذا كان المشروع المقترح مشروعا كبيرا أو متوسطا.

المشروعات الكبيرة

تخضع المشروعات الكبيرة لأربع خطوات رئيسية، اثنتان منها في مرحلة الموافقة والاثنتان الأخريان في مرحلة التنفيذ (انظر الشكل البياني 2) على النحو التالي:

الخطوة 1: موافقة مجلس صندوق البيئة العالمية على برنامج العمل

يتفق مقدم المشروع المقترح في البلد المستفيد على إستمارة تحديد المشروع مع مركز تنسيق العمليات والهيئة المسؤولة عن إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، ويطلب موافقة مركز تنسيق العمليات في البلد المعني (انظر الإطار 5 الذي يعرض نموذجا لإستمارة تحديد المشروع).

وبمجرد استكمال إستمارة تحديد المشروع وخطاب التصديق من جانب مركز تنسيق العمليات، يتم تقديمهما رسميا إلى الأمانة العامة للصندوق من خلال الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته.

ليس هناك مواعيد نهائية لتقديم هذه المستندات، لأنه يتم تلقي استمارات تحديد المشروعات على أساس متجدد.

ويجب في الوقت نفسه أن تقوم الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق بتقديم إستمارة تحديد المشروع إلى جميع الهيئات الأخرى التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ برامجه ومشروعاته، والأمانة (الأمانات) العامة للاتفاقية الدولية ذات العلاقة، والهيئة الاستشارية العلمية والفنية. وتقوم هذه الجهات المُشار

الإطار 5: إستمارة تحديد المشروع (PIF)

يجب استكمال نموذج إستمارة تحديد المشروع من جانب مقدم المشروع المقترح. وتتكون الإستمارة من ثلاثة أجزاء. ويجب على مقدم الاقتراح أن يشرح فيما لا يزيد على 8 صفحات الأنشطة المقترحة، بما في ذلك:

الجزء الأول: تحديد المشروع. من خلال سلسلة من الجداول، يوضح هذا الجزء المكونات الرئيسية للمشروع، بما فيها:

- اسم المشروع، البلد (البلدان) حيث سيتم التنفيذ، الهيئة (الهيئات) التي تتولى إدارة الصندوق تنفيذ مشروعاته، الشركاء التنفيذيون الآخرون، مجال (أو مجالات) التركيز في الصندوق التي يعالجها المشروع المقترح، مدة المشروع.
  - أ. إطار إستراتيجية مجال التركيز، أهداف مجال التركيز، نتائج مجال التركيز، نواتج مجال التركيز بما فيها المبلغ التأشيري للمنحة، المقدار التأشيري للتمويل المشترك، وإجمالي تكلفة المشروع.
  - ب. إطار المشروع، هدف المشروع، مكونات المشروع، المحصلات والنواتج المتوقعة، المبلغ التأشيري للمنحة، التمويل المشترك التأشيري، والتكاليف الإجمالية للمشروع.
  - ج. التمويل المشترك التأشيري للمشروع حسب المصدر والاسم، إنْ وُجد.
  - د. موارد الصندوق التي تطلبها الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق، ومجال التركيز، والبلد المعني.

الجزء الثاني: مبررات تنفيذ المشروع. يتطلب هذا الجزء وصف العناصر التالية للمشروع فيما لا يزيد على 4 إلى 5 صفحات:

- أ. اتساق المشروع مع إستراتيجيات وأهداف مجالات التركيز في الصندوق ومع الإستراتيجيات والخطط الوطنية والتقييمات بموجب الاتفاقيات ذات الصلة.
- ب. عرض عام للمشروع، بما في ذلك وصف الخط الأساسي للمشروع والمشكلة المراد معالجتها، والأنشطة الإضافية والمنافع البيئية العالمية المرتبطة بذلك، والمنافع الاجتماعية الاقتصادية التي يقدمها المشروع، مع توضيح المخاطر التي يمكن أن تحول دون تحقيق أهداف المشروع والتدابير الممكن اقتراحها لمعالجة هذه المخاطر، والأطراف الرئيسية صاحبة الشأن المشاركة في المشروع، والتنسيق مع المبادرات الأخرى ذات العلاقة.
- ج. الميزة النسبية التي تتمتع بها الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق في تنفيذ هذا المشروع.

الجزء الثالث: الموافقة/التصديق من قبل مركز (مراكز) تنسيق عمليات الصندوق والهيئة (الهيئات) التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، والتوقيع من جانب مركز تنسيق العمليات ومنسق الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق. ويجب إرفاق خطاب تصديق مركز تنسيق العمليات مع نموذج إستمارة تحديد المشروع.

يمكن الحصول على نسخة من استمارة تحديد المشروع من الموقع التالي: http://www.thegef.org/gef/node/1708
ويمكن تنزيل إرشادات تسهيل إعداد استمارة تحديد المشروع من الموقع التالي: http://www.thegef.org/gef/node/1709

إليها باستعراض الاقتراح وإبداء التعليقات والملاحظات في خلال خمسة أيام مع تقديم نسخة منها إلى الأمانة العامة للصندوق.

تستعرض الأمانة العامة للصندوق إستمارة تحديد المشروع، وتُصدر توصياتها في خلال 10 أيام:

- بإدراج الاقتراح في برنامج العمل لبحثه من قبل المجلس ــ ويشار إلى الإستمارة بأنه تمت الموافقة عليها؛
- الإيعاز بأن الاقتراح في حاجة إلى المزيد من التوضيح أو المعلومات الإضافية؛
- التوصية بوقف النظر في الاقتراح.

بعد ذلك، يقوم المسؤول التنفيذي الأول للصندوق بتقديم برنامج العمل إلى المجلس طلبا للموافقة. ويقوم المجلس باستعراض عدة برامج للعمل في السنة ــ إما خلال اجتماع المجلس، أو بالقرار المتخذ بين الدورات عن طريق البريد على أساس عدم الممانعة.

الخطوة 2: تصديق المسؤول التنفيذي الأول على المشروع

نظرا لأن إستمارة تحديد المشروع تقدم عرضا للخطوط العريضة للاقتراح، فإنه يلزم إعداد وثيقة أكثر تفصيلا بشأن المشروع. وبهذه الطريقة، وبعد موافقة المجلس على إستمارة تحديد المشروع، يتعين على مقدم المشروع المقترح والهيئة التي تتولى إدارة الصندوق القيام في مدة أقصاها **18 يوما** بإعداد وثيقة عن المشروع للموافقة والتصديق عليها من قبل المسؤول التنفيذي الأول للصندوق (انظر الإطار 6 الذي يعرض نموذج وثيقة المشروع التي يتم التصديق عليها من جانب المسؤول التنفيذي الأول).

بعد استكمال الوثيقة النهائية للمشروع والموافقة عليها من قبل جميع الأطراف صاحبة الشأن المشاركة في الاقتراح، وإرفاقها مع خطاب التصديق من مركز تنسيق العمليات، يتم رفع هذه الوثيقة إلى الأمانة العامة للصندوق للتصديق عليها

الإطار 6: وثيقة المشروع للموافقة/التصديق عليها من المسؤول التنفيذي الأول للصندوق

يتكون هذا النموذج من 5 أجزاء و5 مُرفقات. ويجب أن يصف فيما لا يزيد على 50 صفحة ما يلي:

الجزء الأول: معلومات عن المشروع. من خلال سلسلة من الجداول، يعرض هذا الجزء المكونات الرئيسية للمشروع، بما في ذلك:

- تاريخ تقديم المشروع، مدة المشروع (بالشهور)، البلد (البلدان)، اسم المشروع، الهيئة (الهيئات) التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، الشركاء التنفيذيون الآخرون، مجال (مجالات) التركيز المعنية في الصندوق، اسم البرنامج الرئيسي (إذا كان المشروع قائما على نهج مستند إلى برامج).

أ. إطار إستراتيجية مجال التركيز: الأهداف، نتائج مجال التركيز المتوقعة، نواتج مجال التركيز المتوقعة، التمويل (المطلوب)، التمويل المشترك، الإجمالي الفرعي، تكلفة إدارة المشروع، التكاليف الإجمالية للمشروع.

ب. إطار المشروع، موضحا التصميم العام للمشروع بعرض هدف المشروع، ومكوناته (قائمة الأنشطة/المكونات)، ونوع المنحة، والنتائج المنتظرة والنواتج المتوقعة، والتمويل (المطلوب)، والتمويل المشترك المؤكد، والإجمالي الفرعي، وتكلفة إدارة المشروع، والتكاليف الإجمالية للمشروع.

ج. التمويل المشترك المؤكد للمشروع حسب المصدر والاسم، شاملا مصادر التمويل المشترك، واسم الممول المشترك، ونوع التمويل المشترك، ومبلغ وإجمالي التمويل المشترك.

د. توزيع الموارد المطلوبة من الصندوق حسب الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق، ومجال التركيز، والبلد المعني، شاملا الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق، ومجال (مجالات) التركيز المعنية في الصندوق، واسم البلد/ مشروع عالمي، والمبلغ المرصود للمشروع، وأتعاب الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق، والمجموع.

ه. الاستشاريون العاملون على تقديم مساعدة فنية لمكونات المشروع (عند الاقتضاء).

و. تكلفة إدارة المشروع.

ز. أدوات غير المنح (إنْ وُجدت).

ح. خطة الرصد والمتابعة والتقييم والمبلغ المرصود في الميزانية.

الجزء الثاني: مبررات تنفيذ المشروع. يتطلب هذا الجزء وصفا تفصيليا لعناصر المشروع التالية:

أ. وصف اتساق المشروع مع الإستراتيجيات والأهداف المعنية بمجالات التركيز في الصندوق والإستراتيجيات والخطط الوطنية والتقييمات بموجب الاتفاقيات ذات العلاقة.

ب. عرض عام للمشروع، شاملا وصف الأنشطة الإضافية المطلوب تمويلها من الصندوق والمنافع البيئية العالمية المرتبطة بذلك، والمنافع الاجتماعية والاقتصادية العائدة من المشروع على المستوى الوطني والمحلي؛ والمخاطر التي ربما تحول دون تحقيق أهداف المشروع، والتدابير الممكن اقتراحها لمعالجة هذه المخاطر؛ والأطراف الرئيسية صاحبة الشأن المشاركة في المشروع، والتنسيق مع المبادرات ذات العلاقة.

ج. معلومات عن الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق، شاملة ميزتها النسبية في تنفيذ المشروع.

الجزء الثالث: التنسيق المؤسسي والمساندة

أ. الترتيب المؤسسي للهيئة (الهيئات) التي تتولى إدارة الصندوق.

ب. ترتيبات الهيئة (الهيئات) التي تتولى إدارة الصندوق والشركاء التنفيذيين الخاصة بتنفيذ المشروع.

الجزء الرابع: توافق تصميم المشروع مع الإستمارة الأصلية لتحديد المشروع، شاملا المنافع البيئية العالمية المتوقعة، والتمويل المشترك والمنحة المطلوبة من الصندوق والأسباب الإضافية.

الجزء الخامس: الموافقة/التصديق من قبل مركز تنسيق عمليات الصندوق والهيئة (الهيئات) التي تتولى إدارة الصندوق والتوقيع من قبل مركز تنسيق العمليات ومنسق الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق.

المرفق ألف: إطار نتائج المشروع، شاملا الإطار الكامل والتفصيلي للنتائج على مستوى المشروع (الإطار المنطقي).

المرفق باء: استجابات إزاء العرض العام للمشروع: ردود الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق على التعليقات المقدمة في مرحلة استمارة تحديد المشروع من المجلس، والهيئات الأخرى التي تتولى إدارة الصندوق، والأمانة العامة للصندوق، والأمانات العامة للاتفاقيات ذات العلاقة، والهيئة الاستشارية العلمية والفنية؛ وكيفية تضمين هذه التعليقات في وثائق المشروع.

المرفق جيم: الاستشاريون المستعانُ بهم في المشروع، بما في ذلك قائمة مفصلة بأسماء الاستشاريين المحليين أو الدوليين الذين تم الاستعانة بهم في المشروع، ويمكن أن تتضمن القائمة أسماء الاستشاريين المعنيين بإدارة المشروع والآخرين المعنيين بالمساعدة الفنية.

المرفق دال: وضعية تنفيذ أنشطة إعداد المشروع واستخدام الأموال. وفي حالة استخدام منحة لإعداد المشروع، يجب أن يتضمن هذا المُرفق عرضا للصورة الكاملة لكيفية استخدام الأموال المخصصة لمساندة الإعداد، والأنشطة التي تم تمويلها.

المرفق هاء: جدول زمني لمواعيد تقديم حصيلة السداد المتوقعة: إذا تضمن المشروع أداة غير المنحة، فإنه يُرجى وضع جدول زمني لحصيلة السداد المتوقعة إلى الصندوق الاستئماني لصندوق البيئة العالمية و/أو والهيئة التي تتولى إدارة صندوق البيئة العالمية، أو أي منهما.

يمكن الحصول على نسخة من نموذج موافقة/تصديق المسؤول التنفيذي الأول للصندوق من الموقع التالي:
http://www.thegef.org/gef/node/3627
يمكن تنزيل إرشادات تسهيل إعداد هذا النموذج من الموقع التالي:
http://www.thegef.org/gef/node/3628

من قبل المسؤول التنفيذي الأول.

في خلال 10 أيام عمل، تستعرض الأمانة العامة المشروع الذي يتم التصديق عليه بعد ذلك من المسؤول التنفيذي الأول. وبعد التصديق، يتم الإعلان والنشر عن المشروعات على الموقع الإلكتروني لصندوق البيئة العالمية للعلم والإحاطة.

الخطوة 3: الموافقة على المشروع من قبل الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق

بعد التصديق على المشروع من المسؤول التنفيذي الأول، واستخدام وثيقة المشروع نفسها، تقوم الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق بتطبيق إجراءاتها الداخلية للموافقة على المشروع والبدء في تنفيذه. وتقوم هذه الهيئة بالإشراف طوال فترة تنفيذ المشروع وإجراء المراجعات الدورية.

الخطوة 4: استكمال تنفيذ المشروع والتقييم النهائي

تكون الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق مسؤولة عن استكمال تنفيذ المشروع، وإجراء التقييم النهائي، والإقفال المالي للمشروع. ويتعين على الهيئة إعداد تقرير تقييم نهائي باللغة الإنجليزية عند استكمال تنفيذ أي مشروع كبير.

المِنح الخاصة بإعداد المشروعات

وفقا للمكونات والأنشطة المقترح تمويلها من موارد الصندوق، يمكن أن يطلب المشروع، على سبيل المثال، عقد حلقات لتدارس التنسيق والتشاور مع الأطراف الوطنية صاحبة الشأن والاستعانة باستشاري ذي خبرة تخصصية معينة أو إجراء دراسة أولية. ويمكن تمويل هذه الأنشطة التحضيرية من خلال منحة إعداد المشروع (انظر الإطار 7 للاطلاع على النموذج الخاص بمنحة إعداد المشروع).

في حالة طلب تمويل للأنشطة التحضيرية، يمكن تقديم نموذج طلب منحة إعداد المشروع في وقت تقديم إستمارة تحديد المشروع إلى الأمانة العامة للصندوق أو بعد موافقة المجلس على إستمارة تحديد المشروع. وتلزم موافقة مركز تنسيق العمليات على طلب منحة إعداد المشروع التي يتم عادة تضمينها في خطاب التصديق على إستمارة تحديد المشروع. وتتمثل القاعدة العامة في أنه عندما يوافق المسؤول التنفيذي الأول على إستمارة تحديد المشروع ويوصي بإدراجه في برنامج العمل، فإنه يتم في الوقت نفسه أيضا النظر في طلب الحصول على منحة إعداد المشروع. ويجب استكمال تنفيذ منحة إعداد المشروع، أو ينبغي على الأقل تقديم ارتباط بكامل مبلغ منحة إعداد المشروع، في وقت تقديم وثيقة المشروع للتصديق عليها من جانب المسؤول التنفيذي الأول.

المشروعات المتوسطة

للموافقة عليها، يجب أن تمر المشروعات المتوسطة في مسارين مختلفين (انظر الشكل البياني 3)، كما يلي:

الإطار 7: منحة إعداد المشروع

يجب أن يتضمن هذا النموذج العناصر التالية:

تحديد المشروع:

- البلد (البلدان)، اسم المشروع، الهيئة (الهيئات) التي تتولى إدارة الصندوق، الشركاء التنفيذيون الآخرون، مجال (مجالات) التركيز المعنية في الصندوق.
  - أ. جدول زمني لإعداد المشروع
  - ب. الأنشطة المقترحة لإعداد المشروع ومبرراتها
  - ج. موجز الخطة المالية
  - د. مقدار منحة إعداد المشروع المطلوبة من جانب الهيئة (الهيئات) التي تتولى إدارة الصندوق، ومجال (مجالات) التركيز، والبلد (البلدان)
  - ه. طلب ميزانية لمنحة إعداد المشروع
  - و. تصديق الهيئة (الهيئات) التي تتولى إدارة الصندوق: التوقيع من قبل الهيئة المفوضة بذلك.

المرفق ألف: بيان مفصل عن الاستشاريين شاملا المسمى الوظيفي، تكلفة الوحدة بالنسبة للاستشاريين، وأسابيع العمل المزمعة للمهام الواجب إنجازها.

يمكن تنزيل نموذج منحة إعداد المشروع من الموقع: http://www.thegef.org/gef/node/3625.
يمكن تنزيل إرشادات تسهيل إعداد هذا النموذج من الموقع: http://www.thegef.org/gef/node/3626

عملية الموافقة المُعجّلة في خطوة واحدة

ينطبق هذا المسار على المشروعات المتوسطة التي **لا** تتطلب الحصول على منحة إعداد المشروع. وبهذه الطريقة، لا يلزم إعداد إستمارة تحديد المشروع.

الموافقة على المشروع من قبل المسؤول التنفيذي الأول
يمكن أن يوافق المسؤول التنفيذي الأول على وثيقة مشروع متوسط مُعدة على نحوٍ مُستكمل. ويجب استكمال نموذج **وثيقة المشروع المرفوعة نفسه لموافقة/تصديق المسؤول التنفيذي الأول** (انظر الإطار 6) من أجل تقديم المشروع المتوسط المقترح (شاملا المسارات الخمسة والمرفقات الخمسة، في ما لا يزيد على 50 صفحة).

لا تنطبق مواعيد إعداد المشروع على عملية الموافقة من خطوة واحدة، لأن تحديد وقت إعداد وثيقة المشروع يتوقف على صاحب المشروع المقترح والهيئة التي تتولى إدارة الصندوق.

يجب إرفاق خطاب تصديق مركز تنسيق العمليات بالطلب المقدم إلى الأمانة العامة للموافقة على وثيقة المشروع.

يتم استعراض وثائق المشروعات المتوسطة والموافقة عليها من جانب المسؤول التنفيذي الأول بعد 10 أيام عمل من إجراء الاستعراض. وبعد موافقة المسؤول التنفيذي الأول، يتم الإعلان

الشكل البياني 2: دورة المشروعات الكبيرة

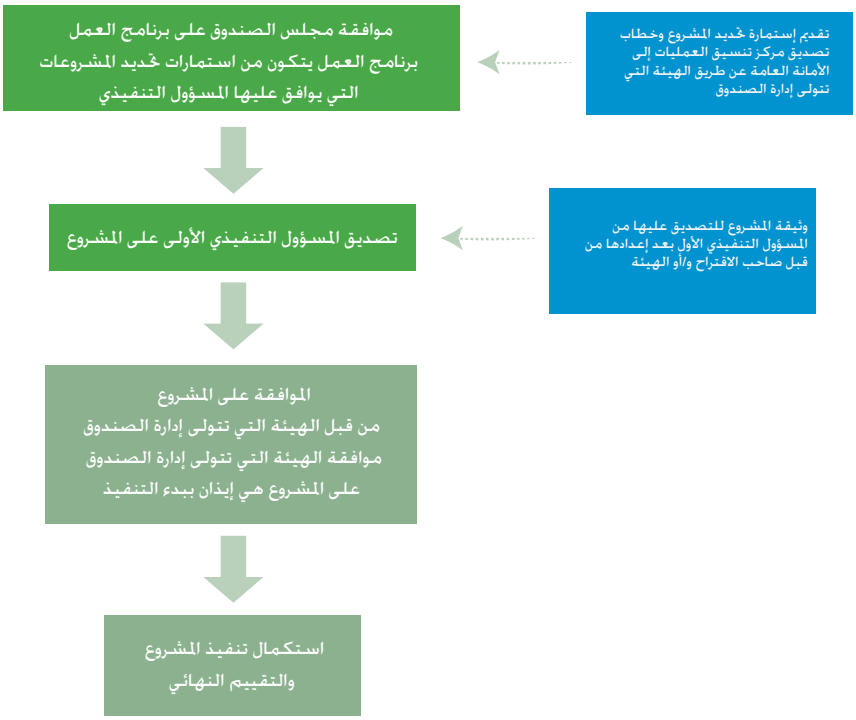

الشكل البياني 3: دورة المشروعات المتوسطة

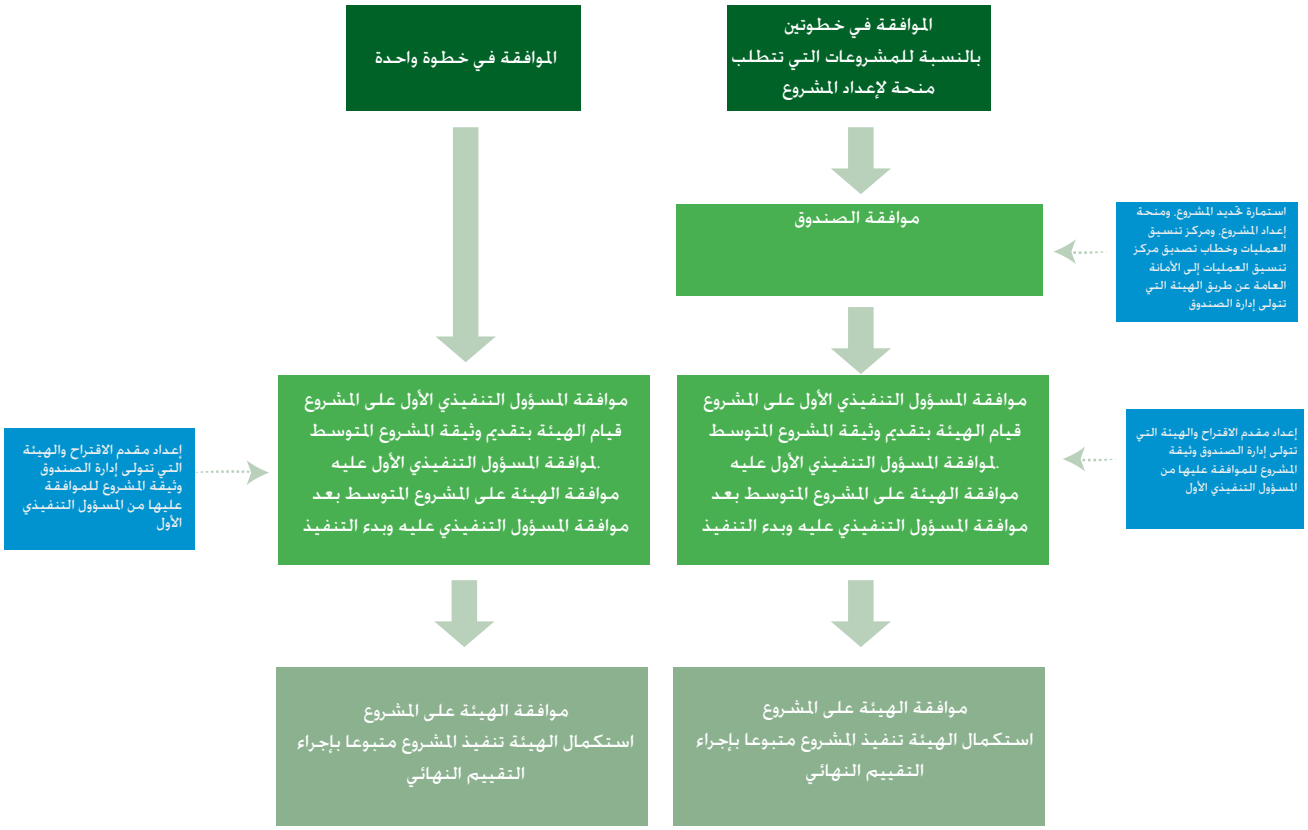

والنشر عن المشروعات على الموقع الإلكتروني لصندوق البيئة العالمية للعلم والإحاطة.

الموافقة على المشروع من قبل الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق
بعد موافقة المسؤول التنفيذي الأول على المشروع، وباستخدام وثيقة المشروع نفسها، تُطبق الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق إجراءاتها الداخلية للموافقة على المشروع والبدء في تنفيذه. ويتم بعد ذلك نشر الوثيقة المعتمدة للمشروع وتقرير استعراض الأمانة العامة على الموقع الإلكتروني لصندوق البيئة العالمية للعلم والإحاطة.

عملية الموافقة في خطوتين

ينطبق هذا المسار على المشروعات المتوسطة التي تتطلب الحصول على منحة إعداد المشروع، ويجب أيضا استكمال إستمارة تحديد المشروع.

موافقة الصندوق
باستخدام نموذج منحة إعداد المشروع (انظر الإطار 7)، يجب تقديم طلب المنحة مع إستمارة تحديد المشروع (انظر الإطار 5). وتتبع هذه الخطوة عملية مماثلة كتلك الخاصة بالمشروعات الكبيرة. ويجب تقديم خطاب موافقة مركز تنسيق العمليات مع إستمارة تحديد المشروع.

بعد الاستعراض وموافقة المسؤول التنفيذي الأول للصندوق، يمكن تنفيذ الأنشطة المشمولة في طلب منحة إعداد المشروع من أجل إتمام التحضير الكامل للاقتراح الخاص بالمشروع المتوسط. ويجب استكمال تنفيذ منحة إعداد المشروع، أو ينبغي على الأقل تقديم ارتباط بكامل مبلغ منحة إعداد المشروع في وقت تقديم وثيقة المشروع للتصديق عليها من جانب المسؤول التنفيذي الأول.

لا يجب أن يتجاوز الوقت المنصرم بين الموافقة على إستمارة تحديد المشروع وموافقة المسؤول التنفيذ الأول على الوثيقة النهائية للمشروع المتوسط **12 شهرا**.

موافقة المسؤول التنفيذي الأول على المشروع
يتم تقديم وثيقة المشروع المتوسط المعدة إعدادا كاملا إلى الأمانة العامة لرفعها إلى المسؤول التنفيذي الأول للموافقة عليها. ويجب استكمال نموذج **وثيقة المشروع المرفوعة نفسه لموافقة/تصديق** المسؤول التنفيذي الأول من أجل تقديم المشروع المتوسط المقترح (شاملا المسارات الخمسة والمرفقات الخمسة، في ما لا يزيد على 50 صفحة).

وبما أن مركز تنسيق العمليات قد وافق فعليا على إستمارة تحديد المشروع، فإنه لا يلزم إرفاق خطاب موافقة المركز مع وثيقة المشروع.

في خلال 10 أيام عمل، تستعرض الأمانة العامة المشروع الذي يتم التصديق عليه بعد ذلك من المسؤول التنفيذي الأول. ويتم بعد التصديق الإعلان والنشر عن المشروعات على الموقع الإلكتروني لصندوق البيئة العالمية للعلم والإحاطة.

موافقة الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق على المشروع
بعد موافقة المسؤول التنفيذي الأول على المشروع، وباستخدام وثيقة المشروع نفسها، تُطبق الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق إجراءاتها الداخلية للموافقة على المشروع والبدء في تنفيذه. ويتم بعد ذلك نشر الوثيقة المعتمدة للمشروع وتقرير استعراض الأمانة العامة على الموقع الإلكتروني لصندوق البيئة العالمية للعلم والإحاطة.

نهج العمل خُطوة خطوة في البرامج

البرامج عبارة عن مزيج إستراتيجي من المشروعات ــ سواء الكبيرة أو المتوسطة ــ المُهيكلة بموجب الإطار المشترك. ويمكن لأية منظمة أو جهة في أي بلد أو مجموعة من البلدان وضع تصورات عن برنامج.

وتتمثل خطوات الموافقة على برنامج فيما يلي (انظر الشكل البياني 4):

الخطوة 1: موافقة مجلس الصندوق على برنامج العمل

تتمثل الخطوة الأولى نحو الموافقة على نهج مستند إلى برامج في تأمين موافقة المجلس على الوثيقة الإطارية للبرنامج باعتبارها جزءا من برنامج العمل المرفوع لاستعراضه من قبل المجلس (انظر الإطار 8 الذي يعرض نموذج الوثيقة الإطارية للبرنامج).

ويجب على الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق أن تتلقى خطاب موافقة مركز تنسيق العمليات على تصوّر البرنامج وأهدافه.

ويجب تقديم خطاب تصديق منفصل من قبل مركز تنسيق العمليات للموافقة على كل مشروع في إطار البرنامج.

ويمكن تقديم الوثائق الإطارية للبرامج إلى الأمانة العامة عن طريق الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق للنظر في إدراجها في برنامج العمل أثناء اجتماعات المجلس فقط.

وفي الوقت نفسه، تقوم الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق بتقديم نسخ من الوثيقة الإطارية للبرنامج إلى جميع الهيئات الأخرى ذات العلاقة، والأمانات العامة للاتفاقيات الدولية، والهيئة الاستشارية العلمية والفنية، لتقديم تعليقات إلى الأمانة العامة للصندوق حول الوثيقة الإطارية للبرنامج. وبعد إتمام الاستعراض، يوافق المسؤول التنفيذي الأول على الوثيقة الإطارية

الإطار 8: الوثيقة الإطارية للبرنامج (PFD)

يتضمن هذا النموذج الإجراءات الرئيسية، ومرفقا واحدا يجب تضمينه في المشروعات باعتباره جزءا من البرنامج. في ما لا يزيد على 50 صفحة، يجب أن تتضمن الوثيقة الإطارية للبرنامج وصفا للعناصر التالية:

الجزء الأول: تحديد البرنامج: يوضح هذا الجزء المكونات الرئيسية للمشروع، بما في ذلك:

- اسم البرنامج، البلد (البلدان)، الهيئة الرئيسية التي تتولى إدارة الصندوق، والهيئات الأخرى التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، والشركاء التنفيذيون الآخرون، ومجال التركيز في الصندوق، وتاريخ التقديم، ومدة البرنامج، وأتعاب الهيئة.

أ. إطار إستراتيجية مجال التركيز، شاملا أهداف مجال التركيز، والنتائج المتوقعة على صعيد مجال التركيز، والنواتج المتوقعة لمجال التركيز، ونوع الصندوق الاستئماني، والتمويل التأشيري، والتمويل المشترك التأشيري.

ب. إطار نتائج البرنامج، شاملا هدف البرنامج، ومكونات البرنامج، ونوع المنحة، والنتائج المتوقعة، والنواتج المنتظرة، ونوع الصندوق الاستئماني، والتمويل التأشيري، والتمويل المشترك التأشيري.

ج. التمويل المشترك التأشيري للبرنامج حسب المصدر والاسم.

د. موارد الصندوق التي تطلبها الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق، ومجال التركيز، والبلد المعني.

الجزء الثاني: مبررات تنفيذ البرنامج، ووصف العناصر التالية للبرنامج:

أ. هدف البرنامج.

ب. وصف اتساق البرنامج مع إستراتيجيات وأهداف مجال التركيز في الصندوق والإستراتيجيات والخطط الوطنية، والتقييمات بموجب الاتفاقيات ذات العلاقة.

ج. مسوغات البرنامج ووصف النهج الإستراتيجي.

د. مناقشة القيمة المضافة التي يحققها البرنامج بالمقارنة بالنهج المستند إلى المشروعات.

ه. وصف الخط الأساسي للبرنامج والمشكلة التي يسعى إلى حلها.

و. أسباب التكاليف الإضافية.

ز. وصف المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يحققها البرنامج.

ح. مبررات نوع المساندة التمويلية المقدمة من موارد الصندوق.

ط. توضيح المخاطر، بما فيها مخاطر تغير المناخ التي ربما تحول دون تحقيق أهداف البرنامج.

ي. عرض توضيحي للهيكل المؤسسي للبرنامج، شاملا التنسيق والرصد والمتابعة والتقييم.

ك. تحديد الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة في البرنامج.

ل. تحديد مبلغ التمويل المشترك الذي تقدمه للمشروع الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق.

م. توضيح كيفية صلاحية إدراج البرنامج في برنامج الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق.

الجزء الثالث: الموافقة/التصديق من قبل صندوق البيئة العالمية، ومراكز تنسيق العمليات، والهيئة (الهيئات) التي تتولى إدارة الصندوق، وتوقيع مراكز تنسيق العمليات ومنسق (منسقي) الهيئة (الهيئات) التي تتولى إدارة الصندوق.

المرفق ألف: قائمة بالمشروعات المندرجة في إطار البرنامج.

يمكن تنزيل نسخة من نموذج الوثيقة الإطارية للبرنامج من الموقع:
http://www.thegef.org/gef/node/3646
يمكن تنزيل إرشادات تسهيل إعداد هذا النموذج من الموقع:
http://www.thegef.org/gef/node/3647

الشكل البياني 4: **دورة البرنامج**

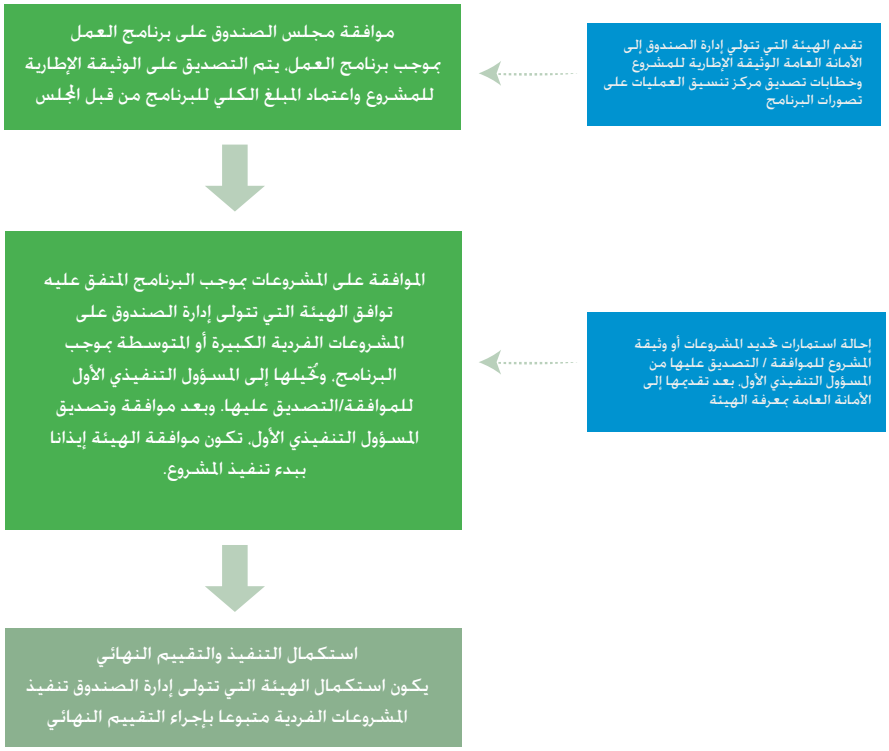

للبرنامج وعلى إدراجها في برنامج العمل لاستعراضها من قبل المجلس.

يقوم المجلس باستعراض الوثيقة الإطارية للبرنامج والموافقة على تصوراتها وأهدافها.

الخطوة 2: الموافقة على المشروعات بموجب البرنامج المتفق عليه

يمكن تقديم المشروعات ـ سواء الكبيرة أو المتوسطة ــ للتصديق عليها بموجب البرنامج المتفق عليه.وتعتبر الإجراءات الخاصة بهذه المشروعات هي نفسها الإجراءات المنطبقة على المشروعات القائمة بذاتها.

يمكن تقديم المشروعات الكبيرة بموجب البرنامج في وقت تقديم الوثيقة الإطارية للبرنامج باعتبارها جزءا من برامج العمل اللاحقة للموافقة عليها من قبل المجلس. ويجب تقديم جميع الوثائق الإطارية بموجب البرنامج لاستعراضها والتصديق عليها من المجلس في موعد لا يتجاوز 6 شهور من موافقة المجلس على الوثيقة الإطارية للبرنامج.

لا يجب أن يتجاوز الوقت المنصرم بين موافقة المجلس على الوثيقة الإطارية للبرنامج وبدء تنفيذ البرنامج بأكمله، شاملا جميع مكونات مشروعاته، **18 شهرا**.

يمكن وصول جميع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ برامجه ومشروعاته إلى دورة النهج البرامجي الموصوف هنا، مما يفتح الأبواب أمام إمكانية تنفيذ برامج متعددة الهيئات. علما بأن النوع الثاني للنهج المستند إلى برامج أيضا متاح. بشأن البرامج التي سيتم تنفيذها من جانب هيئة واحدة مؤهلة تستوفي معايير التفويض بصلاحية الموافقة على المشروعات. وتعتبر دورة البرنامج متماثلة لهذين النوعين، نظرا لأنه يتوجب على المجلس الموافقة على الوثيقة الإطارية للبرنامج بأكمله. ويتمثل الاختلاف الرئيسي في أنه بعد موافقة المجلس على الوثيقة الإطارية للبرنامج، سيتم الموافقة على المشروعات الفردية من قبل الهيئة المؤهلة طبقا للإجراءات الخاصة بها. وبعد موافقة الهيئة، يتم تقديم المشروعات إلى الأمانة العامة لاستعراضها خلال 10 أيام عمل تمهيدا لموافقة/ تصديق المسؤول التنفيذي الأول عليها.

التكاليف الإضافية

يقدم صندوق البيئة العالمية موارد لتغطية التكاليف الإضافية للمشروعات. ويعني ذلك أن التكاليف المرتبطة بتحويل مشروع ذي منافع وطنية إلى مشروع لتحقيق منافع بيئية عالمية هي وحدها التكاليف التي يمكن أن تحصل على مساندة ودعم من الصندوق.

لكن عملية تحديد التكاليف الإضافية في مشروعات الصندوق ليست دائما بهذه السهولة. ولتلبية الحاجة إلى تحديد التكاليف الإضافية بطريقة مبسطة، تم اعتماد نهج عملي يشمل الخطوات الخمس التالية:

1. **تحليل سيناريو "العمل بالطرق الروتينية المعتادة"**. ويصف هذا النهج الموقف أو السياق المتصل بتدخل المشروع المقترح في بلد ما أو موقع المشروع المقترح كما هو متوقع لو لم تكن المساندة متاحة من صندوق البيئة العالمية. وبهذه الطريقة، يحدد هذا التحليل المشكلة البيئية والتهديدات أو الحواجز. وسيناريو «العمل بالطريقة الروتينية المعتادة»

التكاليف الإضافية: التصورات الرئيسية ومثال

يساعدُ تصوران رئيسيان في شرح التكاليف الإضافية ــ سيناريو «العمل بالطريقة الروتينية المعتادة» والسيناريو «البديل». ويصف السيناريو الأول ما يحدث بالفعل في منطقة المشروع، وما يجري تنفيذه «بوصفه أنشطة أساسية» ــ أي الأنشطة الممولة أو المقترح تمويلها من مصادر غير صندوق البيئة العالمية. ويشير السيناريو «البديل» إلى الأنشطة التي من شأنها تحقيق منافع بيئية عالمية. وبهذه الطريقة، فإن المشروع المقترح للحصول على تمويل من الصندوق يجب أن يحدد المنافع البيئية العالمية المنتظر تحقيقها نتيجة للتمويل من قبل الصندوق بوصفه سيناريو «بديل». ويمكن أن تتمثل المنافع البيئية العالمية في حل مشكلات بيئية أو تخفيف أثرها، أو إزالة التهديدات/الحواجز، وتفادي ضياع المنافع البيئية العالمية الممكن تحقيقها علاوة على المنافع المترتبة على سيناريو «العمل بالطريقة الروتينية المعتادة» و«الأنشطة الأساسية». ويجب أن يكون تحديد المنافع البيئية العالمية قريب الصلة والاتساق مع إستراتيجيات مجالات التركيز في الصندوق وأولوياتها.

في حالة المشروع المعني بتغير المناخ، يتم احتساب التكاليف الإضافية التي يتحملها الصندوق على أنها الفرق بين تكاليف السيناريو «البديل» في ظل مشاركة الصندوق وسيناريو «العمل بالطريقة الروتينية المعتادة». فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام تقنيات متعددة لتلبية هدف إنمائي وطني بشأن توليد الطاقة الكهربائية. أما اختيار تقنيات الطاقة المتجددة بدلا من الفحم فيستلزم تكلفة إضافية وتفادي انبعاثات غازات الدفيئة التي كان سيتم إطلاقها بخلاف ذلك. وتغطي المنح من الصندوق الفرق أو الزيادة بين الخيار الأقل تكلفة (مثل توليد الكهرباء بحرق الفحم) وخيار أكثر تكلفة ولكنه مفيد للبيئة العالمية (مثل تقنيات الطاقة المتجددة).

يقدم مشروع خدمات الطاقة المتكاملة في المحليات الصغيرة بالمناطق الريفية في المكسيك مثالا للتكاليف الإضافية التي يغطيها صندوق البيئة العالمية. وقد حققت المكسيك بالفعل تغطية لخدمات الكهرباء التي تشمل حوالي 95 في المائة من الأسر المعيشية. وتصل هذه الخدمات إلى جميع سكان البلاد البالغ عددهم 100 مليون نسمة عدا حوالي 5 ملايين منهم. وتمثل هذه الملايين الخمسة حوالي 89 ألفا من المجتمعات المحلية المنعزلة. ويتمثل الهدف البيئي العالمي للمشروع في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق تقليل الحواجز والعقبات الماثلة أمام التمويل وتطوير قدرات السياسات والمعلومات والمؤسسات لأن تلك المعوقات تحول دون انتشار تكنولوجيا الطاقة المتجددة. ويقارن تحليل التكاليف الإضافية بين تكلفة الاستثمارات وحجم انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بتنفيذ نهج «العمل بالطريقة المعتادة» بشأن كهربة الريف ــ الذي يكاد يقتصر حصريا على تمديد الخطوط واستخدام أنظمة الديزل المنعزلة ــ مقابل تنفيذ النظم اللامركزية، وخاصة تقنيات الطاقة المتجددة للمجتمعات المحلية الواقعة خارج نطاق الشبكة.

(أو ماذا كان سيحدث بدون مساندة من صندوق البيئة العالمية؟). ويقدم التحليل أيضا تقييما للأنشطة الجارية والمخططة في ظل غياب مساندة الصندوق والخسارة المتوقعة/المنتظرة في المنافع البيئية العالمية التي ستُترك دون العناية والاهتمام بها.

2. **تحليل المنافع البيئية العالمية والصلاحية الإستراتيجية** (المرتبطة بمجالات التركيز في الصندوق) وبمجرد تحديد المشكلات البيئية والتهديدات والحواجز ومقدار المنافع البيئية العالمية الضائعة، فإن الخطوة التالية تتمثل في تحديد المنافع البيئية العالمية التي سيعالجها المشروع والاتفاق عليها. فقد حدد كل مجال من مجالات التركيز في الصندوق المنافع البيئية العالمية المراد تحقيقها، ولكل مجالات التركيز مؤشرات خاصة بها وأدوات لرصد ومتابعة تحقيق المنافع البيئية العالمية. والواقع أن تحديد هذه المنافع يؤدي إلى تعريف الهدف الإستراتيجي النوعي لمجال التركيز الذي يمكن أن يندرج تحته المشروع المحتمل.
3. **أسباب التكاليف الإضافية ودور صندوق البيئة العالمية**. تحدد مبررات التكاليف الإضافية دور الصندوق في سياق المنافع البيئية العالمية المتفق عليها بشأن المشروع المقترح. ويستند دور الصندوق إلى تقييم القيمة المضافة الناجمة عن مشاركة الصندوق. ويتسم تحديد دور الصندوق بأهمية كبيرة بالنسبة لتصميم المشروع وتنفيذه، ولذلك فإنه يتطلب عملية مسجلة لحوار وتفاوض شفافين بين مجموعات الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة المباشرة.
4. **تحديد الإطار المستند إلى النتائج لهذه المشروعات**. **فور تحديد المشكلة**، وتحليل سيناريو «العمل بالطريقة الروتينية المعتادة»، والمنافع البيئية العالمية، فإن الخطوة التالية هي عملية التحديد والتفاوض على الرؤية والهدف والنتائج المتوقعة للمشروع. ويتم تجسيد هذه القرارات في إطار للنتائج (مثل الإطار المنطقي). ويصف إطار النتائج القيمة المضافة للصندوق (أي تحقيق المنافع البيئية العالمية) والتدخلات الأساسية المرتبطة بنهج «العمل بالطريقة الروتينية المعتادة» (تحقيق المنافع المحلية والوطنية).
5. **دور التمويل المشترك**. يُعرف التمويل المشترك بأنه موارد ضرورية للمشروع من خارج نطاق صندوق البيئة العالمية من أجل تحقيق أهداف مشروع للصندوق، والإسهام إسهاما مباشرا في تحقيق نتائج المشروع في المستقبل. ويعتبر التمويل المشترك عنصرا ضروريا لمساندة المشروعات الأساسية، ويمكن لهذا النوع من التمويل تقديم تمويل للعناصر الإضافية في المشروع.

تعزيز علاقات الشراكة مع منظمات المجتمع المدني

لعل جهود تعزيز وتشجيع علاقات الشراكة في جميع أنشطة صندوق البيئة العالمية كانت أحد العوامل البالغة الأهمية في نجاح الصندوق. وتتمثل إحدى أهم الشراكات الإستراتيجية التي أقامها الصندوق في علاقة الشراكة بينه وبين منظمات المجتمع المدني. وتلعب المهارات والخبرات والمعارف التي تتمتع بها هذه المنظمات دورا رئيسيا في المشروعات التي يمولها الصندوق، وفي تطوير سياساته.

إن مصطلح المجتمع المدني مصطلح عريض ويشمل أطيافا كثيرة ومتنوعة من المنظمات. ووفقا لتعريف الجماعات الرئيسية الذي وافقت عليه الحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام 1992، تتألف منظمات المجتمع المدني من تسع جماعات رئيسية هي: المنظمات غير الحكومية، وجماعات المزارعين، والجماعات النسائية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والشباب والأطفال، والشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية، ومجتمع الأعمال والصناعة، والعمال والنقابات العمالية والسلطات المحلية. وتماشيا مع هذا التعريف، ولأغراض حضور/مراقبة اجتماعات مجلس الصندوق، يتم تعريف منظمات المجتمع المدني بأنها المنظمات غير الهادفة للربح التي ترتبط رسالتها وخبراتها وقدراتها بعمل الصندوق.

ويحظى تعزيز أواصر الشراكة مع منظمات المجتمع المدني باهتمام مستمر ومتجدد من قبل الصندوق لأن مزايا هذا التحالف الإستراتيجي ومنافعه تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هدف الصندوق المعني بحماية البيئة العالمية.

وتنطوي الشراكة بين الصندوق ومنظمات المجتمع المدني على مستويين رئيسيين ــ هما مساندة المشروعات ومناصرة السياسات.

شراكة منظمات المجتمع المدني في مشروعات يمولها الصندوق

تمكنت منظمات المجتمع المدني عبر الشراكة في مشروعات الصندوق من الجمع بين العديد من الأطراف صاحبة الشأن والمصلحة المباشرة، وخلق الروابط والصلات بين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات؛ وتشجيع التعاون؛ وتحسين التفاهم والحوار بين المستويات المحلية والوطنية.

ومن بين أهم المنافع الكبيرة التي حققتها مشاركة منظمات المجتمع المدني في المشروعات التي يمولها الصندوق قدرتها على تعزيز شعور البلدان بالالتزام الذاتي وبأن أنشطة الصندوق وعملياته نابعة من صميم مصلحتها، والتأكد من تلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتأثرة على نحوٍ كافٍ وملائم؛ وتحسين تصميم المشروعات وتنفيذها وتقييمها، والمساعدة في تدعيم قدرات جماعات المجتمع المدني.

والواقع أن بناء العديد من الشراكات يمكن أن يتمحور حول أنواع المساندة المتعددة التي يقدمها الصندوق، وإتاحة الكثير من الفرص المتعددة أمام منظمات المجتمع المدني للتعاون والتآزر بوصفها طرفا فاعلا في المشروعات التي يمولها الصندوق. ويمكن تحقيق هذه الشراكات في المراحل المختلفة للمشروع. وعلى الرغم من طابعها غير الشمولي، فإن القائمة أدناه تعرض أمثلة للإسهامات التي يمكن أن تقدمها منظمات المجتمع المدني لتحقيق نجاح مشروعات الصندوق:

1. **تصميم المشروع**. يتسم تصميم المشروع المحقق لمنافع بيئية عالمية بكونه عملية معقدة؛ فهو لا يتطلب توافر المعرفة الجيدة بالأوضاع الوطنية فحسب، بل يشمل أيضا كيفية توجيه الأنشطة بما يفيد البيئة العالمية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني والأوساط العملية أن تقدم إسهامات عظيمة لعملية تصميم مشروع مقترح لتمويله من موارد الصندوق. وبصفتها جزءا من عملية تصميم المشروع، سوف تعمل هذه المنظمات على التأكد من اقتراح الأنشطة الأكثر ملاءمة وتحقيقا لفاعلية التكاليف دون غيرها. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل المشاورات والحلقات الدراسية مع الأطراف صاحبة الشأن والمستفيدين خيارات متاحة أمام منظمات المجتمعات حتى تقدم ما لديها من خبرات كبيرة.
2. **تنفيذ المشروع**. يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني شريكا للجهة الرئيسية المنفذة للمشروع وطرفا في تنفيذه. ويستغرق تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق ثلاث إلى خمس سنوات في المتوسط، من خلال العديد من الأنشطة التفاعلية والمكونات. ويمكن إسناد تنفيذ بعض مكونات المشروع عن طريق التعاقد من الباطن مع منظمات المجتمع المدني، على أساس الخبرة الفريدة التي يمكنها تقديمها لتحقيق هدف المشروع، بما في ذلك عملية الرصد والمتابعة وتقييم نتائج المشروع.
3. **الاضطلاع بتنفيذ المشروع**. يمكن أن تقوم بعض منظمات المجتمع المدني أيضا بتنفيذ مشروع يموله الصندوق. وبما أن نطاق بعض المشروعات كبير للغاية، فإنه يلزم إجراء فحص دقيق للجهة المقترحة للمشروع، وبالتالي فإن هذا الخيار يعتمد على القدرات المؤسسية والإدارية المتوفرة لدى منظمات المجتمع المدني المعنية.

شراكة منظمات المجتمع المدني في مناصرة السياسات

تسهم منظمات المجتمع المدني، على صعيد السياسات الدولية، بأداء دورها بوصفها جهات مناصرة على نحوٍ فاعل في عملية اتخاذ القرار في صندوق البيئة العالمية من خلال:

- الإسهام في الإدارة الرشيدة ووضع السياسات من خلال المشاركة في المشاورات مع مجلس الصندوق؛
- جهود الضغط من أجل استقطاب مساهمات الجهات المانحة خلال مفاوضات تجديد موارد الصندوق؛
- تعزيز التوعية والتواصل بشأن القضايا البيئية العالمية.

ولكن الإسهام الأهم كان من خلال المشاركة الفاعلة في المشاورات بين صندوق البيئة العالمية ومنظمات المجتمع المدني قبيل اجتماع مجلس الصندوق، وفي اجتماعات المجلس وكذلك الجمعية العمومية لصندوق البيئة العالمية. وتعتبر عملية التحاور هذه عملية فريدة من نوعها بالنسبة للهيئات متعددة الأطراف الأخرى، لأنها تتيح التبادل المباشر لوجهات النظر بين منظمات المجتمع المدني وصندوق البيئة العالمية والهيئات التي

تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته وأعضاء المجلس. وخلال هذه الاجتماعات التشاورية، تعرب منظمات المجتمع المدني عن شواغلها وتعلق على السياسات والمشروعات وتعرض مواقفها حيال القضايا الجوهرية المطروحة على جدول أعمال المجلس. وتتيح هذه العروض والمناقشات الفرصة لتبادل الآراء بشأن ممارسات منظمات المجتمع المدني والدروس المستخلصة من تنفيذ المشروعات مع مختلف شركاء الصندوق.

ويتم تنسيق مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذه الاجتماعات من خلال الشراكة القائمة بين الصندوق وهذه المنظمات العاملة في مجالات معنية بالبيئة والتنمية المستدامة بما يتوافق مع التفويض الممنوح لصندوق البيئة العالمية ـــ وتتم المشاركة من خلال شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية. ومنذ تأسيسها في عام 1995، بوصفها شبكة طوعية لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بأداء دور مع المشاورات واجتماعات مجلس الصندوق وتلقي تحديثات منتظمة للمعلومات الخاصة بأنشطة وعمليات الصندوق، تقوم هذه الشبكة بمساندة تنسيق هذه الأنشطة. وهناك حالياً أكثر من 400 عضو نشط من منظمات المجتمع المدني مشترك في هذه الشبكة.

تقوية مشاركة منظمات المجتمع المدني في الدورة الخامسة لتجديد موارد الصندوق

سيتم في الدورة الخامسة لصندوق البيئة العالمية تعزيز أهمية دور منظمات المجتمع المدني في العمل مع الصندوق. كما سيجري تدعيم الإسهامات القيمة لمنظمات المجتمع المدني، وخاصة على المستوى القطري، من أجل زيادة تمكين هذه المنظمات من أسباب القوة وتفعيل مشاركتها في الصندوق. وتتضمن الإجراءات العملية الملموسة في هذا الصدد ما يلي:

أ) **مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحديث وتنفيذ وتقييم برامج الصندوق على المستويين القطري والمحلي**
يتم دعوة منظمات المجتمع المدني للمشاركة في عملية تحديد البرامج المستفيدة من موارد الصندوق في بلد ما. ويشمل ذلك المشاركة في الحوار الوطني، وتمارين تحديد حافظة

العمليات الوطنية، وصياغة أفكار محددة للمشروعات. وتؤدي هذه الإجراءات بالتالي إلى تعزيز شعور البلدان بأن القرارات الخاصة بموارد الصندوق تخدم صميم مصلحتها. ومن خلال التفاعل مع مركز تنسيق العمليات، والعديد من الوزارات ذات العلاقة، وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة، ستتمكن منظمات المجتمع المدني من الإدلاء بدلوها في تحديد أفكار المشروعات وتقديم إرشادات إلى مقترحي المشروعات حول تخطيط مشاركة الأطراف صاحبة الشأن عند الإعداد للمشروع. وبالإضافة إلى ذلك، تُتاح لمنظمات المجتمع المدني الفرصة لتقديم خدماتها في تنفيذ المشروعات أو عناصر محددة فيها، على ضوء ما تتمتع به من خبرات وقدرات فنية.

ب) **مشاركة منظمات المجتمع المدني في حلقات التدارس الموسعة للمجموعات المشتركة**

للحفاظ على استمرارية إحاطة مراكز تنسيق عمليات الصندوق، ومراكز تنسيق الاتفاقيات والأطراف الرئيسية المعنية الأخرى بما فيها منظمات المجتمع المدني، وتزويدها بمعلومات حديثة عن إستراتيجيات الصندوق وسياساته وإجراءاته، يتم تنسيق عقد حلقات تدارس سنوية موسعة للمجموعات المشتركة في الصندوق. وتتيح هذه الحلقات الدراسية الفرصة لاجتماع مسؤولي مراكز تنسيق العمليات مع نظرائهم من البلدان الأخرى في المنطقة، والأمانة العامة للصندوق وموظفي الهيئة التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، من أجل مناقشة القضايا ذات الأولوية، واستعراض السياسات والإجراءات، وتبادل الدروس والخبرات المستخلصة من إعداد وتنفيذ مشروعات الصندوق ودمجها في أطر السياسات الوطنية. ومن شأن هذه الاجتماعات أيضا أن تعزز التنسيق مع الأطراف الوطنية الأخرى. وتتم دعوة ممثل لمنظمات المجتمع المدني في كل بلد للمشاركة في هذه الحلقات الدراسية، عن طرق عملية تشاور للاختيار الذاتي من بين أعضاء شبكة صندوق البيئة العالمية - المنظمات غير الحكومية في ذلك البلد.

ج) **مشاركة منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني**

يجري تشجيع عقد اجتماع سنوي مع منظمات المجتمع المدني في كل بلد، لمتابعة التحاور المفتوح بشأن قضايا الصندوق في ذلك البلد. ويجب عقد هذه الاجتماعات من قبل مركز تنسيق عمليات الصندوق. ويمكن تبادل الخبرات والدروس المجمعة من هذه الاجتماعات على مستوى الحلقات الدراسية الموسعة لممثلي المجموعات المشتركة والاجتماعات التشاورية مع المجلس بما يؤدي إلى وضع إرشادات وأدوات لمراكز تنسيق العمليات حول كيفية تعزيز المشاركة الفاعلة من جانب منظمات المجتمع المدني.

يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء شبكة صندوق البيئة العالمية- المنظمات غير الحكومية ومراكز التنسيق على الموقع: www.gefngo.org

للمزيد من المعلومات عن

مشاركة منظمات المجتمع المدني مع صندوق البيئة العالمية

يمكن زيارة القسم الخاص بمنظمات المجتمع المدني على موقع الصندوق: www.thegef.org/gef/CSO.
أو طلب هذه المعلومات الإضافية بإرسال بريد إلكتروني إلى العنوان التالي: gefcivilsociety@thegef.org

قام بالتصوير:

الغلاف: World Bank/Tran Thi Hoa
الغلاف الداخلي: GEF photo contest/Daiyan (مسابقة صندوق البيئة العالمية للصور الفوتوغرافية)
الصفحة 2: GEF photo contest/Pranabesh (مسابقة صندوق البيئة العالمية للصور الفوتوغرافية)
الصفحة 6: Shutterstock
الصفحة 10: World Bank
الصفحة 13: Shutterstock
الصفحة 14-15: Shutterstock
الصفحة 16-17: GEF photo contest/Mahmood (مسابقة صندوق البيئة العالمية للصور الفوتوغرافية)
الصفحة 19:Shutterstock
الصفحة 21: GEF photo contest/Tsydenova (مسابقة صندوق البيئة العالمية للصور الفوتوغرافية)
الصفحة 24: South China Sea - UNDP
الصفحة 27: World Bank/Curt Carnemark
الصفحة 29: GEF photo contest/Victoriano (مسابقة صندوق البيئة العالمية للصور الفوتوغرافية)
الصفحة 31: Shutterstock
الصفحة 32: World Bank
الصفحة 35: Shutterstock
الصفحة 36-37: Alfred Duda
الصفحة 40: World Bank/Curt Carnemark
الصفحة 41: World Bank/Curt Carnemark
الصفحة 42-43: Arrowheadfilms/Peter and Patrick Fries
الصفحة 50: Shutterstock
الصفحة 54-55: GEF photo contest/Melo (مسابقة صندوق البيئة العالمية للصور الفوتوغرافية)
الصفحة 57: صندوق البيئة العالمية
الصفحة 58-59: مسابقة صندوق البيئة العالمية للصور الفوتوغرافية

تاريخ الإنتاج: مايو/أيار 2011
التصميم: Patricia Hord.Graphik Design
طباعة: Professional Graphics Printing Co.

لمحة سريعة عن الصندوق

يوحد صندوق البيئة العالمية بين جهود 182 بلدا عضوا ــ في إطار الشراكة مع المؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص ــ من أجل معالجة قضايا البيئة العالمية. وبوصفه منظمة مالية مستقلة، يقدم الصندوق منحا إلى البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية لتمويل المشروعات المعنية بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، وتدهور الأراضي، وطبقة الأوزون، والملوثات العضوية الثابتة. وتحقق هذه المشروعات النفع والفائدة للبيئة العالمية، علاوة على ترسيخ الربط بين التحديات البيئية المحلية والوطنية والعالمية ومصادر كسب العيش المستدامة.

ويعد صندوق البيئة العالمية، الذي تم تأسيسه في عام 1991، أكبر جهة في الوقت الحالي لتمويل المشروعات المعنية بتحسين البيئة العالمية. وقد قام الصندوق بتخصيص 9 مليارات دولار، مُستكملة بتعبئة تمويل مشترك بأكثر من 40 مليار دولار، لما يزيد على 2600 مشروع في أكثر من 165 من البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية. كما قام الصندوق من خلال برنامجه المعني بالمنح الصغيرة بتقديم أكثر من 13 ألف منحة مباشرةً إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات المُجتمعية المُرتكز.

وتضم منظومة الشراكة مع الصندوق 10 هيئات هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتقدم الهيئة الاستشارية العلمية والفنية مشورة فنية وعلمية بشأن سياسات الصندوق ومشروعاته.

هذه الوثيقة مطبوعة على ورق غير ضار بالبيئة

www.theGEF.org

صندوق البيئة العالمية
الاستثمار في كوكبنا